الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعـــة غليـــزان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

# مشروعية التأسيس لدرس لسانيّ عربيّ معاصر لدى عبد الرّحمن حاج صالح

(المنطلقات والتصورات)

**(أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه ل.م.د في (اللّسانيات العربية المقارنة))**

**إعداد الطالب:** محمّد قبلي　　**إشراف:** أ. د. براهيمي بوداود

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | المؤسسة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ.د.بن شيحة نصيرة | أستاذ | جامعة غليزان | رئيسا |
| أ.د. براهيمي بوادود | أستاذ | جامعة غليزان | مشرفا ومقررا |
| د.مصمودي مجيد | أستاذ محاضر -أ- | جامعة غليزان | مناقشا |
| أ.د هارون مجيد | أستاذ | جامعة الشلف | مناقشا |
| د. خطارنادية | أستاذ محاضر–أ- | جامعة غليزان | مناقشا |
| د.حنيفي بناصر | أستاذ | جامعة مستغانم | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2023م/2024م**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّيّ لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾

**صدق الله العظيم (النمل 40)**

الشكر لله أولا وأخيرا إذ وفقني إلى هذا العمل، فللّه الملك والحمد والشكر.

ثمّ إلى من تعهدني بالنّصح والتوجيه فكان مثلي الأعلى والقدوة المثلى، إلى أستاذي الفاضل:

الدكتور بوداود براهيمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام في مساري الدراسيّ، الّذين كانوا إخوة لي، وإلى زملائي الطلبة وكلّ من وقف إلى جانبي وساندني.

# إهداء

إلى الذين منحوني الثقة، وكانوا لي سندا في المضيّ قدما في طلب العلم ...

إلى أبي حفظه الله ووالدتي أدامها الله ورعاها.

إلى روح والدي "عدّة" رحمه الله.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى الّتي لم تتوان عن مدّ يد العون والمساعدة ... "سميّة".

أهدي هذه الرّسالة ...

**مُحَمَّد قبلي**

# مقدّمة

## مقدمة

لا خلاف أن المزيّة التي أسداها الكتاب المنزّه على اللغة العربية، لا تضاهى، ذلك أنّه جاء مميزا عن كلام المخلوقين، متعالياً عن كلِّ لسان وعن كلِّ خطابٍ، فقد أبهر البلغاء وبهت الفصحاء، بحسن تأليفه، وإحكام بنائه، وحسن تركيبه ونظمه وبلاغته وأساليبه، هذا ما كان مدعاة للبحث في هذا الكتاب بغية فهمه وإدراك معانيه، فبدأت الدراسات اللّغوية في القرن الثاني للهجرة تبرز في السّاحة للكشف عن أسراره اللّغوية والمحافظة عليه من اللّحن، مما استدعى ظهور علوم مستقلة مثل النّحو والبلاغة والصّرف... وغيرها. فكانت هذه الفترة عصرا ذهبيا بالنسبة للدّراسات اللّغوية العربية، تميّز فيها ثلّة من العلماء الّذين برزوا بآرائهم وأفكارهم وبراعتهم في دراسة اللّغة العربية وتفسير قضاياها.

يرى الكثير من الدارسين أنّ القرن الرّابع الهجري نهاية عصر الإبداع العربيّ في الدِّراسات اللغوية، وأنّ كلَّ الدّراسات الّتي جاءت بعد ذلك هي دراسات شارحة ومفسِّرة لما كتبه علماء القرون الأولى، فدراسات هذه الفترة بدأت تنزع نحو الفلسفة والمنطق.

يمكن الإقرار أن الدّراسات اللغوية العربية قد خف بريقها بشكل ملفت، غداة القرن السادس والسابع الهجري وما تلاه، ولم تعد الأعمال والجهود اللغوية مواكبة لما سبقها، بخاصة في العناية بالقضايا اللغوية المهمة الّتي شغلت بال علماء العصور الأولى للدّرس العربي، في المقابل من هذا، وتساوقاً مع ذات الحقبة من الزمن، أخذت علوم الفيلولوجيا والدّراسات اللغوية في الغرب تسجِّل حضوراً قوياً، بخاصة في مطلع القرن التاسع عشر، توازياً مع الوثبات الفكرية والعلمية الكبرى فيما سمي بعصر النهضة الأوروبية.

ففي بداية القرن العشرين شهد حقل الدراسات اللسانية الغربية، منعرجا مهما، شكّل ثورة في الحقل اللغوي، من حيث المنهج والموضوع مع المقترحات التي ضمها

مصنف "محاضرات في اللسانيات العامة" الذي ظهر سنة (1916م)، حيث أدى ظهوره إلى إحداث ثورة على واقع الدراسات اللغوية التاريخية، عبر الأفكار والتصورات التي طرحها، والتي نُظر إليها بوصفها مقترحات جادة لم تعهدها الدراسات اللسانية من قبل، ذلك أنها باشرت أنموذجا جديدا لدراسة اللغة وفق آليات وطرائق ينبري إلى جعل البحث في موضوع اللغة أكثر موضوعية وعلمية.

لقد كان للأفكار التي جاء بها كتاب محاضرات في اللسانيات العامة أثرها الواسع على الدراسات اللسانية التي جاءت من بعده، حيث أدى ذلك إلى بروز مجموعة من المذاهب و الاتجاهات تناولت تلك الطروح والتصورات بالبحث والنقد، وتراوحت رؤاها بين مؤيد سعى إلى إثبات نجاعتها ورافض انبرى إلى نفي صحتها وثبوتيتها.

ووفق هذا المسلك من التحول، كان من البيدهي أن يحتل الطرح البنوي صدارة المشهد التي جنحت إلى تبني الطرح المحايث والوظيفي ،الذي عرض إليه دي سوسير، إذ برزت أفكار حلقة براغ كواحدة من أهم الاتجاهات اللسانية الحديثة ،التي تمكنت من إثبات مشروعية بعض من الآراء التي نادت بها الفلسفة التحليلية ومدرسة أكسفورد، ومن ثمة اللسانيات البنوية، بخاصة في تأكيدها على ضرورة الالتفات إلى طبيعة العناصر اللغوية في آنيتها ،من حيث الشكل والخصائص ،انتهاء إلى جملة الوظائف التي تؤديها ضمن أنساق الخطابات والنصوص.

إن الوثبة المهمة التي أحدثتها لسانيات دي سوسير لم تقتصر حتما على التوجه المحايث في دراسة اللغة وتخليصها من القراءات الواصفة فحسب، وإنما كانت نتيجة تبيانها للفجوات الكبيرة التي كانت تعرفها مباحث اللغة التطورية التاريخية والمقارنة، ومن ثمة تبيان الفروق والاختلافات السائدة بين الاتجاهين، وهو حال الدرس اللغوي العربي الذي كان شاملا لمسائل اللغة ،وكانت علومه إكسيرا جامعا لفنون اللغة في نحو علوم النحو والصرف والبلاغة .

وعبر هذا المأخذ، فقد كان للتحوّل المنهجي الذي أحدثته الدراسات اللسانيات الغربية الأثر الواضح من خلال ظهور فِرقٍ مؤيدة للتوجه الحداثي، وأخرى رافضة له بالنظر إلى طبيعة اللغة العربية وخصوصيتها، وفِرق بينية تبنت المقاربة البينية .

يمكن أن نجملها في :

– اتجاه تراثي: يتبنى الدرس اللغوي العربي القديم وينظر له كمصدر وحيد للدراسة، وينظر للدراسات اللسانية الغربية كدخيل يرفض توظيف أفكارها، فهي بالنسبة لرواد هذا الاتجاه وُجدت لِلغةٍ غير اللغة العربية ولِقضايا تختلف عن قضايا اللغة العربية.

– اتجاه غربي: يتبنى الدرس اللساني الغربي الحديث، فهو درس نشأ وِفق مناهج علمية حديثة، أثبتت كفاءتها ونجاعتها في الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، ويرى أنه يمكن تطبيق الفرضيات التي وصل إليها لمعالجة قضايا اللغة العربية.

– اتجاه توافقي، يحجز موقفا وسطا بين التراث والحداثة، حيث ينظر للتراث كإرث لغوي خصب، لازال يمكن البحث فيه لاستخلاص الكثير منه، فالكثير من مخرجات الدرس اللساني الغربي الحديث والكثير من تصوراته وفرضياته مبثوثة في هذا التراث ووُجدت بشكل أو بآخر في مؤلفات اللغويين العرب القدامى، ولعل هذا الاتجاه، كان الأكثر دنواً وقرباً من الموضوعية العلمية، باعتباره مسلكا يشتغل على اللغة بوصفها واقعا متغيرا قابلا للتحول والتطوير والتجديد، وبوصفها ظاهرة إنسانية واجتماعية تتساوق مع كل متغير وظيفي واستعمالي للغة.

من هنا تتجلى أهمية بحثنا هذا في الكشف عن مشروعية التأسيس لدرس لساني عربي معاصر عبر الغوص في منطلقاته ومرجعياته الفكرية، ومن ثم تصوراته، التي تمكن بعض العلماء المحدثين ممن انتصروا للنزعة الوسطية، أن يعرضوا لها، وأن يقدموا نماذجا بحثية جادة، ترقى إلى مستوى النظرية، بخاصة وأنها راعت خصوصية اللغة العربية التراثية التي تتعانق مع القدسية التي ألزمها بها النص القرآنيّ المنزّه، يتصدرهم تمّام حسان والفهريّ وعبد الرّحمن حاج صالح.

وقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على مستصفى تلك النماذج والمقاربات والنظريات التي عرض إليها علماء اللغة العربية المحدثين من خلال جملة من الإشكاليات، نلخص أهمها في الآتي:

– ما هي أهم التصورات المنهجية والموضوعية التي عرض إليها الدرس اللساني الغربي الحديث؟ وما الذي ميزه منهجيا؟

– كيف تلقّى اللغويون المحدثون العرب الدرس اللساني الغربي الحديث؟ وكيف كان موقفهم منه بالتوازي مع موروث لغوي عربي نضدته أطاريح ورؤى جهابذة اللغة ؟

– ما هي أهم الاختلافات والأسئلة التي نزع إليها علماء اللغة العرب المحدثين؟

– كيف كان موقف عبد الرحمن الحاج صالح من اللسانيات الغربية الحديثة بمختلف تياراتها؟

– هل استطاعت جهود عبد الرحمن الحاج صالح أن تتيح للقارئ العربي تصورا لنظرية لغوية عربية خالصة؟

ولا مجانبة للحقيقة، إذا أقررنا أن الدافع الذي خضنا من أجله في هذا البحث كان ذاتيا في مستهله، من منطق تعصبي للفكر العربي التراثي، قبل أن نطّلع على أعمال ورؤى عبد الرحمن الحاج صالح اللغوية الحداثية التي تتميز بتفرد الطرح وخصوصية التشوف، مقارنة بأعمال أخرى لمعاصريه من علماء اللغة على غرار تمام حسان وميشال زكريا، ودعتنا الرغبة الملحة في توسيع أفق معارفنا في هذا المجال إلى طرق باب البحث في هذا الموضوع وسبر أغواره واكتشاف كنهه. فلطالما أعجبنا بهذا الدرس، وتوسمنا فيه تقديم تصور واضح وعملي لدراسة اللغة العربية.

كما أن هذا المأخذ لا ينفي بالضرورة حضور الأسباب الموضوعية، يتصدرها مطلب التطلع إلى تكشف دور التراكم المعرفي الذي خلفه حقل الدراسة اللسانية في العصر الحديث وتشافعه مع الإرث اللغوي العربي القيّم الذي أسهم في توجيه فكر الرؤى الحداثية وأسّس لمرجعية فكرية متفردة انمازت بخصوصيتها العربية.

وللكشف عن مغاليق هذا البحث، والإجابة عن مساءلاته، انتظم البحث في أربعة فصول تتصدرها مقدمة جاءت كنافذة للبحث تقدم أهميته وإشكالياته وأسباب التطرق إليه، مع بيان أهم ما يميّزه، والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، مع أهم ما أُعتمد عليه من مصادر ومراجع.

ثم جاء الفصل الأول الذي خصّصناه للدّراسات اللّغوية العربية القديمة، لنعرض فيه جهود العلماء العرب القدامى في النهوض بالدرس اللغويّ، وقد جنح اختيارنا إلى أعمال ثلاثة علماء للغة والمؤسسين للتراث اللغوي العربي والذين كان لهم الأثر البارز في الدرس اللغوي العربي القديم، مركزين في هذا على أبحاث علماء الرعيل الأول: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تلميذه سيبويه، انتهاء إلى ابن جنّي.

وجاء اهتمامنا بدراسة هؤلاء الأعلام لأهمية الأفكار التي طرحوها، وطبيعة المواضيع التي عالجوها والقضايا التي أثاروها. ولِتَبَيُّنِ هذا، عمدنا إلى مناقشة المنطلق الفكري لكلّ عالم منهم وأثر هذا المنطلق في أفكاره وتصوراته، ثم توجهنا صوب البحث عن سبل وآليات التحليل اللغويّ المنتهجة عندهم، سعيا منا إلى مطاولة تصور كلٍّ منهم في المجال الذي برع فيه. تلك التصورات، التي جعلت الدرس اللغوي العربي القديم يصمد ويبقى ثابتا أمام الهزات التي عرفتها باقي الفنون والحقول الفكرية التي جابهت الثقافة العربية على مد الأعصر والحقب.

أما الفصل الثاني الذي عني بالدرس اللساني الغربي الحديث؛ فقد جاء متكشفا لتطور الدراسة اللغوية في الغرب في القرن العشرين، والمنعرج اللساني الذي كان مع فيرديناند دي سوسير من خلال أفكاره في كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة"، هذا المنعرج الذي شكّل فارقا بين الدرس اللساني التاريخي التقليدي واللسانيات الحديثة، لأعرض لأهم الأصول الإبستيمية والأنطولوجية التي ساهمت في التأسيس لهذا المنعطف، ثم أهمّ مخرجاته والتصورات الّتي أفرزها التحليل السوسيري للغة. على غرار نشوء المدارس اللسانية والاتجاهات اللغوية، أبرزها الاتجاه الوظيفيّ الذي تبناه البراغيون بريادة

ماثيسيوس وورومان جاكوبسون، الذي آثرنا منطلقاته الفكرية ومرتكزات نظرياته اللغوية، والنموذج الوظيفي الذي طوّر من خلاله تصورات سلفه دي سوسير.

كما سلطنا الضوء على فكر لساني آخر لا يمكن تغافله، بوصفه منعرجا ثانيا في العصر الحديث، لصاحبه نعوم تشومسكي، فتوسّلنا في هذه الدراسة الوصول إلى عتبات طرحه البنيوي المتجدد، والبحث في بواعث هذا الفكر، من خلال الولوج إلى نماذج التحليل التي اعتمدها مذهبه التوليدي والتحويلي في تفسير الظواهر اللغوية، ومعالجته لقضايا اللغة، انتهاء إلى رصد فرضياتيه وتكشف نظريته.

وخصصنا الفصل الثالث للدرس اللساني العربي الحديث، استهلالا بتتبع بوادر نشأة البحث اللساني العربي الحديث، مبرزين العوامل الثقافية والحضارية والتراثية، الّتي ساهمت في نشأته، بدءً بالأنموذج الذي عرض إليه تمام حسان، الذي لم يكن أوّل من قدّم لهذا الدرس، لكنه كان من أهمّ الباحثين الذين قدموا محاولات جادة في مجالات اللغة، بالارتهان إلى مبادئ الدرس اللغوي العربي القديم، لذا حاولنا بيان أهم تجليات مؤديات فكر تمام حسان اللغوية، التي عكست مستوى النضج الذي بلغته اللسانيات العربية، باتصالها باللسانيات الغربية الحديثة.

عقبناه، بالتطرق إلى أبحاث ميشال زكريا وارتباطه بالدرس التوليدي، إضافة إلى أهم القضايا التي حاول أن يؤصّل لها من التراث اللغوي العربي القديم، من خلال محاولة تناول نموذجه اللغوي الخاص الذي سعى فيه إلى إسقاط مقترحات تشومسكي البنوية على المدونة اللغوية العربية. كما ختمت الفصل بالوقوف على أعمال أحمد المتوكل، بالتطرق إلى التوجه الوظيفي الذي نحاه في بحوثه، وأهم الآراء التي اقترحها في هذا المنوال، وجهوده في إرساء نموذج عربي للنحو الوظيفي.

أما الفصل الرابع؛ فقد سلط الضوء على أعمال عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية وطرائق خوضه في الدرس اللساني الغربي الحديث، وموقفه منه، وأهم الآراء التي توصل إليها في هذا المجال، فالحاج صالح على منوال العلماء العرب المحدثين، اتصل باللسانيات

الغربية وخبِر أفكارها، ومن ثمة الاستثمار في مواضع تفردها وأهم الفرضيات التي يمكنها معالجة قضايا اللغة العربية الراهنة. ومن ثمة، عرّجنا على سؤال التأصيل عند عبد الرحمن الحاج صالح من حيث المفهوم والموضوع، حيث يرجع إلى دراسات الخليل وسيبويه وابن جني كمبدعين أوائل باعتبارهم أوّل من أصّل للعربية، فيُبرز أهمّ ما ميّزهم وكيف صنّفت أفكارهم أبحاثا تأصيلية. لنخلص في منتهى البحث إلى أهم ما أنتجه فكر عبد الرحمن الحاج صالح وحصيلة أبحاثه: النظرية الخليلة، فأشرت إلى خلفيتها ومرجعيتها الفكرية؛ من حيث هي نظرية لغوية عربية خالصة، ثم إلى أهم مبادئها التي ارتكزت عليها لتفسير قضايا اللغة العربية.

إن طبيعة البحث المقارن، لزّتنا إلى توظيف عُدّة بحثية ترتهن إلى مناويل إجرائية متعددة الطرائق. ولئن كان المنهج التحليلي الوصفي الأكثر حضورا وتوظيفاً، فذلك لم يمنع من الاستعانة بأدوات المنهج الاستردادي التاريخي في تبرير مسائل وقضايا أحاطت بنشوء الدرس اللغوي العربي كما الغربي ومراحل تطورهما.

وكانت الخاتمة حوصلة لأهم ما جاء في البحث من نتائج، وبعض التصورات التي يمكن تجلي حضورها في المباحث اللسانية العربية مستقبلا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المبحث المقارناتي قد شدّ اهتمام الكثير من الباحثين الذين تطرقت أعمالهم إلى جهود التأسيس لدرس لساني عربي معاصر، والدراسات التي اهتمت بأصول الدرس اللغوي العربي القديم أو التي عنيت بنشأة الدرس اللساني الحديث، لكن هناك قلّة منها فقط خصّت بقضايا التأسيس للدرس العربي الحديث من منطلق البحث في التراث رجوعا إلى الفكر اللساني الغربي. ومن أهم الدراسات السابقة التي تذكر في هذا الصدد، والتي استأنسنا بها بوصفها مصدرية بحثية تؤسس لمشروعية ما تناولناه بالطرح:

- اللسانيات العربية في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، لحافظ إسماعيلي علوي.

- اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، لمصطفى غلفان.
- التفكير العلمي في النحو العربي، لحسن خميس الملخ.

ومن الدراسات الجامعية التي اطّلعنا عليها، والتي تناولت جانبا من هذه الدراسات:

- عاشور بن لطرش، مقاربات الدارسين العرب المحدثين للنحو العربي، دراسة تحليلية نقدية لأبرز الاتجاهات المنهجية الحديثة في النحو العربي، جامعة باتنة 1، 2016م.
- معالي هاشم أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2014م.

أخيرا وليس آخرا لا يسعني في خاتمة ورقة التقديم، إلاّ أن أتفضل بجزيل الشكر ووافر العرفان للأستاذ الدكتور: براهيمي بوداود المشرف على هذا البحث، على صبره وتجلده معي، وتشجيعي ونصحي لمواصلة البحث، كما أصل بالشكر والثناء فريق التكوين في مشرع اللسانيات العربية المقارنة، ممتنا لهم على الجهود التي بذلوها من أجل إنجاح المشروع، كما أتوجه بأسمى عبرات العرفان إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء القراءة وجهد التصويب والتقويم وقبولهم مناقشة هذا البحث.

**غليزان، في: 12 / 11 /2023م**

**– محمّد قبلي.**

# الفصل الأوّل

## الدّراسات اللّغوية العربية القديمة من المنطلق إلى التصوّر

أوّلا: الخليل بن أحمد الفراهيدي

ثانيا: سيبويه

ثالثا: ابن جنيّ

**توطئة:**

لا جدال في أنّ اللغة العربية في مستهل نشوئها وانتشارها في حيّز جغرافي محدود يمتد من حضرموت إلى شبه الجزيرة العربية والحجاز، كان حضورها رهين الملفوظ الجمعي لساكنة الأمصار وجموع القبائل المتناثرة في البيداء، واقتصر استعمالها الشفاهي عن التعبير للحاجة كسائر اللّغات، ولم يتعدّ شيوعها مجالس الشعر والأدب وفنون القول التي يعقدها العرب في الأسواق التي كانوا يرتادونها كسوق عكاظ وذي المِجَّنة وذي المجاز، وكانوا ينشدون أشعارهم عبر منابزاتهم الشعرية بلغة قريش، في حضرة النقاد والمحكمين، فكانت سليقتهم الشعرية تُحلي ملامح النظامية والمعيار ومسطرة النحو وأساليب العربية ونظمها وإيقاعها.

ومع ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم باللسان العربي المبين، حيث كانت اللغة العربية حجة من حجج الإعجاز، من منطلق التفرد الذي انمازت به في نظمها ورصفها عبر آيّ الخطاب المنزّه، الذي أوفى بغرض التبليغ عن تعاليم التشريع الذي جاءت به الرسالة المحمدية، وتساوقا مع انتشار الرقعة الإسلامة، كانت الحاجة ملحة إلى التدبّر في مؤدّيات لغته من جانب، وصونها من محاذير اللحن خفيّه وجليّه من جانب آخر.

وههنا، تجلت البواكير الأولى لدراسات لغوية عربية وبدأت بوادرها في الظهور ليس لغاية دراسة اللغة لكن بهدف محاولة فهم القرآن الكريم وتفسيره، عن طريق فهم وتحليل بعض قضايا لغته التي تتعانق مع مسائل الشريعة والعقيدة، مما هيأ لأفق تشكل درس لغوي متكامل ومستقل بخصوصيته، وتجلى ذلك بدءا بظهور الدراسات الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية عند الخليل بن أحمد وسيبويه والمبرد وابن جني، انتهاءً إلى فنون البلاغة والخطاب عند الجاحظ والزمخشري وعبد القاهر الجرجاني.

## أوّلا :الخليل بن أحمد الفراهيدي:

في القرن السادس الميلادي بدأت بوادر حركة فكرية ودراسات عربية في الظهور تساوقا مع التنزيل الكريم، وانصب أكثرها في محاولة فهم وشرح وتفسير المحمولات الدلالية للغة القرآن، فانكبّ علماء هذا العصر على البحث في أصوات ومفردات وتراكيب الكتاب المنزه وطريقة نظمه وبلاغته.

بدأت نهضة الدراسات اللغوية العربية القديمة مع مجموعة من العلماء، تصدرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ذلك العالم الفذ الجهبذ (ت نحو 170 هـ) «صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، كان رأسا في لسان العرب، دَيِّناً، ورِعاً، قانعاً، متواضعاً، كبير الشأن، وكان رحمه الله مفرط الذكاء، ولد سنة مئة، ومات بضع وستون ومئة، وقيل: بقي إلى سنة سبعين ومئة ... قال ابن خلكان: الخليل بن أحمد عمرو بن تميم الأزدي.»[1].

### 1- منطلقات الفكر الخليليّ:

#### 1-1 المنطلق الدّينيّ:

في هذه الفترة المبكرة نسبيا من الإسلام –القرن الثاني الهجري–، اعتبر الدّين عاملا رائدا في حياة المجتمع الإسلامي، وقد استأثر هذا العامل على كل مناحي الحياة، وكان منطلقا لكل العلماء المسلمين لهذا العصر، ويعدّ القرآن الكريم أهم مرتكزات هذا المنطلق وأوّل ملهم لهم خاصّة للّذين اهتموا بدراسة اللغة، في نحو الخليل بن أحمد؛ فقد «أدرك النحويون أنّ خير ما يُعتمد عليه في بناء القاعدة النحوية القرآن الكريم، فقد نزل على الرسول الأمين بلسان عربي مبين، ونال الحظوة الكاملة منذ اللّحظة الأولى بالحفظ.»[2].

---

[1] أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، 2004م، ج.2، ص. 1636.

[2] مُحَمَّد إبراهيم عبادة، النّحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط.2، 2018م، ص. 23.

لم يكن علماء هذا العصر مجرد نحويين استعانوا بالقرآن الكريم، إنّما كانوا حفّاظاً لهذا الكتاب متدبّرين لأحكامه، وكان الخليل بن أحمد ممن تردّد ذكره في كثير من مصنفات القراءات؛ منها كتابي ابن الجزري (النشر في القراءات العشر) و(غاية النهاية في طبقات القرّاء)، فقد ورد في هذا الأخير أنّ: «الخليل بن أحمد أو عبد الرحمن الفراهيدي ... أبوه أوّل من سمي أحمد بعد النبي ﷺ، روى الحروف عن عاصم بن أبي النجود عبد الله بن كثير وهو من المقلّين عنها وهو الذي روى عن ابن كثير (غَيْرِ اَلْمَغْضُوبِ) {الفاتحة، الآية: 07} بالنصب تفرد بذلك عنه، روى عنه الحروف بكّار بن عبد الله العودي.»[1]. إذاً، فالخليل كان أحد المقرئين، وممن أخذ عنهم ابن كثير أحد أهم مفسري القرآن الكريم، بما يحمله هذا الرجل الفذّ من حفظ للقرآن ومعرفة بأحكامه ودراية باختلافات القراءات.

فكان رحمه الله زاهدا، ورعاً، حافظا لكتاب الله متدبرا فيه، أثر القرآن يظهر في أخلاقه قبل كتبه فلا توجد ترجمة له إلا وتذكر زهده في الدنيا وابتعاده عنها، هذا إضافة إلى أنّ مؤلفاته كانت تصب في محاولة فهم القرآن، وتدبّره من خلال اجتهاداته النحوية والصوتية والمعجمية، التي بثّها في معجمه (العين).

من هذا المنطلق، كانت استشهادات الخليل، واستدلاله بالقرآن الكريم في معجمه تعكس هذا البعد الديني، لكثرة هذه النماذج وتكررها في مختلف طيات هذا المؤَلَّف، ومن أمثلة هذا نجد قول الله تعالى: ﴿نَعُدُّ لَهُم عَدًّا﴾[2]، وكذلك يستشهد بقوله تعالى: ﴿فذلك الذي يدعُّ اليتيم﴾[3]، وفي موضع آخر يستدل بقوله تعالى: ﴿عمّ يتساءلون﴾[4].

---

[1] شمس الدين أبو الخير بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج.1، ط.1، 2006م، ص.249.

[2] سورة مريم، الآية: 84.

[3] سورة الماعون، الآية: 02.

[4] سورة النبأ، الآية: 01.

ومن منطلق التلازم الذي جمع القرآن بالسنة النبوية، فالسنّة التي جاءت بيانا للقرآن الكريم، كانت من المصدريات التي اعتد بها الخليل بالاستشهاد والتوظيف والتعليل في مؤلفاته، فـ« كان يستشهد بالحديث في كتابه (العين) ولم يكن الخليل بدعاً من اللغويين، فما صنعه الخليل صنعه غيره من أئمة اللغة.»[1]، غير أنّ الكثير من المهتمين بالدّرس اللغويّ العربيّ القديم، سواء من القدامى أو المحدثين، قالوا بأنّ النّحاة القدامى لم يستشهدوا بالحديث الشريف، فـ «الخليل وطبقته وتلاميذهم جميعا قد تركوا الحديث.»[2]، وهذا قول مردود على صاحبه، لأنّ الواقع والموجود في كتب الكثير من النحويين القدامى التي تحوي استشهاداتٍ من الأحاديث النبوية، وكان الحديث الشريف مرتكزا وأساسا في بناء أحكامهم وتصوراتهم اللغوية. وههنا نلفي أحمد عمر مختار يقول: «إنّي وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث، في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، الكسائي.»[3]، وهؤلاء العلماء الأجلاء هم من أرسوا قواعد النحو العربي، ومعظم الدراسات اللغوية قامت على أفكارهم.

وما قاله أحمد عمر مختار يَسهلُ إثباته، فبمجرد الاطّلاع على كتب هؤلاء ستجد في ثناياها عودتهم إلى الحديث الشريف، على غرار ما نقع عليه في مصنف العين من استشهادات بالأحاديث النبوية، كلّما دعت الحاجة لذلك. ربما هذه الأمثلة لا يمكن أن نقارنها بما جاء في كتابه (الجمل في النحو)، فهي قليلة في هذا الأخير، وهذا ربما لِمقام البحث وما يحتاجه من دليل.

وما يهمنا في مقامنا هذا هو مزاوجة الخليل بين القرآن والحديث النبوي الشريف، والبعد الفكري الذي شكّله من هذا المنطلق الدّيني، لذا اعتمدنا معجم (العين) كعينة،

---

[1] أحمد عمر مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط.9، 2010م، ص.40.

[2] فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، منشورات زين، بيروت، لبنان، ط. 1، 2011م، ص. 152.

[3] أحمد عمر مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص. 37.

كونه يزخر بمثل هذه الأمثلة والتي نورد منها: «ومن الحديث (كُلُّ امْرِئٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ).»[1]، وفي موضع آخر: «وفي الحديث: (أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عقّ عَنِ الحَسَنِ والحُسَينِ بِزِنَة شعرهما ورقا).»[2]، ويقول في باب العين والضاد (ع ض. ض ع) مستعملان: «وفي الحديث (مَا تَضَعْضَعَ امْرُؤٌ لآخَرَ يُرِيدُ بِهِ عَرضَ الدُّنْيَا إلّا ذَهَبَ ثُلُثَا دِينِهِ).»[3]، وأمثلة هذا عديدة، فلا نكاد نجد بابا من أبواب معجمه العين، إلا وقد أورد فيه حديثا نبويا.

### 2-1 الشّعر:

شغل الشّعر حيّزا مهما في أبحاث الخليل بن أحمد الفراهيدي، ليس للاستشهاد فحسب، وإنّما نلفيه يفرد له دراسة خاصة، وأبدع له علما كشف به براعته في هذا الفن من القول، فالخليل كان فقيها في هذا المجال عالما به، فقد «كان يعرف الإيقاع والنغم، ففتح له ذلك علم العروض»[4]، فإبداعه لعلمي العروض والقافية، وكذا ابتكاره للبحور الشعرية، ينمّ عن شخصية عبقرية وذكاء وقّاد، إضافة إلى معرفة قبلية بالإيقاع والنغم، الذي كان منطلق هذا العلم وأساسه، فقد «عنى كثيرا بدراسة الأصوات وموسيقى اللّغة، وقد ساعده سمعه المرهف الحساس، على التفوق في هذه الناحية فوجد عنايته لأوزان الشعر وإيقاعه، واستخرج لنا بحور الشعر ... الذي لا يعدو أن يكون دراسة صوتية، وألّف في الإيقاع والنغم.»[5] .

---

[1] الخليل بن أحمد، معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د. ط.، د.ت.، ص. 62.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ، المصدر نفسه، ص. 72.

[4] أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج. 2، ص. 1636.

[5] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط. 3، 1997م، ص. 14.

اجتمعت في الخليل مجموعة من العوامل: (الذكاء، الإحساس، السمع المرهف، العلم بالإيقاع والنغم)، والتي كانت منطلقات وخلفيات الخليل لتصوراته. ولم تقتصر عنايته بالشعر دراسةً وتنظيرا فحسب، إنّما كان شاعرا متمرسا أيضا؛ فهو القائل:[1]

اعمل بعلمي ولا تنظر إلى عملي ينفعك علمي ولا يضرّك تقصيري

وهو القائل أيضا:[2]

أبلغ سليمان أنّي عنه في سعة وفي غنى غير أنّي لست ذا مال

سخّى بنفسي أنّي لا أرى أحدا يموت هزلا ولا يبقى على حال

وتكثر الاستشهادات بالشعر والشعراء في كتابات الخليل، بحيث لا يخلو مؤلف من مؤلفاته إلا ونجد مدونة الشعر حاضرة فيه؛ ومن ذلك "معجم العين" الذي فيه قلّة من المواضع تخلو من استشهاده بالشعر، من أمثلة هذا: «فالشديد علامة الإدغام والحرف الثالث كقول أبي زبيد الطائي:

ليت شعري وأين منّي ليتُ إنّ ليتا وان لوّا عناءُ»[3].

هذا الاهتمام بالشعر وفنونه، كان منطلقه العلمُ بالإيقاع والنغم والموسيقى، هذا الولع جعله يتسيّد هذا الفن بعدما كشف ما فيه، فألّف فيه ما لم تعرفه العرب من قبل فابتدع علوما لم يستطع اللغويون لا قديما ولا حديثا التملّص منها فأتقنوها واتخذوها أصلا في أبحاثهم.

## 2- منهج الخليل في تحليل اللغة:

لم يعرف علماء الدرس اللغوي العربي القديم المنهج بمفهومه الحديث، لكن يمكن استخلاص آليات تحليل اتبعوها في دراساتهم، محاولين كشفها من خلال ما وصلنا من مؤلفاتهم. وهذا ما سنقف عليه مع الخليل بن أحمد، دون العودة إلى تحديدات المناهج

[1] أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف، مصر، ط.2، 1984م، ص. 47.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الخليل بن أحمد، معجم العين، ج.1، ص. 50.

وتعريفاتها، التي لم يدركها النّحاة من حيث التحديد المصطلحي، لكن أدركوها باعتبارها منوالا إجرائيا وطريقا لكشف حقائق العلوم والمعرفة. فنحن هنا لا نحاول تطويع الدراسة والتصورات الخليلية لتوافق الدراسة الحديثة، وإنما محاولة الكشف عن عبقرية اللغويين القدامى في تحليلاتهم ودراستهم للغة.

### 1-2 المنهج الاستقرائي:

يعتمد هذا المنهج أساسا على جمع واستقراء أكبر عدد من العينات المتشابهة في أوجه محددة، وتتبعها وملاحظتها ودراستها، لاستخلاص القواعد التي تربط هذه العينات فيما بينها، هذا المسلك كان أساس البحث عند النحاة القدامى، عن طريق السّماع واستقراء كلام العرب من البوادي والأعراب، فقد كان «استنباط أهم قواعد اللغة العربية الخاصة بالإعراب، ثم التدوين لكلام العرب بالسماع المباشر من جميع القبائل العربية من أهل الوبر وأهل المدر التي كانت تتكلم باللغة التي نزل بها القرآن. والجدير بالملاحظة أنّ أقدم النحاة كانوا في الوقت نفسه من القراء، فالنحو العربي وعلم القراءات نشآ معا، وبقي كل واحد منهما مقترنا بالآخر منذ ظهورهما بعد بداية هذه الفترة بقليل إلى نهايتها بوفاة سيبويه»[1].

وكان الخليل بن أحمد، كما أسلفنا، واحدا من هؤلاء العلماء الذين جمعوا بين النحو وعلم القراءات، وكان أحد العلماء الذين سعوا إلى سماع العربية من ألسنة الفصحاء السليقيين من أهل البادية فلم يكن رحمه الله، «يغادر البصرة إلا لحج بيت الله الحرام، والتطواف في بوادي نجد والحجاز وتهامة يسمع من أعرابها.»[2]، هذا التجوال في البوادي مكّن الخليل من امتلاك مدونة مسموعة، بالإضافة إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية وأشعار العرب، فقد اعتمد على هذا كلّه في استخلاص الأحكام

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007م، ص. 110.

[2] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي –أعماله ومنهجه–، مطبعة الزهراء، بغداد، العراق، د.ط.، 1960م، ص.45.

وتفسير الكثير من الظواهر اللغوية، ومعالجة قضايا اللغة العربية المعروفة آنذاك، فكتاب العين فيه الكثير من اللمحات التي يذكر فيها الخليل استقراءه ورجوعه إلى كلام العرب.

يمكن أن نقدّم بعض الأمثلة في هذا المقام للتوضيح لا الحصر؛ «قال الخليل كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي ...»[1]. وفي موضع آخر يقول: «وليس للعرب بناءٌ في الأسماء أو في الأفعال أكثر من خمسة أحرف.»[2]. ويقول أيضا: «ليس في كلام العرب دُعشوقة ولا جلاهق، ولا كلمة صدرها (نر)»[3].

فالخليل ينطلق في دراسته من استقراء كلام العرب، لاستخلاص قاعدة نحوية أو تفسير ظاهرة صوتية، فهو يدرس ظواهر لغوية معينة للوصول إلى حكم عام يحكمها، وهذا عين المنهج الاستقرائي فهو «العملية التي يمضي فيها الفكر من الوقائع الخاصة ليصل إلى القانون العام.»[4]. وهذا الإجراء كان من أعمدة الدراسات في هذا العصر، وقد مارسه أغلب علماء هذا العصر.

### 2-2 المنهج الوصفي:

ينهض الوصف على التأمل وملاحظة ظاهرة ما ووصفها، اشتهر في عصرنا الحديث مع دو سوسير في كتابه (محاضرات في اللسانيات العامة)، إذ اهتم بدراسة اللغة بذاتها ولذاتها ووصفها في لحظة زمنية محددة، وعرف المنهج الوصفي باعتباره ممارسة بديهية اشتغل عليه النحاة العرب القدامى، فالخليل في دراسته الصوتية التي قدّمها في مقدمة معجمه العين تكاد تكون وصفية بامتياز، فهو يقوم على ملاحظة الظاهرة الصوتية وينتقل إلى وصفها وتفسير موضع وطريقة حدوثها، وكانت بداية هذه الدراسة بإعادة ترتيب الأصوات، «فرتبت على أساس التشابه في الصورة.»[5].

---

[1] الخليل بن أحمد، معجم العين، ص. 48.

[2] المصدر نفسه، ص. 49.

[3] المصدر نفسه، ص. 53.

[4] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي -أعماله ومنهجه-، ص. 224.

[5] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي -أعماله ومنهجه-، ص. 36.

هذا الترتيب لا يكون إلا عن طريق ملاحظة هذه الأشكال، ومن ثمة إعادة توزيعها وترتيبها على حسب صورها وأشكالها، من هنا كان تقسيم أبواب المعجم وفق مدارج الأصوات ومخارجها، فابتدأ بوصف الأصوات، واختار "العين" أول الأصوات تموقعا في الجهاز النطقي فبدأ بها؛ «فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أول، أ، ب، ت... وهو الألف لأن الألف حرف معتل فلما فاته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني وهو الباء ... فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب.»[1]. وتمتد ملاحظات الخليل للظواهر الصوتية ووصفها وصفا دقيقا إلى وصف الثنائي الذي أصله ثلاثي حُذف لعلّة، «وإنما ذهب الثالث لعلّة أنها جاءت سواكن وخلقتها السكون ياء يدَيْ. وياء ومَيْ في آخر الكلمة فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنا فثبت التنوين، لأنه إعراب وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير.»[2].

مثل هذه الأحكام تمثل نتائج ملاحظات دقيقة خاصة عند تقسيم الأصوات وفق مخارجها وصفاتها، ولا زالت هذه النتائج معتمدة إلى غاية يومنا هذا لدقتها، وموضوعيتها وعلميتها رغم محدودية الوسائل التي أتيحت للخليل آنذاك، فقد صادق علم الأصوات الحديث على الكثير منها.

### 2-3 المنهج الرياضيّ:

تميز الخليل باعتماده مسلكا جديدا في دراسة اللغة وتصنيفها، يرتهن فيه إلى أدوات المنهج الرياضي المحض الذي قلما يستعمله الباحثون بالنظر إلى علميته الدقيقة وتعالقه مع حدود المنطق وقوانينه الصارمة «فقد لاحظ كل معاصرينا أنّ الأفكار الأساسية التي بُني عليها التحليل عند الخليل هي رياضية محضة.»[3]، وهو ما يتبدى في كتب الخليل

---

[1] الخليل بن أحمد، معجم العين، ص. 47.

[2] المصدر نفسه، ص. 50.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007م، ج.2، ص. 46.

خاصة في دراسته "معجم العين" وتصوره لعلم العروض وطريقة بنائه للبحور الشعرية والتمثيل لها، وقد عُدّ الخليل رائدا في مسلكه الذي لم يكن معهودا من قبل أو عند أقرانه من العلماء الذين عاصروه، فقد تميز هذا المنهج بالموضوعية والعلمية والدّقة في البحث والوصف؛ فكان أكثر إجرائية وتوصل عن طريقه إلى نتائج عظيمة.

هذا السبيل المستحدث الذي انتهجه الخليل سمح له بالارتقاء بدراساته، «فبفضل هذا التصور استطاع الخليل بن أحمد ومن تلاه أن يحلّلوا اللغة تحليلا دقيقا جدا.»[1]، وعلم العروض من أوضح الأمثلة التي تظهر فيها عبقرية الخليل الرياضية كذلك، فقد «عُرف ما لعقله الرياضي الكبير من دقّة في فحص ما يتناوله بالدرس وإحاطة بالوجوه المحتملة، ونقص لجوانب الموضوع المبحوث فيه فقد اهتدى إلى طريقة يحصر بها أوزان الشعر المحتملة، ما استعمل منه وما أهمل ... وتلك الطريقة هي تصويره الدوائر وبناؤها على أصول البحور، وهي البحور التي يكثر قول الشعر عليها، واصطناعه طريقة الفك.»[2].

هذه الطريقة تعتمد أساسا في وضع جميع الاحتمالات للوحدات الإيقاعية (التفعيلات)، ووضع هذه الأبنية الإيقاعية في أجزاء ومثّل لها على شكل دوائر، وتسمح طريقة تدوير التفعيلات في الدائرة الواحدة من استخراج البحور وتكون على الطريقة التالية: «فإذا كان (الطويل) هو أصل الدائرة الأولى يبدأ الأصل من (فعولن) الأولى، فإذا أردت أن تستخرج بحراً منه فاترك الجزء الأول منها وهو الوتد: (فعو)، واجعل بداية البحر الجديد من السبب الخفيف في (فعولن)، وهو: (لن)، وينتهي هذا البحر بالوتد المتروك، فإذا واصلت الفك تركت ما في أوّل البحر الثاني، وهكذا حتى تنتهي إلى آخر بحر في الدائرة.»[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج. 1، ص. 335.

[2] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي –أعماله ومنهجه–، ص. 100.

[3] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي –أعماله ومنهجه–، ص. 101.

واستخدام الرموز الرياضية كالدائرة الهندسية، وطريقة تدويرها وتقليب التفعيلات كانت كفيلة بحصر وإحصاء بحور الشعر العربي وتقييد قوانينها، ويظهر إبداع الخليل بن أحمد وفق المنهج الرياضي في معجم العين، في الطريقة الرياضية التي اعتمدها في حصر وإحصاء مفردات اللغة العربية وتقسيمها، هذا لأنّ «كتاب العين قد بُني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتملها الحروف الصوامت العربية غير المزيد فيها: الثنائية والثلاثية منها، وهذا كان يسمى عندهم بقسمة التراكيب.»[1]، ويقول الخليل في هذا الصدد: «اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، ضبر، ربض، رضب، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها، يكتب مستعملها، ويُلغى مهملها ...»[2].

هذا التحليل المبتكر في اشتقاق البنى وتصنيفها يُعرف الآن في علم الرياضيات بـ"العامليّ"، وهو طريقة رياضية تحصر عدد التراكيب بالنسبة للثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، من خلال التقليبات ومنه اشتقاق من كل تركيب عدد من المفردات، ويمكن إيجاز هذا في النموذج التّالي (العاملي!):

الكلمة المكونة من حرفين هي 2! (عاملي) =2×1=2

الكلمة المكونة من ثلاثة أحرف هي 3! (عاملي) = 2×3 = 3×2×1=6

الكلمة المكونة من أربعة أحرف هي 4! (عاملي): =4×3!= 4×3×2×1=24

الكلمة المكونة من خمسة أحرف هي 5! (عاملي) =5×4 !=5×24 =120

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 46.

[2] الخليل بن أحمد، معجم العين، ص. 59.

كان ذلك بالنسبة للحروف وتقليباتها، أما إذا «صعدنا إلى مستوى بناء الكلمة وزنتها وجدنا الخليل (ومن أتى بعده) يجرّد حروف الكلمة من محتواها ويرمز لكل حرف حسب مرتبته: فالفاء لكلّ حرف صامت يأتي في أصل الكلمة في الأول، وهكذا بالنسبة للعين واللام، ونلاحظ أنّه تجريد رياضي»[1]، وهذا ما أصبح يُعرف فيما بعد بمثال الكلمة ووزنها، وقد رمز لها الخليل بأحرف ثلاثة، ذلك أنّ في الكلمة «حرف يُبتدأ به وحرف يُحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه.»[2]، فكان وزن الكلمة على شكل ف ع ل (فَعَلَ) يتغير هذا الوزن على حسب الزيادة في الحروف؛ مثل فاعل، مستفعل، استفعل، مفعول، وكذلك بتغير الحركات على هذه الأصوات، كما يفيدنا هذا المثال في التقليبات: فعل، لفع، عفل، فلع، علف، لعف.

### 3- تصورات الخليل للدرس اللغوي:

يقول عبد الرحمن الحاج صالح في مفهوم العلم ونظرية المعرفة الحديثة: «فالمعرفة العلمية كفعل من أفعال الإنسان هي إدراك الأشياء لا في أفرادها وأعيانها فحسب – لأن هذا الإدراك هو أبسط العمليات النفسية– بل في داخل أجناسها وأنواعها وبالنظر إلى المفاهيم المجردة التي تشترك فيها.»[3].

أردنا أن نستهلّ بهذا القول لأن ما قدمناه في دراستنا للخليل، ومن خلال الاحتكاك بفكره وجدناه ينزع إلى ذات التوجه والقناعة، وهي تتجلى بشكل واضح كتصورات وأفكار مبثوثة في مؤلفاته أو ما رُويَ عنه عن طريق تلاميذه، على غرار سيبويه صاحب الكتاب، فهذه التصورات وطيلة ما يفوق الإثنا عشر قرنا لم تبق مجرد إرث لغوي جامد؛ وإنّما كان ولا يزال الباحثون يُقلبون فيها للاستفادة منها، فمعظم أبحاث الخليل لم تستطع الدراسات اللغوية العربية الحديثة تجاوزها أو الاستغناء عنها،

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 47.

[2] الخليل بن أحمد، معجم العين، ص. 49.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط.، د.ت.، ص. 23.

على الرغم من الوثبات المهمة التي حققتها النظريات اللسانية الحديثة والتراكمات المعرفية والنتائج المبهرة التي تحققها مختبرات اللغة باستمرار.

ففي مجال الشعر لا تزال بحور الشعر التي ابتدعها، والمصطلحات والتعريفات التي استعملها الخليل قائمة إلى الآن؛ فالخليل «حصر أوزان الشعر العربي وضبط أحوال قافيته، وأخرج للناس هذين العِلمين الجليلين. والعجب من أمره أنّه أَبرز العلمين كاملين مضبوطين مجهزين بالمصطلحات التي لم يجد المتأخرون عنها معدلا، وكلّ ما استدركه المتأخرون عن الخليل فهو مسائل فرعية، وأمور اعتبارية لا تقدم ولا تؤخر في كون الرجل هو الأول والآخر في هذين العلمين، ولم نسمع بمثل ذلك في الأوّلين ولا في الآخرين.»[1].

ولم يكن الخليل عالما بأمور الشعر عروضيا، إنّما كان عالما لغوياً، ملماً بها وبما يتطلبه هذا العلم، لهذا كانت نتائج أبحاثه موضوعية تكتسي طابع العلمية في كثير من الأحيان، وهذه النتائج تطابقت مع ما عرفه الدرس اللساني الحديث وتقاطعت معه في كثير من المرات.

يقول الخليل رحمه الله: «حروف:أ، ت، ث، ... مع ما تكلّمت به فكان مدار كلام لعرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذّ عنه شيء من ذلك.»[2]، هذا الطرح الذي قدّمه الخليل لا يبتعد عنه كثيرا مقصد نعوم تشومسكي حول اللغة؛ إذ يقول: «سأعتبر منذ الآن اللغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل كل جملة فيها محدودة في طولها، قد أُنشِئت

[1] محمود مصطفى، أهدى سبيل لعلمي الخليل، العروض والقافية، تح: سعيد محمّد اللحام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط. 1، 1996م، ص. 08.

[2] الخليل بن أحمد، معجم العين، ص. 47.

من مجموعة محدودة من العناصر، فجميع اللغات الطبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصوتية)، ويمكن أن تمثل كل جملة بمتوالية محدودة من هذه الفونيمات.»[1].

يشير تشومسكي هنا، إلى أنّ اللغة هي عدد محدود من الأصوات يشكّل عددا لا محدود ولا نهائي من التراكيب والجمل، وهو نفس ما انتهى إليه الخليل بن أحمد، فهو يحدّد الأصوات العربية ويذكر أنّ كلام العرب واستعمالاتهم لهذه العناصر لا يمكن أن تتجاوز هذه الحروف. وقد ضمّ معجم العين للخليل بين دفتيه أولى الآليات والطرائق لصناعة المعاجم اللغوية فكانت بداية هذا العلم مع الخليل، وابتداع هذا العلم بدأ معه رحمه الله.

لم تقتصر تصورات الخليل في معجم العين على ما تقدّم فقط، وإنّما نجد الكثير من الأفكار والتأصيلات العلمية لعلم الأصوات، ومباحث في علم الصرف؛ مثل الاشتقاق، فإذا أُرّخ للاشتقاق «فينبغي أن يؤرّخ بالخليل وأعماله اللغوية، فهو زعيم هذه المدارس التي عرضت للاشتقاق، بل لم يكن عمل العلماء بعده في الغالب إلا شرحا لمجمل أقواله، وتوضيحا لما اشتهر منها، وتكميلا لما فاته منها.»[2].

تستمرّ إبداعات الخليل التي تبنّى أكثرها من أتى بعده واستمرت إلى يومنا هذا، ومنها مجهوده في علم الأصوات،[3] ومن ذلك أنّه وضع لأصوات اللين القصيرة، وهي الحركات رموزا تتميز بها، وليست الحركات إلا أصواتا لينة لا تختلف عن الألف والواو والياء إلا من حيث الكم، فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء.

---

[1] نوام تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط.1، 1987م، ص.17.

[2] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيديّ -أعماله ومنهجه-، ص. 92.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص. ص. 106-107.

تقاطعات أفكار الخليل مع مخرجات الدرس اللساني الحديث خاصة علم الأصوات كثيرة، كظاهرة تأثير بعض الأصوات بعضها في بعض حال التجاور في التركيب، فيُقلب أو يُبدل بعضها بتأثير قوة بعض، حيث «نرى أنّ الخليل كان موَفقاً كل التوفيق في إدراك الغرض اللغوي الذي استندت إليه هذه الظاهرة، أعني تحوّل بعض الحروف إلى جنس الحروف التي تجاورها مما يسميه علماء الأصوات المحدثون Assimilation.»[1].

على الرغم من أنّ النتائج التي توصل إليها الخليل جاءت في غياب الآلة والتقنية المتوفرة في مختبرات الباحثين في عصرنا هذا، لكنه «ومع ذلك استطاع بالملاحظة والتذوق أن يصل إلى نتائج أقرّ الدرس الحديث بما استعان به من وسائل وبما ساعده من علوم كعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء كثيراً منها.»[2]، فوافقت أفكاره ونتائج تحليلاته اللغوية الكثير من نتائج الدرس اللغوي الحديث، ولا عجب أن نجد الكثير من علماء اللغة المحدثين أو القدامى يصفون شخصية الخليل بالعبقرية والفريدة، ذلك أنّه تميّز في تحليله ودراسته للغة، إضافة إلى سعة علمه وانفتاحه على مختلف علوم عصره، مما جعل شخصية العلمية الفذة تحجز لها مكانا رياديا في الدراسات اللغوية العربية القديمة، وفي الدرس اللساني العربي الحديث بما أورثه لهذا الدرس من أفكار استند عليها معظم الباحثين المعاصرين في مجال اللغة.

[1] مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي –أعماله ومنهجه–، ص. 140.

[2] المرجع نفسه، ص. 112.

**ثانيا – سيبويه:**

يعدّ القرن الثاني للهجرة من الحقب التي جايلت مرحلة التنزيل وبدايات نشر الإسلام، لذا نجد علماء هذا العصر يجتهدون ليحافظوا على الغايات والمرامي الأولى التي انطلق منها علماء اللغة العرب فيما انبروا إليه من اجتهاد للحفاظ على القرآن الكريم من اللحن، فنراهم يبحثون عن مفاتيح أسرار الكتاب المنزه، للكشف عن الظواهر اللغوية التي تكشف الستار عن وجوه الإعجاز المختلفة في نظمه وأساليبه وبلاغته ومسطرته النحوية التي عني بمادتها بحثا وتأملا واستقصاءً العالم الجهبذ "سيبويه".

**1- لمحة عن سيبويه وكتابه:**

هو عمرو بن عثمان بن قَنبر، وكنيته أبو بشر، فارسي الأصل، مسلم العقيدة، عربيّ النشأة والثقافة، حيث نشأ بالبصرة. لُقّب بـ"سيبويه" ومعناه رائحة التفاح. تزوّج بجارية عصبية وانشغل عنها بالبحث والسهر والكتب، وبسبب غيرتها أخذت جذوة نار طرحتها في الكتب حتى احترقت، وقد ذهب من خلال هذه الحادثة علم كثير أخذه عن الخليل، ثم أنشأ بعد ذلك "الكتاب"، وتوفي حوالي 180 للهجرة.[1] ويعدّ "الكتاب" من أهم المصادر التي ينهل منها النحاة بعده إلى يومنا هذا، حتى سمي بـ "قرآن النّحو"، وسماه القدماء بـ "البحر" لكثرة جواهره.[2] وكان المبرد يقول لمن يريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: هل ركبت البحر؟ تعظيما واستعظاما لما فيه، وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ.[3]

ويشهد أيضا علماء الغرب بأهمية الكتاب في الدّرس النحويّ، يقول بروكلمان: «أما كتاب سيبويه؛ فهو أقدم مصنف جمع مسائل النحو العربي كافة، وقد زاد المتأخرون

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، مطابع دار التضامن، بغداد، ط.1، 1967م، ص. 11، إلى ص.21.

[2] المرجع نفسه، ص. 63.

[3] جمال الدين القفطي، أنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط.1، 1986م، ج.2، ص.348.

كثيرا من تحديد مقاصد النحو وتبيّن حدوده ،لكنهم لم يكادوا يضيفون شيئا ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة»[1].

أخذ سيبويه علمه عن عدد من الشيوخ الذين شهد لهم بالبراعة؛ منهم عيسى بن عمر الثقفي، أبو عمرو بن العلاء، الخليل بن أحمد الفراهيدي، يونس بن حبيب، الأخفش الكبير، وغيرهم.[2] وقد لازم سيبويه الخليل أكثر من البقية، فلم يعظم أحد من التلامذة شيخه كما عظم سيبويه الخليل، ففضل الخليل عليه لم ينكره وهو واضح بيّن في الكتاب، حتّى أنّ هذا الأخير نسبت الأصول فيه إلى الخليل –كما سبق وذكرنا في مبحثنا السابق–، وكان الخليل بن أحمد يبادل هذا اللزوم والتعظيم سيبويه؛ فقد «قال المخزومي وكان كثير المجالسة للخليل: ما سمعته يقول: مرحبا بزائر لا يملّ، إلا لسيبويه.»[3].

وقد تناول الكثير من الشراح والمهتمين بالعلاقة بين سيبويه وشيخه في كتبهم، إلا أنّ أخذها من كتابه وعلى لسانه أوثق، فقد جاء في مقدمة الكتاب: «وأصل ماجاء به سيبويه عن الخليل، قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: "وقال غيره" فإنّما يعني نفسه، لأنه أجل الخليل عن أن يذكر نفسه معه»[4]، وهاته منقبة عالم وأمين.

وإذا أردنا أن نعرض استشهادات سيبويه بآراء وكلام شيخه في الكتاب، فلن يسعنا هذا المبحث ولا البحث ككلّ، ذلك أنّ آراء الخليل تكثر وتتواتر في الكتاب

---

[1] كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النّجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط.4، د.ت.، ج.2، ص.135.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص. 31.

[3] القاضي أبو المحاسن المفضل بن مُحَمَّد المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح.: عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، مكتبة مروان العطية، د. ط.، 1981م، السعودية، ص. 94.

[4] سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط.3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج.1، ص. 07.

بالشكل الذي يصعب أن نعددها جميعها، لذا سنذكر بعض النماذج والأمثلة على ذلك باقتضاب.

مما عرضه سيبويه من استشهادات لشيخه نجد: «وذلك قولك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به.»[1]، وجاء في موضع آخر: «ولكنك لما أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله.»[2]. ونؤكد أن مثل هاته الاستشهادات تكثر وتتكرر كثيرا في الكتاب.

لكن من اللّافت للنظر أن سيبويه لم يستشهد بشيخه الخليل فقط، وإنما استشهد بأغلب من عاصروه وكانوا أهل ثقة وممن تتلمذ على أيديهم، فـ «يروى عن يونس أنه أنكر على سيبويه شيئا فقيل له: إنه قد روى عنك، فانظر فيما روى، قال فنظر في كتابه فقال: صدق والله في جميع ما حكي عني.»[3]. ومما تعرّض له من استشهادات بآراء يونس بن حبيب نجد «وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم.»[4]، وجاء في موضع يلي هذا مباشرة: «وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحت (على)....»[5].

وعليه، فقد يظن البعض أن سيبويه لم يكن إلّا جامعا ومنظما لأقوال شيخه، غير أنه لا يقل عبقرية عن شيخه الخليل، ذلك أنّه عارضه في كثير من المرات وخالفه في كثير من المواضع، فترتيب الأصوات لدى سيبويه «يختلف قليلا عن ترتيب الخليل لهما في كتاب العين، ولم يتبع فيه ترتيب (ء-ب-ت) ومعلوم أن الخليل قد رتب الحروف بحسب ترتيب المخارج من الداخل إلى الخارج على الوجه التالي: ع ح ه/ خ غ/ ق ك/ ح ش/ ض/ ص س ز/ ط د ت/ ظ ذ ث/ ر ل ن/ ف/ ب م/ و أ ي/ همز... أمّا

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج.1، ص. 72.

[2] المصدر نفسه، ص. 92.

[3] القاضي أبي المحاسن المفضل بن مُحَمَّد المعري ,تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ص. 110.

[4] سيبويه، الكتاب، ج.1، ص. 377.

[5] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

سيبويه فقد رتب الحروف ترتيب مخرجيا هكذا: ء أ / هـ ع ح / غ خ/ ق ك /ج ش ي /ض/ ل ر ن / ص ز س/ ط د ت /ظ ذ ث/ ف / ب و م.»[1].

ويلاحظ الاختلاف بين الترتيبين بالرغم من اعتمادهما نفس الطريقة؛ أي طريقة المخرج من أسفل إلى أعلى، فسيبويه أضاف الهمزة إلى الحلق، إضافة إلى أنّ وضع وتنظيم بعض الحروف وترتيبها مخرجيا اختلف عن ترتيب الخليل. فعبقرية سيبويه تظهر في كل موضع من مواضع كتابه، فهو دائما ما يركن إلى الرأي العلمي، أو يستند إلى حكم من منظور عالم؛ كأن «ينزل مؤقتا واقعة مجهولة –في غياب تعارض– منزلة واقعة معروفة بفضل رابط محدد سابقا يربط بين هذين النوعين من الوقائع»[2]، وهذا قياس لم يكن سيبويه أوّل مستعمليه لكن قلّة هم من كان بمقدورهم استنباط الأحكام به، أبرز هؤلاء الخليل بن أحمد.

**2- المنطلق الدّيني لسيبويه:**

صبّ جهابذة اللغة الأوّلون اهتمامهم على الظواهر اللغوية لآيّ القرآن دراسة وتمحيصا وشرحا وتقعيدا، قصد المحافظة على قدسيتها وتجنب تحريفها على غرار الكتب السماوية السابقة وما عرفته الدراسات السابقة التي عنيت بها،لذا كان لزاما أن يكون أهم منطلق نبدأ به مبحثنا هذا هو المنطلق الديني.

كان سيبويه رحمه الله حافظا للقرآن ملما بمضامينه.[3] وكانت القراءات تعرض عليه فيوجهها؛ حيث «كان كلّ من الخليل وسيبويه يوجه القراءة ولا ينكر ما خالف القياس، ولم يطعن في قارئ، ولم يعارض قراءة معارضة صريحة ولا معارضة خفيفة، بل قبل القراءات دون اعتراض عليها»[4]، ويبدو من خلال القول أنه لم يعارض أية قراءة حين

---

[1] عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1987م، ص. 185.

[2] Abderrahman Hadj – Salah, Linguistique arabe et Linguistique générale, Enag /éditions Distribution, Alger, tom 1, 2011, p. 152

[3] مولى الأنام يوسف بن عيسى الشنتري، كتاب سيبويه –ويليه: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب–، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط. 3، 1990م، ج.1، ص. 04.

[4] محمّد ابراهيم عبادة، النحو العربي أصوله، أسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط. 2، 2016م. ص. 23.

كانت القراءات المتواترة تعرض عليه ولو خالفت القياس، وإنّما اكتفى وشيخه بالتوجيه فقط.

لقد استعان سيبويه في كتابه بمجموعة كبيرة من الاستشهادات بآي القرآن الكريم، حيث نجدها في كل أجزاء كتابه؛ ففي بداية الكتاب يستشهد بالآية الكريمة، فيقول: «ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[1]»[2]. ويقول في موضع آخر: «ومن ذلك: اخترت الرجال عبدالله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[3]»[4]. وغير بعيد عن هذا يورد قوله تعالى ويستشهد به في قوله «وكما تقول: نبئت زيدا يقول ذاك، أي عن زيد، وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[5]»[6]. وتتكرر الاستشهادات في كامل أجزاء الكتاب مما لا يسعنا ذكرها جميعا، غير أنّنا يمكن أن نستند إلى دراسة الدكتور مُحَمَّد عبدالخالق عضيمة في كتابه "فهارس في كتاب سيبويه ودراسة له"، حيث جمع شواهد سيبويه القرآنية فكانت في ثلاث وعشرين (23) صفحة.[7]

يتبدى لنا أنّه من البديهي أن يعقب الاستشهاد بالقرآن الكريم التدليل ببيان ما جاء في الأحاديث النبوية، إلا أنّ «نصوص النّحويين صريحة في أن النحويين المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث سواء في ذلك البصريون والكوفيون.»[8]، ولأئمة النحو أسباب

---

[1] سورة النّحل، الآية 124.

[2] سيبويه، الكتاب، ج. 1، ص. 15.

[3] سورة الأعراف، الآية 155.

[4] سيبويه، الكتاب، ج. 1، ص. 37.

[5] سورة النساء، الآية 79.

[6] سيبويه، الكتاب، ج. 1، ص. 39.

[7] مُحَمَّد عبدالخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط.1، 1975م، ص. 761.

[8] مُحَمَّد عبدالخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ص 763.

لذلك؛ منها ما ذكره «ابن الصائغ في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث.»[1].

### 3- هل كان سيبويه معتزليا؟

خلال دراستنا لكتاب سيبويه وجدنا الكثير من الإشارات التي تَسِم سيبويه بالاعتزال، وقد سلطت الضوء في هذا المستقصى على المؤلَّفين "في أصول النحو لسعيد الأفغاني" و"سيبويه معتزليا لإدريس مقبول". ففي المؤلف الأوّل يعرض الكاتب لاعتزال سيبويه فيقول: «وإذا عرفت أن القياس أداته العقل وأن أئمة القياس كسيبويه والفراء وأبي علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري وأضرابهم كلهم كانوا معتزلة ...»[2].

فاعتزال هؤلاء مرتبط بطريقة وآلية القياس العقلي لديهم، وقد مرّ بنا في المبحث السابق أنّ في زمن الخليل وُجدت مدرسة فقهية كان رائدها أبو حنيفة اعتمدت هذا المنحى من القياس وكان لها بالغ الأثر في فكر الخليل ويليه تلميذه سيبويه، من بعده.

والملفت للنظر أنّ سعيداً الأفغاني في كتابه أصول النحو، عدّد مظاهر الاعتزال في عدد ممن ذكرهم لكنه استثنى ذكر سيبويه فيقول: «وكما يظهر في تحرر الجاحظ ... وكما يظهر أيضا في أن زعيمي مدرسة القياس أبو علي الفارسي وابن جني، وكما يظهر في البحوث اللغوية الطريفة التي حققها الزمخشري...»[3]. ومن ثمة، فإنه لا يمكن أن نستثني علما فذّا مثل سيبويه؛ وهو رائد النحو وشيخ الذين جاؤوا بعده ولا نرقب عنده مظهرا من مظاهر الاعتزال.

ولم نجد خلال تصفحنا للمؤلَّف الثاني ما يوثق ويؤكد اعتزال سيبويه إلا محاولة لِيّ آراء سيبويه وفق المذهب الاعتزالي، ومثال ذلك ما ورد في باب (في تصوير شيئية الكلام على مذهب المعتزلة) ، فيقول : «مما تقرر في العقائد المعتزلية أن الكلام (شيء) باعتبار

---

[1] محمّد عبدالخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ص 763.

[2] سعيد الأفغاني، أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، 1994م، ص. 103.

[3] المرجع نفسه، ص .104.

أن صفة الخلق هي التي تجعله معقولا (مدركا) ومفيدا ولعلّ هذا ما جعل سيبويه يتصوّر أن الكلام يتألف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.»[1]، أي أن تقسيم الكلام عند سيبويه كان بفعل شيئيته لا من حيث واقعه، وكما سيمر بنا في مبحث ابن جني، فاعتزاله لا يحتاج إلى بحث وإنّما هو واضح جليّ في آرائه على عكس سيبويه الذي كان غير ذلك —غير معتزلي–، فهو حتى وإن كان أخفى اعتزاله فكيف لنا أن نثبته في أفكاره ونحوِر كلامه.

وتقسيم الكلام عند سيبويه قيل فيه الكثير؛ يقول مركس عن أقسام الكلام: «أنها سبعة عند نحاة اليونان ولكن العرب ولسوء الحظ لم يعرفوها فقد اقتصروا على تمييز ثلاثة أقسام للكلام، وهذا الذي نشاهده كافٍ لترك الفكرة المتبادرة إلى الذهن أن نحاة السريان كانوا أساتذة العرب، ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف، فها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسنه فيما بعد نحاة اليونان.»[2].

هذا الكلام يرد عليه ويدحضه عبد الرحمن الحاج صالح: «لا بد ههنا أن نبين حقيقة قد فاتت مركس وأكثر من عني بهذا الموضوع وهي هذه: لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا فأما كتاب العبارة (باري أرمنياس) فقد حدد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل، فاقتصر منها على أجزاء الحكم وهما: Rhéma و Onoma ويقابلهما في ترجمة حنين بن إسحاق الاسم والكلمة.»[3]. فإبداع سيبويه وقبله الخليل جعل العديد يتكهن بصناعة العلم في غير هاته البيئة العربية وجعل هذين العالمين مجرد مقلّدين في نظر من يدّعون هذا.

[1] إدريس مقبول، سيبويه معتزليا -حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي–، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015م، ص. 110.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 53.

[3] المصدر نفسه، ص. 53.

### 4- مناهجه في البحث اللغوي:

لم يبلغنا الكثير مما ترك سيبويه من المؤلفات والمصنفات، لكن ما خلفه أنتج سيلا من الشروح وشروح الشروح، وذلك لِغِناه ولخصب مادّته، وهذا المؤلف –الكتاب– أتاح لنا محاولة الوقوف على طرائق الاشتغال في علوم النحو ومستويات اللغة، كما تتبدى لنا عبرها ملامح المناهج الموظفة في نحو:

#### 4-1 المنهج الوصفي:

تناول سيبويه «بالوصف الصوت المنطوق، فبيّن عدده وحدّد مخرج كل صوت وما يصحبه من حركات أعضاء النطق، لأن غرض الباحث في علم الصوت هو أن يبين ما في نطق الصوت من حركات عضوية.»[1]. فقد رتّب سيبويه الحروف ترتيبا مخرجيا واتّبع في ذلك شيخه الخليل في اعتماده المخارج في الترتيب إلّا أنّه خالفه في وصف وترتيب بعضها فكان مفصّلاً ومدقّقاً لموقعيات حدوثها.

نلفيه يقول في باب الإدغام، بعد أن يذكر عدد الحروف ويصف تغيراتها ويصنفها صنفين ويصف كل صنف بوصف لم يستطع حتى المحدثون مجاراته فيه، فيقول: «فالمجهورة: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت ... وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه.»[2]. واللّافت هنا أنّ سيبويه يصف الحرف المجهور قبل موضع الاعتماد( قبل الوتران الصوتيان) يصفه بالنّفس، وبعد أن ينقضي يصفه بالصوت، وهذا عين ما وصل إليه الدرس الصوتي الحديث،إذ إنّ الصوت المجهور ينشأ مع اهتزاز الوترين الصوتيين وقبل ذلك هو مجرد نفس خارج من الرئتين.

---

[1] نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط.1، 1996م، ص. 87.

[2] سيبويه، الكتاب، ج.4، ص. 434.

ويقول في موضع آخر: «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها.»[1]، فسيبويه هنا يصف الصوت ودواعي اكتسابه هاته الصفات.

**4-2 المنهج التجريبي:**

لم تقتصر آليات الاشتغال عند سيبويه على آليات المنهج الوصفي فحسب، وإنما نلفيه يرتهن إلى أدوات إجرائية أخرى بخاصة تلك التي تتعامل مع اللغة بوصفها واقعا وحدثا، على غرار أدوات المنهج التجريبي، مسثمرا في ما أخذه عن شيخه الخليل من خطى ومناويل بحث؛ في نحو الملاحظة والتجربة عبر وصفه للصوت، ومواطن الاستعمال اللغوي.

ومما تعرض له في هذا الباب قوله: «وإنّما جاز هذا فيها لأنّك تحوّلها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين، وهي أخف لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالطها حروف اللسان.»[2]. ويقول أيضا: «فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء ومن أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف...»[3]. هذا القول لا يكون إلا عند صاحب تجربة ودقيق ملاحظة، وهذا المنهج العلمي الدقيق عمل به سيبويه في كل جوانب دراسته الصوتية.

**4-3 المنهج الاستقرائي:**

يعدّ كل من سيبويه وشيخه الخليل من رواد مدرسة البصرة، هاته المدرسة الّتي عُرِف عنها تحري الثقة في السّماع والحرص على الفصيح من قول العرب، «وتنوعت مصادر السماع عند سيبويه بين الأخذ المباشر من أفواه العرب أو السماع عن طريق

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص. 436.

[2] نوزاد حسن أحمد سيبويه، الكتاب، ج. 4، ص. 432.

[3] سيبويه، الكتاب ،ج4، ص. 433.

شيوخه، وقد يستعين ببعض العرب الذين ينتمون إلى قبيلة معينة ... وكل ذلك دليل حرصه على جمع أكبر عدد ممكن من البيانات اللغوية.»[1]. فنجده كثيرا ما يستعمل قول: «وسمعنا العرب ممن يوثق به»[2]. أو يذكر اسم قبيلة بعينها؛ نحو قوله: «وقد يرفع هذا في لغة تميم والنصب في لغتنا أحسن»[3]، وربما اجتمع لسيبويه من سماع العرب ما لم يكن لشيخه ما جعله كثيرا ما يصوّب أقوال الخليل بالسماع الفعلي من العرب، ومن ذلك قوله: «والذي ذكرته لك من قول الخليل ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه.»[4].

وقد ينقض ما يفترضه الآخرون؛ مثل «وأما يونس وناس من النحويين فيقولون ... وهذا لم تقله العرب.»[5]، فالحكم عنده لم يكن بالتلقين وإنّما بالبحث والتحري وعلى هذا «يمكن أن نقول بأنّ النزول إلى الميدان من أجل التحقيق المتواصل للأقوال المختلفة كان يملأ حياة النحوي على قدر ما كانت تشغله تحليلاته وافتراضاته المتواصلة.»[6]، والميدان هنا هو جمهور العرب الموثوق في عربيتهم.

### 4-4 المنهج الاستنباطي:

سماع كلام العرب، واستقراء الشائع المستعمل الفصيح، يستوجب مرحلة استنباط الأحكام، لأنه «عبارة عن قانون لأنه تلازم مادي مستنبط من المسموع.»[7]، ومثال ذلك: «فقال سيبويه: العرب تقول في مثل هذا تذاءب الريح، أي: فعلت فعل الذئب، يجيء من هاهنا وهاهنا، تختل ليتوهم الناظر أنها عدة ذئاب.»[8]. وجاء في الكتاب:

---

[1] نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص. 38.

[2] سيبويه، الكتاب، ج.1، ص. 53.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص. 385.

[4] المصدر نفسه، ص. 274.

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010م، ص. 340.

[6] المصدر نفسه، ص. 340.

[7] المصدر نفسه، ص. 338.

[8] القاضي أبو المحاسن المفضل بن مُحَمَّد المعري، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ص. 95.

«وسمعت من أثق به من العرب يقول: بسط عليه مرتان، وإنما يريد بسط عليه العذاب مرتين.»[1].

**4-5 المنهج الاستدلالي:**

"الكتاب" هو مصنف نحويّ في المقام الأوّل، قبل أن يكون صرفيا أو صوتيا، وهاته الميزة جعلت سيبويه يحشد الأدلة لتبيان حكمٍ أو توضيحه أو ترجيح حكم على حكم، وتختلف هذه الأدلة من آيات قرآنية إلى أبيات شعرية أو كلام شيوخه أو ما سمعه من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وأمثلة هذا كثيرة نورد بعضا منها؛ نحو قول سيبويه: «ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان حالا كما لم يجز أن تقول: ذهبت به المشي العنيف وأنت تريد أن تجعله حالا، قال الراعي:

نَظَّارةٍ حين تعلو الشمس راكبها طرحا بعيني لَيَاحٍ فيه تجديدُ

فأكد بقوله "طرحا" وشدد، لأنه يعلم المخاطب حين قال (نظارة) أنها لم تطرح.»[2].

وفي استدلاله بآيات القرآن الكريم يقول سيبويه: «فإنّما أدخلت هذه الأشياء على قولك: أزيد ثم أم عمرو وأيهم أبوك لما احتجت إليه من المعاني ... ونحو ذلك قوله عزّ وجلّ:

﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[3]، وقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[4]»[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج. 1، ص. 230.

[2] المصدر نفسه، ج.1، ص. 232.

[3] سورة الكهف، الآية 12.

[4] سورة الكهف، الآية 19.

[5] سيبويه، الكتاب، ج.1، ص. 236.

### 5- التصورات:

ارتأينا في هذا الباب أن ننحو منحىً مخالفا عما ألفناه، ذلك أنّ أغلب الدراسات التي سادت في هذا المجال، حاولت أن تقارن ما بين سيبويه و"تشومسكي"، أو محاولة إسقاط مبادئ مدرسة براغ الوظيفية، بخاصة ما نزع إليه و"تروبوستكوي" و"جاكبسون" على ما جاء به سيبويه في دراسته لصفات الصوت، ورأينا أن هذا الدرس قد أُنهك بحثا، ذلك أنه شدّ انتباهنا جملة من المسائل والقضايا اللسانية الحديثة التي برزت بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين، تحدث تقاطعا ملفتا في ما ضمنه سيبويه في كتابه، في نحو سؤال لغة الاستعمال أو التداولية.

بداية يجب أن نقدم للتداولية مفهومها وموضوعها ومبادءها، ومن ثم نعرج على آراء سيبويه مبرزين أهم التقاطعات مع هذا العلم. فالموضوع الذي تتناوله التداولية هو «علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها (الخطاب)، والبحث والعوامل التي تجعل من (الخطاب)، رسالة تواصلية (واضحة) و(ناجحة)، والبحث في أسباب الفشل في التواصل ...»[1]. أي يمكن للتركيب الواحد أن يؤول لعدة مآلات وفق المقامات المختلفة.

فالتداولية ليست «علما لغويا محضا بالمعنى التقليدي يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ... وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال»[2]؛ فهنا يفرّق بين الدّرس اللساني والدرس التداولي، فالأوّل يهتم بدراسة البنيات والعلاقات

---

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط.1، 2005م، ص. 05.

[2] المرجع نفسه، ص. 16.

والأحكام التي تربطها، والثاني يهتم بطريقة استعمال هاته البنيات لتحقيق أغراض اللغة التي من بينها التواصل.

ويعدّ كل من «الخليل بن أحمد وتلميذه هما أول من اعتمد اعتمادا كلّياً على مفاهيم منطقية رياضية في منهجيتهم لأنهما أرادا أن يصلا إلى بنى اللغة بالتمييز بين الخطاب من حيث الدلالة والإفادة والخطاب كبنية لفظية ولكلّ منهما قوانينه (وهو الفرق بين الوضع والاستعمال).»[1] هذا ما كان من مفهوم التداولية باقتضاب، فكيف يمكن أن نسقط عليها آراء سيبويه؟

جاء في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: آتيتك غدا، وسآتيك أمس، وأمّا المستقيم الكذب فتقول: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.»[2].

وهنا نلاحظ أن سيبويه في تقسيمه لم يراع محور التراكيب ومحور الاستبدال، وإنما كان له دور آخر تمثل في بعده الاستعمالي «فسيبويه على إثر الخليل هو أوّل من ميز بين السلامة الراجعة على اللفظ (المستقيم، الحسن، القبيح) والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم/المحال، ثم ميز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم)»[3].

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج. 2، ص. 75.

[2] سيبويه، الكتاب، ج. 1، ص. 26.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 218.

كل ما سلف (دراسة اللغة أثناء الاستعمال) يمثل الحالات الاستعمالية للغة، فسواء كان مستقيما حسنا أو مستقيما قبيحا أو مستقيما محالا، فهو لا يخرج عن دائرة استعمالات اللغة والتي يمكن للناطق الذي ينتمي إلى مجتمع لساني معين فقط أن يستحسنها أو يقبحها وفق المعيار والنظام الذي يأخذه من اللسان الذي ينتمي إليه، وهذا مجرد مثال واحد اجتهدنا في الوصول إليه إلا أن الكتاب غني بمثل هاته الآراء وآراء أخرى تخدم قضايا لغوية يمكن أن تشكل فضاءً بحثيا خصبا.

ننتهي بالقول أنّ ما تمّ عرضه لا يفي بغرض الإلمام والإحاطة الكاملة لما جاء به الكتاب، ذلك أنه منذ اثنا عشر قرنا إلى يومنا هذا لا يزال البحث ساريا في جوانب هذا المؤلَّف سواء عن طريق الشروح أو من خلال قراءته مباشرةً، ولم يبلغ هذا البحث درجة الاكتفاء، فإبداع سيبويه في الكتاب شمل مناحي متعددة من علوم اللغة، وتناولها بالتفصيل والتمحيص صوتا وصرفا ونحوا وقولا وشكّل المرجعية الأولى لعلوم النحو العربي بالبيان والحجة.

**ثالثا – ابن جنيّ:**

لا تكاد تمر حقبة من الزمن في القرون الأولى من الهجرة، إلا وتشهد بروز جهبذ لغوي، يُعجِز معاصريه، ويُبهر المتأخرين منهم، بفكره وعبقريته. هذا ما شهدته بداية القرن الرابع الهجري، مع ظهور عالم اللغة الفذ ابن جني؛ وهو «عثمان بن جني ولا يعرف من نسبه من وراء هذا، وذلك أنّه غير عربي، وكان أبوه جنّي روميّا يونانيّا، وكان مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، ومن ثم ينتسب ابن جني أزديا بالولاء»[1]، ولكنه عربيُّ المولد؛ حيث وُلد «في الموصل ويقول من ترجم له: أنّه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة.»[2]، وقد « نشأ ابن جني بالموصل وتلقى مبادئ التعلم فيها»[3].

ومن هنا، يكون ابن جني قد تربى في كنف إحدى أهم الحواضر العربية العلمية وتشرب من مبادئها، التي هي بالإضافة إلى كونها موطنا من مواطن العربية وأحد حصونها فهي كانت أيضا في هذا العصر من الزمان حاضرة من حواضر العلم، فتدرج ابن جنّي في طلب العلم، وتلقى أبجدياته على يد علماء ومشايخ الموصل؛ فقد «أخذ النحو عن أحمد بن مُحَمَّد الموصلي الشافعي، المعروف بالأخفش»[4]، والأخفش علَم من أعلام العربية وأعمدتها في ذاك الزمان. هذا بالنسبة إلى النحو، وقد استمد معارفه في علوم العربية الأخرى: «عن كثير من رواة اللغة والأدب، ومن هؤلاء أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن، المعروف بابن مقسم، وهو من القراء.»[5]، ومن هنا ندرك أنّ ابن المقسم كان من بين الذين بلوروا الفكر الديني لدى ابن جني، ولا يكاد يخفى عن أحد أنّ الذي أخذ الحيز الأكبر في حياة ابن جني العلمية هو شيخه أبو علي الفارسي، إذْ «توثَّقت

---

[1] – ابن جني، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015م، ج.1، ص. 5.

[2] – المصدر نفسه، ص. 15.

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المصدر نفسه، ص. 19.

الصِّلات بين أبي الفتح وأستاذه أبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بأوثق الأسباب وأمتن العُرا، وكان ابن جني يظهر من التعلق به والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذٌ لأستاذه، وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي وعلمه، ويرجع علمه ومكانته إلى فضل أستاذه.»[1].

هذا التلاقح بين فكر ابن جني وأستاذه زاد من صقل موهبته مخلّفةً كمًّا من المؤلفات تكاد لا تجاريها مؤلفات في ميدانها، أهمها:

-الخصائص، حققه مُحَمَّد علي النجار وطبعة أخرى حققها عبد السلام هارون.

-سر صناعة الإعراب، حققه علاء حسن أبو شنب.

-تعاقب العربية، وجاء ذكره في الخصائص الجزء الأول.

-تفسير ديوان المتنبي الكبير.

-اللمع في العربية، "جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسيّ"[2].

-كتاب مختصر التصريف.

-كتاب مختصر العروض والقوافي.

-كتاب الألفاظ المهموزة.

-كتاب المقتضب.

-كتاب المعرب في شرح القوافي.

## 1- منطلقات الفكر اللغوي عند ابن جني:

لا شكّ أن عوامل عدة قد اجتمعت في وسم ملامح الشخصية الفكرية لدى ابن جني، التي نهض أكثرها على المقوم الديني، ومردّ ذلك إلى أنه نهل من مَعين جمهور الفقهاء في عصره، على غرار ابن المقسم، ويكشف هذا التجلي بعضا من المصنفات

[1]- ابن جني، الخصائص، ج.1 ، ص. 21

[2]- المصدر نفسه، ص. 60

التي ألّفها؛ نحو: "المحتسب في شرح شواذّ القراءات"، فهو يعدّ من علماء اللّغة القِلّة الذين خاضوا في علم القراءات وسبروا أغوار الشواذ منها، فلا يدخل هذا العلم إلّا مُتمَكِنٌ، ومن حاز مكنة اللغة وعلومها والقراءة وأحكامها، وهذا ما نلفيه في جميع مؤلفاته فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتبه من دليل قرآني أو حديث نبوي شريف. ففي تقديمه لمفهوم الصوت مثلا؛ فإنه –في مادة صات–[1] في كتابه سر صناعة الإعراب يستشهد بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[2].

وفي موضع آخر يستشهد بقوله عزّ وجلّ: ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[3]، وتتكرر هاته الاستشهادات في كثير من مواضع كتبه، كما نجد له استشهادات من الحديث النبوي، نذكر على سبيل المثال استشهاده بقول النبي ﷺ: «يا أَبَا هُرَيْرَةَ؛ زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً».

ولا نجد كتابا أو دراسة تنفي عن ابن جني الاعتزال، ومن «الثابت أنّ ابن جني كان معتزليّا تتردّد آراؤه في الاعتزال في كتبه وتطبع بحثه أحيانا.»[4]، فهو هنا يثبت الاعتزال على ابن جني لأنّه لم يصرح مرة قط بالاعتزال، وإنّما تتردد عبارات ومبادئ المعتزلة في كتاباته، ففي بداية كتاب "الخصائص"، مباشرة بعد البسملة يقول: «الحمد لله الواحد العدل القديم.»[5]، فالوصف الأول "العدل" أطلق عليهم كتسمية فكانوا "أهل العدل" ويقصد بهم المعتزلة، والثاني؛ وهو القديم من بين توصيفاتهم، حيث جاء في كتاب "الشهرستاني" أنّ أهل العدل قالوا: «إنّ الله تعالى واحد في ذاته لا قسمة ولا صفة له وواحد في أفعاله، لا شريك له، فلا قديم غير ذاته، ولا قسيم له في أفعاله،

---

[1]– ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تح: علاء حسن أبو شنب، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج.1، ص. 32.

[2] – سورة لقمان، الآية 19.

[3] – سورة يوسف، الآية 10.

[4]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط.1، 2016م، ص. 56.

[5]– ابن جني، الخصائص، ج.1، ص. 70.

ومحال وجود قديمين، ومقدور بين قادرين، وذلك هو التوحيد»[1]. وفي هذا المقام سنوضح أهم نقاط التلاقي والتواشج لفكر ابن جني مع المعتزلة التي تعد نقطة انطلاق في فكره، حيث قام بتطبيق أحد أهم مبادئ المعتزلة في إصدار الأحكام.

يقول السامرائي عن هذا المبدأ: «المنزلة بين المنزلتين: عقد في الخصائص بابا (في الحكم يقف بين الحكمين) محاولا تطبيق هذا المبدأ على مسائل نحوية كالكثرة قبل ياء المتكلم، في نحو غلام أهي حركة بناء أم بناء؟ وما فيه اللام والإضافة، نحو (الرجل وغلامك)، أهو منصرف أم غير منصرف؟»[2]، فهنا يتضح أنّ ابن جني يعتمد على مبادئ الاعتزال في استنباط الأحكام، منها هذا المبدأ الذي استعمله رائد الفكر الاعتزالي واصل بن عطاء في مناظرته مع الحسن البصري؛ حيث «قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا، ولا كافر مطلقا، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر. ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد، يُقرّر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة»[3].

ولئن كان تأثير ابن مقسم على ابن جني لا يبدو واضحا، فإنّ تأثير شيخه غير ذلك، «فلقد أثّر أبو علي في نهج بحثه وطريقة تفكيره، وفتح له كثيرا من الأبواب يذكرها له تلميذه بأمانة، فلقد كان وفيا معه إلى أبعد الحدود، ويظهر هذا التأثير»[4]، أي لم يقتصر على التلقين فقط وإنّما على آليات التفكير والتحليل، واستنباط الأحكام.

---

[1] أبو بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تح: عبد العزيز مُحَمَّد الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاءه، القاهرة، 1968م، د.ط.، ج.1، ص.42.

[2] – فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، ص. 58.

[3] – أبو بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، تح: عبد العزيز مُحَمَّد الوكيل، ص. 48.

[4] – فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ص. 48.

ويتجلى ذلك في «القياس: قال ابن جني ونحن نعتقد إن أفضنا فسحة أنْ نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال، فإنّ معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس.»[1]، حيث نجده يثير أهمية القياس ويكشف ظاهرة القلب والإبدال وما قيس عليه، ومن ثمة، يتبدى لنا مدى تشبعه بالقياس بوصفه منوالا صائبا، حيث نلفيه يقول: «قال لي أبو علي رحمه الله بحلب سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس، ومن الله المعونة وعليه الاعتماد»[2]، هذا التأثير يظهر في كل صفحات مؤلفاته إمّا مصرحا باسم شيخه، أو مضمنا له، «فقد تردد اسمه فيه –الخصائص– أكثر من مائتي مرة»[3].

إنّ مجايلة ابن جني لأفذاذ تفردوا مكانة وكفاية في اللغة والأدب وعلوم الأصول والتفسير من معاصريه، أو مِمَّن سبقوه من جهابذة العلم الذين خلفوا تراكما وزخما معرفيا، شكل مصدرية قوية، امتاح منها ابن جني مخرجاته ومنهجيته العلمية، فكان تارة مُعمِّماً قوله على جميع المتقدمين، نحو قوله: «وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة.»[4]، ويقول في موضع آخر: «فأمّا حذاق أصحابنا فلا يسمونها بذلك، بل يقولون في (الباء) و(اللام): إنّهما حرفا الإضافة.»[5]، ويصرّح في أحايين أخرى بالاسم فيرجح قولا على قول آخر، أو حكما على حكم، أو مستندا إلى القول كدليل، فيقول مثلا: «وأجاز غير الخليل في: آيه، أن يكون أصلها أيّة ...»[6].

---

[1]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ص. 48.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج.2، ص. 93.

[3]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ص. 49.

[4]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 40.

[5]– المصدر نفسه، ص. 136.

[6]– المصدر نفسه، ص. 46.

ولا نكاد نلفي مسلكا في اللغة لم يبرع فيه ابن جني، ولئن كانت أكثر آثاره من المؤلفات والمصنفات قد صبّت في علوم النحو والتصريف واللغة، فإننا نقع على مؤلفات أخرى اهتمت بعلم العروض في نحو: "التبصرة في العروض" وكتاب "شرح القوافي" وكتاب "العروض" وكذا كتاب "الكافي في شرح قوافي الأخفش"، فنبوغه في هذا العلم وعلم الأصوات كان مرده إلى تبحره في علم الصرف، كما أن تفرده في هذا الحقل لم يستدعه للتأليف فيه فقط، وإنّما للاستشهاد وتقديم الشعر كحجة ودليل واستنباط الأحكام في كثير من المواضع في مؤلفاته، نحو قوله: «وأفضينا إلى هذا القدر لاتصاله بما كنا عليه، قال:

وعِنْدَ سَعيدٍ غيرَ أنْ لَمْ أَبُحْ بهِ ذَكَرْتُكِ إنَّ الأَمْرَ يُذْكَرُ للْأَمْرِ

وأكثر هاته الالتزامات في الشعر، لأنّه، يحضر على نفسه، ما تبيحه صنعته إيّاه، إدلالا وتغطرفا واقتدارا، وتعاليا وهو كثير.»[1]، ويقول في موضع آخر غير بعيد: « ومنه قول أبي دواد

فقصرنَ الشتاءَ بعدُ عليهِ وهوَ للذودِ أنْ يقسمنَ جارُ

فهذا جواب (كم)، كأنّه قال: كم قصرن عليه؟، وكم ظرف ومنصوبة الموضع، فكان قياسه أن يقول: ستة أشهر، لأنّ كم سؤال عن قدر من العدد محصور»[2]، حيث يتجلى في الشاهد استدلاله ببيت شعر، وهو إجراء منهجي اعتد به بشكل ملفت.

وعبر ذات المسلك، ومن منطلق التقاطع الذي يحدثه علم العروض مع معارف أخرى، في نحو علم الموسيقى، نلفيه يعمد إلى الاستعانة بخبايا هذا العلم بوصفها مأخذا توضيحيا يُستند عليه في شرح آلية عمل الجهاز الصوتي وطريقة تشكل الأصوات، فيشبّه هاته العملية "بالناي"، فيقول عن هذا: «فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي

[1]- ابن جني، الخصائص، ج.2، ص. 280.

[2]- ابن جني ، الخصائص، ج.2، ص. 281.

المنسوقة، وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات، وسمع كل خرق منها صوت، لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هاته الأصوات المختلفة»[1]، ويُشبِّه في موضع آخر عملية إنتاج الأصوات في الحلق والفم بِوَتَرِ العود فيقول: «ونظير ذلك أيضا وتر العود، فإنّ الضارب إذا ضربه وهو مرسلٌ له صوتا فإن حصر آخر الوتر لبعض أصابع يسراه أدى صوتا آخر، فإن أدناها قليلا سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصوات مختلفة ... ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته، وضعفه ورخاوته»[2]، فتظهر هنا حسن براعته في التشبيه وسعة علمه سواءً بعلم الموسيقى أو علم الأصوات، عندما يحدد وضعيات شد الوتر وكيفيات الضغط عليه، وطرق توزيع أنامل اليد على خروق الناي، فيوظّف كلّ هذا في تفسير ظاهرة الصوت ونشوئه في الجهاز النطقي للإنسان بشكل ممتع.

ركحا على ما سبق ذكره، ننتهي إلى أن الخصوصية التي ميزت شخصية ابن جني العلمية، جاءت نتيجة لتوافر أَسْبِقَة وعوامل وحوافز معينة، بِدءا بطبيعة الانتماء الأعجمية، ونشأته العربية، وتأثره بالمذهب الاعتزالي الذي نشأ عليه، ومصادره المعرفية التي ارتهنت إلى «الأخذ من الشيوخ، والأخذ من الكتب، ومشافهة الأعراب، واعتماد شواهد العربية، والقياس»[3]، كل هذا أدى به إلى صقل مدركات علومه في مَناوِل متجددة جَلتها عبقرية الطرح وسعة النظر وشمولية الفكر ما زالت تشد الباحثين إليها إلى اليوم.

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 31.

[2]-المصدر نفسه، ص. 31.

[3]- حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط.1، 1990م، ص. 40.

## 2- مناهجه في البحث اللغوي:

تمثّل آثار ابن جنيّ ذخيرة لغوية مهمة إلى يومنا هذا، وأثناء تفحص ثناياها نجد أنه استعمل عدة مناهج لسبر أغوار الظواهر اللغوية.

### 2-1 المنهج الوصفي:

يقف المتأمل في إجرائية وطرائق التحليل وأساليب التحليل ومنهجية بناء النظرية لدى ابن جني من خلال مؤلفاته، على حقيقة أنه لم يتفرد بإجراء معين، وإنّما جمع بين أكثر الطرائق التي أفرزها الفكر البشري، ولعلّ طبيعة البحث في اللغة جعلت ابن جني يرتهن في أكثر الأحيان إلى المنهج الوصفي، ويظهر بشكل جليّ في كتابه "سر صناعة الإعراب"، ذلك أنّه كتاب صوتي بامتياز اعتمد على وصف الظواهر الصوتية وكيفية إنتاج الأصوات، واكتسابها صفاتها، فيقول في ذلك: «أن أضع كتابا يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب»[1]، فقد قام بتوصيف جميع الظواهر الصوتية الخاصة بالحروف.

ويقول أيضا في موضع آخر: «وإنّما أذكر أحوال الحروف مفردة، أو منتزعة من أبنية الكلم، التي هي مسبوغة فيها، لما يخصها من القول في أنفسنا»[2]، فهو هنا يبين لنا آلية دراسته للأصوات وكيف أنّه يصفها بمعزل عن بعضها البعض، ويصفها بمعزل عن التركيب، وخارج سياق الكلام، لتكون صفات الصوت أوضح ولا تتشاكل فيما بينها، فتتبيّن فيها دقة التوصيف، وموضوعية الطرح، حيث نلفيه يصف الصوت في قوله: «واعلم أنّ الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق، والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرف»[3].

---

[1]- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج.1، ص. 24.

[2]- المصدر نفسه، ص. 27

[3]- المصدر نفسه، ص. 28.

## 2-2 المنهج الاستقرائي:

لا نجانب الصواب إذا أقررنا بأن آلية السماع والنقل كانت أكثر الأساليب التي انتهجها علماء اللغة العرب، باعتبارها منوالا ينهض على تحليل ومحاكاة السليقة من كلام العرب المشفوه ودواوينهم الشعرية والنثرية الملفوظة، ومن ثمة، فقد عمد ابن جنّي إلى توظيف هذا الإجراء من خلال ما كان يأخذه «عن العرب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم، وكان أبو الفتح نفسه يختبر من يرد عليه منهم، وذلك كما كان يصنع مع الشجري، وابن عمه غصن ومع أشخاص آخرين»[1].

ولا بدّ أنّ في حرصه على انتقاء الفصيح من كلام العرب، قد «وقف من موقف سائر النحاة البصريين»[2]، فهو يثبت هذا في الكثير من المرات والمواضع، ويؤكد أنّ سماع العرب كان سمته في البحث، فيقول مثلا: «فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شأبَّة، دأبَّة، قال أبو العباس: فقلت: لأبي عثمان أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله.»[3]، ويقصد بـ"سمعت العرب تقول"، العرب الفصحاء الموثوق في فصاحتهم، وجاء في الخصائص عن «عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوزان، وتضجّع قيس، وعجرفيّة ضبَّة، وتلتلة بَهراء. فأمّا عنعنة تميم فإنّ تميما تقول في موضع أن: عن، تقول: عنّ عبد الله قائم ... قال الأصمعيّ: سمعت ابن هرمة ينشد هارون الرشيد:

أعن تغنّت على ساقٍ مطوّقة ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد»[4]

فابن جنيّ هنا يقوم باستقراء كلام العرب وما نظمه شعراؤهم وأهل اللغة والفصاحة، ليقدم فيما بعد حكما خاصا بالظاهرة اللغوية.

---

[1]- فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، ص. 156.

[2]- المرجع نفسه، ص. 156.

[3]-ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 94.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج.2، ص. 11.

## 2-3 المنهج الاستنباطي:

إذا كان ظاهر الاستنباط إجراء ينهض على استنطاق الظواهر واستخراج الأحكام وفق تسلسلات ذهنية ترتهن إلى المنطق وحدوده، فإن اعتماده في علوم النحو واللغة، لا يقصي ملازمته وتشاكله مع آلية التقصي والاستقراء، ومن هنا، فقد عرض ابن جني في خوضه في المسائل اللغوية إلى المزاوجة بين النهجين، فنجده يتطرق إلى « آراء العلماء التي يخالطها من غير تجريح ثم يحاول أن يفندها بالأدلة والبراهين التي تحضره، هذه هي السمة الغالبة على ما كتب»[1]، مثل ذلك ما ورد في باب "الأصلين (يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير)"، يقدم بداية رأي صاحب الكتاب "سيبويه"، ثم رأي "الفراء"، ثم رأي شيخه "أبو علي"، ثم يخلص برأيه فيقول: «ويجوز عندي فيه وجه ثابت لم يقل به، وهو أنْ يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليومَ اليومَ، ثم قُلب فصار (اليمو)، ثم نُقلت الضمة إلى الميم.»[2].

## 2-4 المنهج الاستدلالي:

إن تقصي أثر توظيف منهج الاستدلال عند ابن جني، حديث متشعب، ليس من اليسير تمحص أغواره، كما أن كلّ محاولةٍ للإيغال في أوجه الاستعمال المختلفة والمتعددة في أعمال ابن جني، تنبري إلى ضرورة الإحاطة بجملة المسائل التي كانت تدعو إلى اعتماده، من ذلك تدليله لأحوال الهمز حيث نلفيه: «قد مضى ينتقل من استدلال إلى آخر من ص. 85، حتى انتهى بعد تسع صفحات، أي في ص. 93، إلى القول بأنَّ الهمزة منقلبة عن ألف، وكلامه من بداية الفصل كان في هذا، ألا أن طول الاستدلال كما قدمت كان السبب في هذا الإضراب، وقد أحس ابن جني بطول الاستدلال فقال: "فهذه أيضا همزة قلبت عن ألف أعني همزة أم، وهي بدل من ألف هي بدل من

[1]-حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية، ص. 35.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج.2، ص. 83.

همزة".»[1]، وقسم الدكتور صالح فاضل السامرائي استدلالات ابن جني إلى أقسام ضاربا أمثلة لكلّ قسم منها، فيقول: «الاستدلال بالتقسيم: وهو على ضربين:

– أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله.

– والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها إلاّ الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله.»[2]، فهو في كلا الاستدلالين يعتمد على التقسيم، أي تقسيم الدلائل للوصول إلى حكم سواء عن طريق إبطالها جميعا، كما في الضرب الثاني، يستثني الدليل الذي يتعلق به الحكم؛ فـ«الاستدلال الأوليُّ وهو أنْ يبينَ في الفرع المعني الذي يتعلق به الحكم في الأصل وزيادة وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة و(ما) التعجبية"[3].

إذن؛ فأبو عثمان لا يفتأ يستعمل الأدلة ويستدل بها آخذًا إيّاها من جمهور العلماء الذين سبقوه، فيقول في الخصائص: «وقال سيبويه في ميم فاعلةٌ، مفاعلةٌ: إنّها عوض من ألف فاعلة، وتتبع ذلك مُحَمَّد بن يزيد فقال: ألف: فاعلتْ، موجودة في مفاعلة، فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم.»[4]، ويقول ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب: «أنشد أبو العباس للوليد بن يزيد:

لقد أغدو على أشقـ ر يغتال الصّحاريا

وقال آخر:

إذا جاشت حوالبه تَرَامَتْ ومَدَّتْهُ البَطَاحيُّ الرِّغَابُ

[1]– حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم العربية، ص. 38.

[2]– فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ص. 165.

[3]– المرجع نفسه، ص. 166.

[4]–ابن جني، الخصائص، ج.2، ص. 322.

جمع بطحاء، وكذلك ما حكاه الأصمعيّ من قولهم: (الصلافيُّ) و(خباريُّ) فبهذا استدللنا على أنّ الهمزة في صحراء وبابها بدل من ألف التأنيث.»[1]، ويقول في موضع آخر: «واستدل أبو علي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، واستدللت أنا أيضا بخمسة أدلة أخر، غير ما استدل به هو.»[2]، فهذا قول صريح ودليل صارخ، على اعتماد ابن جني الاستدلال في كتبه، فنراه كثيرا ما يحاول الرجوع بالقضية إلى من سبقوه، فيستدل ببيت شعري، أو قول أو حكم ويتدرج إلى أنْ يختم بقول شيخه أو يركن إلى بيت شعري لمعاصره المتنبي.

## 2-5 المنهج التاريخي:

لا تخلو أبحاث ابن جني من الآثار التاريخية، ومن عبارات وأنساق نَعُدها من قوانين المنهج التاريخي، حين يركن إلى رأيه أو رأي من آراء معاصريه، ففي باب إبدال الهاء من الواو، يقول: «قد أبدلوها في حرف واحد وهو قول امرئ القيس:

وقد رابني قولها يا ها هناه ويحك ألحقت شر بشر»[3].

ثم يسرد حال الهاء الآخرة في (هناه) أصلها وكيفية إبدالها، وأحكامها، إلى أن يصل إلى قول شيخه فيقول: «وكتب إليّ أبو علي من حلبة في جواب شيء سألته عنه فقال: وقد ذهب أحد علمائنا إلى أنّ الهاء من (هناه) إنّما لحقت في الوقف لخفاء الألف.»[4]، ولا يتردد ابن جني في تتبع ظاهرة أو حكم ما تاريخيّا، مثلما أورده في أحوال واستعمالات مادة (قول)، ويظهر هذا المنهج أكثر في حشده لأقوال شيوخه وممن سبقه من اللغويين، ففي باب الاختلاف في الألف، ينتقل من رأي إلى رأي، فيبدأ برأي

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج.1، ص. 105.

[2]- المصدر نفسه ، ص. 216.

[3]- المصدر نفسه ، ص. 112.

[4]- المصدر نفسه، ص. 113.

سيبويه ومن وافقه، ثم رأي الحسن ومن وافقه، ورأي الجرميّ، والفراء، والزياديّ، فنراه يقدم لنا هذا الاختلاف وفق تسلسل زمني يبدأ بأقدمهم.

**4- التصورات الفكرية لابن جني:**

تبلورت التصورات الفكرية لدى ابن جنيّ من خلال ما سبق في بوتقة التأسيس لمجالين نراهما أكثر أهمية؛ أوّلهما للمفهوم وبداية استعمال المصطلح وثانيهما لعلم جديد، نحاول الإلمام بهما باقتضاب لضيق المقام.

فأمّا الأوّل؛ فقد «تتحدد قيمة المصطلح من خلال المجال العلمي الذي يستخدم فيه وكذلك من خلال العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات المستعملة، في هذا المجال، ويستدعي كل مجال علمي لغة خاصة به حتى يتمكن أصحابه من التواصل»[1]، وابن جني كغيره من العلماء أَوْلى اهتماماً بالغاً في تحديده للمفاهيم العلمية الدقيقة، ورَسْمِ معالمها وحدودها، كما نراه يبتدع المصطلح الجديد ليتماشى وحدود الفهم الفكري لكل علم ابتدعه، وهذا ما صرّح به العديد من اللغويين، يقول أحمد حساني في كتابه "مباحث في اللسانيات": «ومما لا يغرب على أحد هو أن ابن جني كان مولعا إيلاعا شديدا بوضع الحدود والتعريفات، تلك سمة بادية في منهجه اللغوي.»[2]. وهذا يدل على أنّ هذا اللغوي —ابن جنيّ- الفذّ لم يدرس ظاهرة لغوية إلا وحدّد الشبكة المفاهيمية الخاصة بها. فقد صاغ مفاهيم صوتية، وقام بالتأصيل لها، فالتأصيل هنا لم يكن باختراع مصطلح جديد وإنّما استعمل لفظا شائعا لمفهوم جديد؛ أي «صوغها في أسلوب علمي

[1]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، 2013، ط.1، ص. 64.

[2]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط.2، 2013م، ص. 174.

متميز عن غيره من أساليب الخطابات الأخرى.»[1]، يقول الحاج صالح: «فالأصيل الذي لا يكون نسخة لغيره»[2].

فابن جنيّ يقدم لنا من خلال كتابه "الخصائص"، مفهوما جديدا للغة، لم يسبقه إليه أحد غيره ممن عاصروه أو سبقوه زمنا، فقد رسم لنا من خلال مفهومه هذا المعالم الحقيقة التي تضع اللغة في إطار مفاهيمي شامل مانع لكل جوانبها؛ حين عرّفها – اللغة– في قوله «فإنّما حدّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[3]، هذا التعريف لا يقترب فقط من تعاريف المحدثين، بل يتقاطع معهم إلى حد بعيد، وربما لا نبالغ إذا قلنا أنّه يعد المرجع الأول للمحدثين في تعريفهم للغة وفهمها.

وضمن ذات المقترب من التصور، يذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى المقارنة بين النحاة القدامى والبنيويين؛ إذ يقول: «تهتم دراسة اللغة عند النحاة العرب والبنيويين باللغة في ذاتها ومن حيث هي هي، أي من حيث كونها أداة التبليغ والتعبير عما يُكنّه الإنسان»[4]، وللتوضيح أكثر يعقد لنا مقارنة أخرى ويبقى المقارن الأوّل هم النحاة العرب، لكن هذه المرة يقوم بمقارنتهم بالوظيفيين، فيقول: «اللغة وليدة وظيفتها البيانية ... تحدد وظيفية اللغة وأبنيتها كما هو معروف بوظيفتها ليس إلاّ، وهذه الوظيفة هي هدفها التبليغ والبيان»[5]، كلتا المقارنتين البنيوية والوظيفية يجملهما ابن جنّي في تعريفه للغة بشكل بليغ في تعبير واحد "يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"، فالقولان يكادان يكونان مجرد شرح وتبسيط لما قاله ابن جني في تحديده لمفهوم "اللغة".

---

[1]– خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص. 64.

[2]–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 11.

[3]–ابن جني، الخصائص، ج.1، ص. 101.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 24.

[5]– المصدر نفسه ، ص. 25.

كذلك يمكن أن نستشف من قوله حصر المتكلم في جماعة لغوية معينة (كل قوم) أي «ليست اللغة المعينة في عقل أي فرد أو وعيه وإنّما هي شركة بين الفرد وبقية أفراد المجتمع اللغوية الذي يعيش فيه فهي حاصل جميع عقولهم جميعا.»[1]، وبهذا تعتبر اللّغة حاصل قسمة المجتمع والفرد، فهي تحصيل حاصل.

وعبر ذات المأخذ، يمكن أن نقف على تجليات الرؤية الصوتية لابن جني أكثر في تعريفه للصوت؛ حين يقول: « اعلم أنّ الصوت عرضٌ يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تُثنيه عن امتداده»[2]، ونجد ملامح هذا التعريف في العصر الحديث عند دو سوسير حين يبيّن كيفية حدوث الصوت؛ في قوله: «وهكذا تعرف العوامل التي يكون لها شأن ودور في إحداث الصوت وهي عملية الزفير وعملية تحديد مخارج الحروف بتقطيعهما في الفم.»[3].

هذا بالنسبة لتأسيس المفهوم، أمّا بالنسبة إلى تأسيس علم الأصوات فـ «يجدر بنا ونحن نتحدث عن ابن جني أن نتنبه إلى شيئين اثنين:

1- أنّ ابن جني أوّل من استعمل مصطلحا لغويّا للدلالة على هذا العلم وما زلنا نستعمله حتى الآن وهو علم الأصوات.

2- أنّ ابن جنيّ يعتبر الرائد في هذه الدراسة.»[4]، نستشف من ذلك وممّا سبق طرحه، أنّ ابن جني صاحب منعرج لساني مهمّ في هذا المجال، ذلك أنّ الدراسة الصوتية التي سبقته لم تكن إلّا في طيات كتب النحو والقراءات، ويصرّح أحمد مختار أنّ «أوّل من أفرد المباحث الصوتية بمؤلف مستقل ونظر إليها على أنّها علم قائم بذاته ابن جني المتوفي في 392، في كتابه "سر صناعة الإعراب"»[5]، هذا الكتاب –سرّ الصناعة–

---

[1]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط.، 2014م، ص. 32.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج.2، ص. 28.

[3] –فردناند ديسوسير، محاضرات في علم اللسان، تر.: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط.3، 2016، ص.70.

[4]–أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص. 101.

[5]– المرجع نفسه، ص. 100.

أفرده للدراسة الصوتية فكان أوّل مؤلف في هذا العلم: «وكان ابن جني أوّل من أطلق صفة العلم على الدراسات الصوتية في التراث اللساني العربي، فقد أشار إلى ذلك في سياق حديثه عن علاقة علم الأصوات بالموسيقى، يقول: "هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم".»[1].

وبهذا؛ فإنّ ابن جني قد تمكّن من إضفاء سمة العلمية على الدراسات الصوتية التراثية، وتخصيصنا المجال لابن جنيّ لا ينكر ما قدمه غيره من أساطين الدرس اللغوي العربيّ؛ أمثال الخليل وسيبويه، إذ نجد أنّ هاته الدراسات التراثية تمثل حلقة مهمة من حلقات السلسلة المعرفية المتواصلة التي لا تقلّ أهمية عنها، بدءا من الخليل وصولا إلى أحدث الدراسات الحديثة، وهذا فيما يخص حيز الدائرة المعرفية للغة العربية.

ومن خلال ما سبق يمكننا الإقرار بأنّ القرن الرابع للهجرة شهد منعرجا واضحا وجليا في الدّرس اللغويّ العربيّ بفضل ابن جنيّ الذي أضفى عليه –الدرس اللغوي– الطابع العلمي والإجرائي وحدّد المفاهيم والآليات المنتهجة، وذلك كله تأتى وتهيأ له من خلال منطلقات فكرية متشعبة المآخذ، فتشعب المسالك أفرز لنا تشعب علوم ابن جني، وهذا كله تدرج عبر مناهج تراوحت بين الاستنباط والاستدلال والاستقراء والوصف، ليس حصرا، بل نظرا لنسبة حضورها في الدرس اللغوي لديه.

[1]– أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص. 173.

# الفصل الثّاني

## الدّرس اللّسانيّ الغربيّ

أوّلا: فرديناند دو سوسير.

ثانيا: رومان جاكوبسون.

ثالثا: تشومسكي.

**توطئة:**

شهدت أوروبا خلال القرن الثامن عشر ميلادي نهضة علمية، طالت كل المجالات، لِتَمُس مختلف العلوم، هذه الثورة واكبها فكر فلسفي ثريّ، متنوع الاتجاهات والتيارات، كانت له تأثيرات قوية على علوم أخرى ارتبطت به بشكل أو بآخر مثل علوم الاجتماع والنفس وعلوم اللغة. وقد كانت الدراسات اللغوية من أكثر المجالات تأثرا بهذه الثورة وبالتيارات الفلسفية الجديدة، التي برزت معها اتجاهات لغوية جديدة؛ أبرزها الاتجاه التاريخي، الذي يدرس الظواهر اللغوية ويتتبع تطورها تاريخيا أو يبحث في تاريخ اللغات وأصلها.

وفي سنة 1816م كانت بداية ظهور تيار جديد في الدراسات اللغوية، أعلن عن ميلاد النحو المقارن، حيث اتخذت هذه الدراسة منحاها في اللسانيات التاريخية مع النحاة الجدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأفكار جديدة شكّلت بداية الثورة على الاتجاه التاريخي فكانت دراستهم أكثر صرامة، كما كانت بداية النزوع نحو الدراسات الوصفية.

ومع بداية القرن العشرين اتضحت معالم ثورة منهجية جديدة، مهّدت لظهور منعرج مهم في الدراسات التاريخية، فقد عرف هذا القرن كمّاً من التصورات لم تشهده فترة من فترات التاريخ اللغوي الغربي، برزت فيه آراء شكّلت فارقا في الدرس اللساني الحديث، وكانت مرتكزا لأهم مخرجات هذا الدرس.

تماشيا مع هذا الطرح، سنخصّص هذا الفصل لتقديم رؤية شمولية حول منطلق الدرس اللساني الحديث مع فيرديناند دو سوسير لكونه رائدا للسانيات الحديثة، ثم رومان جاكوبسون لكونه أحد أهم العلماء الذين طوّروا نظرة دو سوسير وأبدعوا أفكارا أخذت حصتها من الدرس اللساني الغربي الحديث، وأخيرا مع علَم من أعلام هذا القرن

نعوم تشومسكي الذي لازال قلمه يقطر حبراً، والذي تفنّن في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة وفي كثير من المجالات، فكان أكثر علماء عصره بروزا؛ تنظيرا وإنتاجا.

**أوّلا – فيرديناند دو سوسير. Ferdinand De Saussure**

**– تمهيد:**

عرفت اللسانيات الحديثة عدّة منعرجات فكرية نتيجة تقاطع الفكر اللّساني بالعلوم الأخرى؛ نحو: علم الفلسفة وعلم الفيزياء وعلم النفس وغيرها، حيث تمكنت الدراسات اللغوية الحديثة من الانفلات من قبضة علوم الفلسفة وبقية العلوم، وقد نجم عن هذا التحرر انعطاف عن المنهج التاريخي أو المقارن والاتجاه صوب المنهج الوصفي والدراسة الآنية للغة الذي اعتمده دو سوسير* كمقابل للمناهج السائدة آنذاك ولحل المعضلات التي ارتبطت بالظاهرة اللغوية وعجزت عنها الآليات المتبعة إلى ذلك الحين.

ضمن هذا المساق، برزت الآراء والتوجهات الجديدة في فكر دو سوسير أساسا بين ثنايا محاضراته التي ألقاها على تلامذته، والّتي دعا فيها إلى ضرورة تبني المنهج الوصفي كسبيل لفك مغاليق الظاهرة اللغوية، إضافة إلى التصورات الجديدة التي ظهرت مع مستجدات وكتابات دو سوسير الّتي انبثقت مع أواخر القرن العشرين مثل كتاب "في جوهري اللغة، تحقيق سيمون بوكي ورودلف أنغلر"، وهذا ما سيتطرق إليه البحث في فصله هذا، كما سيتطرق إلى الدرس اللساني الحديث على اختلاف اتجاهاته ونظرياته. وقبل خوض غمار الدرس اللساني عند دو سوسير وجب اكتشاف تلك الأسس الإبستمولوجية والأصول الأنطولوجية التي مهّدت لظهور هذا المنعرج اللساني في القرن العشرين.

---

*– فيرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure: ولد دي سوسير عام 1857 في جنيف، وتوفي سنة 1913، وكان دي سوسير مهتما باللغة الهندو–أوروبية كما كان مهتما باللّغة والأدب الألمانيتين، فقد ألّف كتابا عن الحركات الألمانية وأسماء الحركات، وكان يعمل أستاذا للنحو المقارن في جامعة السوربون بفرنسا./ صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، القاهرة، 1405هـ. 1984م، ص. 62.

## 1- الأسس الإبستيمية والأصول الفلسفية لفكر دو سوسير:

نشأ الفكر السوسيري كغيره من العلوم في كنف أفكار سابقة تبلورت لتُشكل الإطار العام له، وتتمثل هذه الأسس في تلك المرجعيات الفلسفية التي أثارت إشكالية الفكر، والمنطلقات اللسانية التي ساهمت في بناء المنهج العلمي للنظرية. وإذا أردنا بدايةً أن نعرّج على المرجعية الفلسفية لدو سوسير وجب التنويه أنّ هذه الشخصية قد وُسمت أساسا بـ "الفيلسوف"، فقد جاء في كتاب "محاضرات في علم اللسان": «لا نعلم فيلسوفا في تاريخ الفكر الفلسفي واللّساني اهتم بالمسألة الأنطولوجية كصوت في علاقتها بالزمان اهتمام دي سوسير بهذه العلاقة»[1]، ولم تكن نسبة الرّجل إلى علم الفلسفة اعتباطا بعد كل ما قدّمه للدرس اللغوي من اجتهادات وتصورات وتحديد للمصطلحات، فقد استفاد دو سوسير من التيارات الفلسفية والإبستيمية السائدة في عصره، لذا فإن « عبقرية دي سوسير لا تكمن في كونه استفاد من التيارات الإبستيمية التي كانت مهيمنة في مناخ عصره فحسب، وإنّما في الكيفية التي حوّل بها هذه التيارات وأدمجها في صلب علم اللسان.»[2].

وبرغم اعتراف جمهور العلماء بأثر دو سوسير في الدراسات الحديثة، إلا أنّ هذا لا يعني دحض التصورات التي كانت قبله، فالكثير من المصطلحات والمفاهيم التي أتى بها أو نسبت إليه، كانت موجودة في الأصل، وقد عرفها بعض ممن سبقه أو ممن عاصره بشكل أو بآخر، ومن ذلك مفهوم البنية الذي تتأسس عليه اللسانيات البنوية؛ وهو مفهوم ليس « بجديد في الفكر الإنساني الحديث، ففي الدراسات اللغوية وحدها انتبه إليها لغويو القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا سيما همبولدت (1767-1835) Humboldt W.Von والمتأثرون بالعلوم الطبيعية أمثال شليغل Schlegel وشلايشر وفرانس بوب.»[3].

---

[1] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان، ص. 5.

[2] المصدر نفسه، ص. 7.

[3] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية -منهجيات واتجاهات-، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط.1، 2013م، ص.178.

تماشيا مع هذا السياق، نلحظ أن الاهتمامات الأولى لدو سوسير بالدراسات اللغوية تتجلى في سنّ مبكرة جدا؛ ففي سيرة فرديناند دو سوسير نجد تأثره «العميق بفكر أدولف بيكتي، فقد انكب منذ الثانية عشر من عمره على قراءة رصينة لمؤلفاته، لا سيّما جزئي كتابه الصادرين عامي 1859م و1863م (الأصول الهندية الأوروبية أو الآريون الأوائل)».[1]

ولاشك أن الطفرة المعرفية التي أحدثها دو سوسير لم تكن بمعزل عن السياق المعرفي المحيط بالنظرية اللسانية، فقد كان لعلماء اللغة الذين عاصروا دو سوسير، أو ممن سبقوه بالغ الأثر في توجيه أفكاره وبلورة نظرته للدراسات اللغوية، والمساهمة في صقل شخصيته الفكرية. وممن «أثروا في فكر دو سوسير أربعة منهم ويتني D. Whitney الذي اهتم بالكلام ودراسته، وفصل في مفهوم القانون اللغوي والنظام اللغوي والبنية اللغوية، وقد أثرت هذه المفاهيم في دو سوسير فدفعته إلى التفكير في علم اللغة الوصفي»[2]. وإذا كان ويتني Whitney قد دفع بدو سوسير للتفكير من جديد في المنهج الأنسب لدراسة اللغة، فإنّه قد فتح مجالا آخر لدراسة نظام اللغة والتي عدّها من الأنظمة العلاماتية، ويظهر هذا من خلال كون « أوجه التطابق المضمونية واضحة بين دو سوسير ووايتني، وبخاصة في فهم اللغة على أنّها نظام من العلامات، والعلاقة بين الفرد والجماعة وبين اللغة والفكر.»[3].

وإلى جانب تأثر دو سوسير بوايتني أجزم بعض العلماء على التطابق الواضح بين فكر دو سوسير وفكر بودوان دي كروتيني. ويعدّ بودوان دي كورتيني de Baudoun

---

[1] فرديناند دو سوسير، نصوص في اللّسانيات العامة، تح.: سيمون بوكي ورودولف أنغلر، تر. مختار زواوي، ابن النديم للنشر، الجزائر، ط.1، 2021، ص. 21.

[2] ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص. 62.

[3] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر.: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2004، ص. 87.

Courtenay «عالم متخصص في الفونولوجيا وأثّر هذا العالم في دو سوسير فدفعه إلى تحديد الوحدات اللغوية وتصور اللغة كنظام من الخلافيات»[1]، ومن هنا يمكن أن نعود بـ «الأصول الأولى للمقاربة اللسانية البنيوية إلى الأفكار والتصورات التي عبّر عنها بكيفية غير مباشرة كل من بودوان دي كورتيناي (1845-1929) وويليام ويتني (1827-1894)»[2]، ويبدو أنّ المتقابلات السوسيرية التي أخذت حيزا كبيرا من الدرس اللساني الحديث مستوحاة من فكرة النظام القائم على التخالف الذي عُرف عند بودوان دي كورتيني.

ولئن قابل اللسان نظام اللغة في فكر دو سوسير، كما قابل المنهج الوصفي المنهج التاريخي لدى نفس الشخص، فإنّ « تناول دو سوسير للفونيم على أنّه وحدة النظام اللغوي له هنا مصدره، فقد كان متأثرا فيه بنظرة بودوان للجانب الاجتماعي إلى جوار الجانب الفردي للغة بوجه خاص أيضا»[3]، وقد كان لدو سوسير نفس رؤية العالم اللغوي بيرس Peirce ChS حين تحدث عن «الدّليل اللّغوي وقد أثر هذا الأمر في دو سوسير لبناء ما يطلق عليه علم الرموز Semiotics.»[4].

وتجدر الإشارة إلى –بيرس– الذي نجد اسمه يتردد كثيرا عند الحديث عن مدرسة براغ، حيث نجد «له آراء وتصورات لغوية عامة ذات أهمية بالغة تجاوز تأثيرها أعضاء حلقة براغ، بل كانت لها تأثير واضح في مؤسس اللسانيات سوسير، وقد أشار دوسوسير نفسه في كتاباته إلى أهمية هذا الرجل في قيام لسانيات علمية، وقد توصل دو كورتناي إلى العديد من الأفكار اللسانية التي وصل إليها سوسير مثل ثنائية لسان_كلام، ومفهوم الصواتة والتمييز بين التزامن والتعاقب.»[5].

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص. 62.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 15.

[3] بريجيه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 86.

[4] صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص. 62.

[5] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 240.

ولا يمكن أن نتغافل عن التعالق الذي ربط بين فكر دو سوسير وطروح علم الاجتماع التي عرض إليها إميل دوركايم Durkheim Emile؛ وهو «عالم في علم الاجتماع وتأثر دي سوسير بآرائه في بحث الظواهر الاجتماعية وخاصة عندما حدّد الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء تشبه الأشياء التي تدرس في العلوم الطبيعية، وقرر أنَّ هذه الوقائع الاجتماعية ذات طبيعة عامة، أي أنّها ليست فردية، والشيء عنده ينتظم كل موضوعات المعرفة التي لا يمكن إدراكها بالنشاط العقلي الداخلي ولكن لما تقتضيه من الخبرة والملاحظة والتجربة»[1]، معنى ذلك أنّ المعرفة تعتمد بشكل أساسيّ على الخبرة والتجربة، لا بالإدراك العقلي فحسب.

تبعا لهذا الطرح؛ فإنّ دو سوسير اعتمد في صياغة تصوره اللساني على الملامح اللغوية المشتركة التي تساهم في تشكيل الملامح النظامية للحدث الاجتماعي؛ إذ « يؤكد دوروزيفيسكي (1899-1976) W.Doroszewski أن سوسير اطّلع على نظريتي عصره في علم الاجتماع واللتين كانتا موضوع منافسة قوية بين إميل دوركهايم (1857-1917) Durkheim Emile وتارد (1843-1904) Tarde Gariel.»[2]، هذا الجدل الفلسفي يتجلى في أفكار دو سوسير في «تقسيمه الظاهرة اللغوية إلى لسان وكلام هو موقف وسط يأخذ من دوركهايم جانبا هو اللسان كحدث اجتماعي، ومن تارد جانبا آخر هو الكلام كأحداث فردية.»[3].

ومن هنا تبدو «حجج تأثر آراء دي سوسير بعلم اجتماع دوركايم مقنعة، فقد استطاع سوسير أن ينقل عن إميل دوركايم الذي عُدَّ مرجعا لا خلاف عليه، بعد أن كان قد وسع المنهج الوضعي لدى أوجست كونت، عبر علم للمجتمع إلى علم

---

[1] صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص. 62.

[2] المرجع نفسه، ص. 160.

[3] صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص. 160.

مستقل، ينقل عنه خواص المجتمع في مقابل مجموعة من الأفراد، فـ "التصورات الجمعية" و"الواقعة الاجتماعية Fait Social، كلاهما يعمل بشكل مستقل عن الفرد.»[1]، وهذه التصورات الجمعية أو الذهنية الجمعية أو ما يسمى الوعي الجمعي هو «مفهوم محوري في علم الاجتماع الدوركهايمي، وقد استثمر سوسير هذا المفهوم في تحديده للسان كوعي مشترك داخل المجتمع»[2]، يشترك فيه كل أفراد المجتمع الواحد.

ويعكس وقوف دو سوسير على خواص التصورات الاجتماعية قوة تأثره بدوركايم، وأيضا ثنائية «اللغة والكلام تعكس مواضع نصية متوازية أيضا من مؤلف دوركايم ومؤلف دو سوسير.»[3]. وبتعدّد نقاط التلاقي بين دو سوسير ودوركهايم نجد فكر هذا الأخير الأكثر رجاحة وتأثيرا لدى دوسوسير من بقية الأفكار الشائعة في ذلك العصر.

لا يقتصر استلهام دو سوسير من علم الاجتماع فقط، ولم يكن هذا الأخير المصدر الوحيد في توجهاته وأفكاره وإنّما كان مطّلعا على الكثير من علوم عصره ومخرجاتها، فنلفيه في أحايين كثيرة يقيم مقاربات مع علوم أخرى ويستند إليها في تبريراته؛ مثل علم الكيمياء حين يقيم مقاربة بين العناصر اللغوية والعناصر الكيميائية وكيفية نظر الباحث في كل ميدان لهذه العناصر؛ كونها « العناصر الأولى التي ينظر فيها الباحث في اللسانيات وتحظى بعنايته، ليست عناصر مركبة وحسب، ومن الخطأ محاولة تبسيطها، بل هي عناصر سلب منها تركيبها، وهي ليست شبيهة بالعناصر الكيميائية البسيطة أو تركيبا منها بل هي شبيهة بمزيج كيميائي، من قبيل المزيج بين الآزوت

[1] بريجيه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص.88.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 195.

[3] بريجيه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 76.

والأكسجين في الهواء، بحيث إنّ الهواء لن يبقى هواء لو نزعنا منه الآزوت أو الأكسجين...»[1].

إنّ استعارة هذا المثال من علم الكيمياء، إضافة إلى ما يسهم فيه من إيصال المعنى المراد، يحيلنا إلى شخصية تملك الزاد الكثير في هذه العلوم؛ وهذا راجع إلى «نشأته العلمية المبكرة، فقد تابع دو سوسير في شبابه دروس الفيزياء والكيمياء بجامعة جنيف خلال السنة الجامعية 1875–1876، تجلت في تكوينه اللسانياتي وأسهمت في بلورة بعض المفاهيم وتقريبها إلى الإفهام.»[2].

وبهذا لم يكن دو سوسير بمنأى عن مستجدات العلوم التقنية، ولم يطّلع على هذه العلوم لمجرد الفضول والفهم فقط، وإنّما أخذ من بعض العلوم كالرياضيات بعضاً من تصوراتها وفرضياتها؛ حين «استقى منه مصطلح الرباعيات وأضفى عليه مضمونا جديدا ينسجم مع تصوره اللساني الأصيل»[3]، هذا التفاعل الذي تلمّسه دو سوسير بين الرياضيات واللسانيات نتج عن عقلية على دراية كافية بمجالات اشتغال العلمين، وهذا ما جعله يتوقع « أنه سيأتي اليوم الذي سنعترف فيه بأنّه يمكن التعبير بانتظام عن كميات اللغة وعلاقتها مع بعضها البعض، من حيث طبيعتها الجوهرية بواسطة صياغات رياضية.»[4].

ومما سبق يمكن القول إنّ فكر دو سوسير لم يكن وليد لحظة عابرة، وإنّما كان نتيجة تلاقح عدّة أفكار قد آمن بحقيقتها العلمية، حيث استخلص من تلك العلوم

---

[1] فرديناند دو سوسير، في جوهري اللغة، تح.: سيمون بوكي ورودلف أنغلر، تر.: مختار زواوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.1، 2019م، ص. 54.

[2] المصدر نفسه، ص. 54.

[3] المصدر نفسه، ص. 16.

[4] لويك دوبيكير، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، تر.: ريما بركة، مكتبة الفكر الجديد، لبنان، ط.1، 2015م، ص. 98.

عدّة أفكار وتصورات ترتبط بدراسة اللغة. وقبل الخوض فيها لا بأس من التطرق إلى طبيعة المنهج الذي اتكأ عليه دو سوسير في تصوراته اللسانية الحديثة.

## 2- منهج دو سوسير في دراسته:

إنّ المتأمل في طبيعة التطورات الفكرية التي طالت الدرس اللّغوي، والمنعطفات اللسانية التي تعرض لها، سيدرك دون شك أنّ المنهج الذي دُرست به اللغة قبل القرن العشرين، يختلف تماما عن المنهج الذي عرف لدى دو سوسير، و هو واحد من أبرز العلماء الذين يرجع لهم الفضل العظيم «في الانتقال بالبحث اللغوي من المرحلة التاريخية إلى مرحلة جديدة هي المرحلة الوصفية بما سيترتب عنها من مناهج جديدة.»[1].

ولم يكن دو سوسير الوحيد الذي انتهج المنهج الوصفي في هذه الفترة لكن لا أحد من العلماء تجرأ أن ينسب البداية الفعلية للوصفية إلى غير سنة صدور كتاب محاضرات في علم اللسان لفيرديناند دو سوسير؛ فقد « صاغت اللسانيات الناشئة مع سوسير ومن جاء بعده جملة من الأسئلة المنهجية الجديدة التي تبتعد عن ملامسة العناصر الخارجية للظاهرة اللغوية وتفرعاتها مقابل أسئلة تتوخى دقّة التحليل وشموليته، والموضوعية في الاستنتاج والتماسك في الاستدلال.

-ما حقيقة اللسان؟

-ما طبيعة الحدث اللغوي؟

-هل صحيح أن اللّسان لا يتمثل في التغيير الذي يصيبه؟

-كيف يشتغل اللّسان؟ وما العلاقة بين الأصوات والمعنى؟»[2]، هذه الأسئلة كانت أبرز الإشكاليات التي حاولت لسانيات سوسير معالجتها والإجابة عنها عن طريق المنهج الوصفي، حيث «يتطلب الوصف اللساني الحديث تصورا نسقيا شاملا وموضوعية تامة في التعامل مع قضايا لسان معين بواسطة ملاحظات يمكن التحقق منها اختباريا وإثباتها

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية -منهجيات واتجاهات-، ص. 15.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية -منهجيات واتجاهات-، ص. 17.

في إطار نظرية عامة تكون ملائمة للحقائق والمعطيات المتعلقة بدراسة هذا اللسان أو ذاك.»[1].

فعلى عكس الدراسات التاريخية أو المقارنة التي كانت تعتمد على اللغة بغية الوصول إلى أصل اللغة أو اللغة الأسمى، فإنّ الدراسة الوصفية تنطلق من اللغة لتصل إلى اللغة، وهذا رأي دو سوسير لفك مغاليق هذه اللغة ومعالجة إشكالاتها؛ إذ « لا يوجد إلا حل واحد لجميع هذه الصعوبات، ذلك أنه يتعين علينا أوّل الأمر أن نضع أقدامنا وأن نثبتها على أرض اللسان وميدانه فنجعله معيارا لجميع المظاهر الأخرى للغة، ولا شك أن اللسان وحده، من بين كثير مما له ثنائية، يكون قابلا متهيئا لتعريف مستقل فيطمئن بذلك فكرنا إلى قبول هذا السناد وهذه الدعامة التي يقدمها اللسان.»[2].

وقد مثّل دو سوسير لهذا الطرح وشبهه بلعبة الشطرنج سواء من حيث الممارسة أو عند مقارنته مع المنهج التاريخي، ففي «لعبة الشطرنج يكون لأي وضعية معينة السمة الفريدة بأن تكون متحررة من السوابق، أي ليس الأمر (نوعا ما) سيّان، بل (تماما) سيّان إذا ما وصلنا إلى وضعية معينة بهذه الطريقة أو تلك، أو أن يكون لذلك الذي تابع اللعبة أيّ أسبقية، ولو ضئيلة على الفضولي الذي جاء ليتفقد هذه اللعبة في لحظة حاسمة واحدة أو حتى لا يفكر أحد بوصف الوضعية بأن يجمع تارة ما (هو الأمر عليه ) وتارة (ما كان الأمر عليه) ولو في العشر دقائق السابقة، هكذا هي بالتحديد نقطة الانطلاق بالنسبة للسان.»[3].

عطفا على ما سبق يمكن القول: إنّ منهج دو سوسير «يقوم على الأسس الآتية:

- تدرس اللغة من جانبين؛ جانب وصفي أطلق عليه مصطلح Syncronic، وجانب تاريخي أطلق عليه Diachronic.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 19.

[2] فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان، ص. 23.

[3]- لويك دوبيكير، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، ص. 101.

–الجانب الدياكروني؛ وهو دراسة اللغة دراسة تاريخية، ويهتم الباحث هنا بدراسة التطور الذي يطرأ على اللغة، والطرق التي يتبعها في هذه الدراسة هي المقارنة بين مرحلتين تاريخيتين معينتين.»[1]، معنى ذلك أنّ «اللغة في كل لحظة تقتضي أمرين متلازمين، نسقا أو نظاما قارا ثابتا ومتطورا معا، وفي كل وقت وحين تكون اللغة متولدة ناشئة في الزمن الحاضر، وإنتاجا للزمن الماضي وبديا يظهر أنه من اليسير علينا أن نميز بين هذا النسق وبين تاريخه، أي بين ما يوجد عليه الآن وبين ما كان عليه.»[2].

ولا نجانب الصواب إذا أقررنا أنّ دعوى الفصل بين الدراسة التاريخية والدراسة الآنية لا نكاد نجدها بذلك الشكل الذي أوردها معظم المهتمين بالدرس السوسيري، خاصة مع ظهور كتاباته الأخيرة والتي ضيّقت الهوة والمساحة بين هاتين الدراستين، وليس أدل على هذا من استخدام دو سوسير نفسه لمثال لعبة الشطرنج في مرحلة قبل الآنية «ففي عام 1894 نفسه تبرز صورة (لعبة الشطرنج) على الأقل فكرة أنه لا يمكننا إدراك الوقائع اللغوية إلّا إذا أخذنا بعين الاعتبار وفي آن معا الوضعيات والحركات السابقة لا بل مجموع الوقائع اللغوية المتتالية»[3].

واللافت في هذا أنّ دو سوسير استعمل مثالا واحدا لتفسير ظاهرتين تعاطى معهما الكثيرون على أنّهما متناقضتان إذا درسنا واحدة توجب وضع الأخرى جانبا، وعلى النقيض من ذلك نلفي سوسير يبيّن طبيعة اللسان على أنه مزدوج؛ أي «الطبيعة المزدوجة للسان أو (ازدواجية الطبيعة) للسان، أي أن اللسان يدرك في آن واحد من حيث بعده التاريخي وفي لحظة محددة.»[4]، ولفك اللبس عن هذه الازدواجية وكيفية دراستها، يبين مواطن الخطأ وأهم المعضلات التي وقعت فيها الدراسات التاريخية وكيفية

---

[1]– – فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان، ص. 65.

[2]– المصدر نفسه ، ص. 22.

[3] لويك دوبيكير، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، ص. 100.

[4] المرجع نفسه، ص. 102.

تصحيح هذا، فبحسب دو سوسير « فإنّ كل ما أنتجته منذ قرن المدرسة اللسانية التي وجهت عنايتها صوب التوالي التاريخي للتمثلات التي يراد منها من حين لآخر ألف غاية وغاية، يعتبر هذا كلّه من حيث المبدأ، دون جدوى ولكننا نقرّ عمليا أنّ العمل التاريخي هذا، إذا ما طبّق تطبيقا جديدا فحوّله إلى عمل منهجي نسقي، من شأنه أن يعين على استكشاف الظروف التي تسيّر التعبير عن الفكر.»[1].

من خلال هذا الطرح نتبيّن أنّ الفرق بين الدراسات التاريخية التقليدية وبين ما يأمل دو سوسير الوصول إليه، يكمن في العمل المنهجي النسقي، فالدراسات التاريخية إذا ما تعاملت مع آليات وإجراءات منهجية نسقية، ستصل إلى نتائج لكشف الكثير من مغاليق اللغة التي ما كانت لتصل إليها بالوسائل التقليدية، وباعتبار أنّ هذه الدراسة (التاريخية المقارنة) تشكّل مبحثا مفصليا في القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، فإنّ دو سوسير «لم يضطلع بما هو شائع في أوساط الباحثين الشباب، بتدريس مادة اللسانيات التي تمخض عنها كتاب في اللسانيات العامة فقط، بل درّس من قبل ومن بعد مادة النحو المقارن وتاريخ الألسن الهندية الأوروبية، في باريس بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا لمدة عقد من الزمن، ثم بجامعة جنيف ابتداء من عام 1891 إلى غاية 1912.»[2].

هذا ولم تكن ملامح الفيلولوجيا السوسيرية هي نفسها المعروفة في ذلك العصر، فالطريقة « التي انتهجها دو سوسير في بحوثه المقارنة تختلف كلّ الاختلاف عن الممارسات المقارنة التي شاعت في القرن التاسع عشر، ففي حين كانت تكتفي هذه الممارسات بالمقارنة بين الصيغ اللسانية من ألسن مختلفة ومن عصور متباعدة أو متوالية، دون الاستناد إلى منهج قويم، كان دو سوسير إذا ما أراد المقارنة بين لسانين أو أكثر

[1]– فرديناند دو سوسير، في جوهري اللغة، ص. 190.

[2] فرديناند دوسوسير، نصوص في اللّسانيات العامة، ص. 9.

عمد إلى استخلاص الخصائص المميزة التي تميز هذا اللسان أو ذاك في دائرة الألسن الأخرى التي قارن بينهما.»[1].

### 3- الدرس اللساني عند دو سوسير:

لا ريب أنّ دو سوسير هو أحد أعمدة الفكر الحديث، وهو رائد النهضة اللغوية في هذا العصر، وثمة مجالات كثيرة شغلت فكر دو سوسير مثل فلسفة اللغة، اللسانيات، الصوتيات والسيميائيات ... وغيرها مما تعلّق باللغة. وقد توصل في كلّ منها إلى نتائج لم يستطع العالم الاستغناء عنها إلى اليوم، فالدراسات اللغوية عموما أخذت منحا آخر مع تصورات دو سوسير سواء من حيث المنهج أم النظرة إلى اللغة بحد ذاتها، هذه الرؤى كانت مخالفة في أحايين كثيرة لما ألفته أدبيات الدراسات اللغوية قبل دو سوسير.

وليس أدلّ على ذلك من «مفهوم الثنائية الذي استقر إليه تفكير دو سوسير اللسانياتي (الفلسفي)، لا يتبنى التصور التقليدي القائم على الافتراض بأن الجوهر في كنهه واحد لا يتجزأ، على نحو ما أقر به فلاسفة القرون الوسطى، بل إنّ الكيانات اللسانية في جوهرها، في ذاتها، في نظر دو سوسير، كيانات مزدوجة، وإنّ مفهوم الثنائية الذي ينجم عنه ليس قائما على منطق الامتناع (أو-أو) بل قائم على منطق الاجتماع ( و — و)، إذ إنّ اللغة آنية وتاريخية في الآن ذاته، كما أنّ الصوت ملفوظ ومسموع في الآن ذاته.»[2].

عطفا على ما سلف، وبتحديد منهج علم اللسانيات وموضوعه، حدّد دو سوسير مصطلحات هذا العلم ومفاهيمه، ويتجلى هذا في المبادئ التي قدّمها على شكل ثنائيات، ومن ثمة التفريق بين اللغة واللسان والكلام، فاللغة « ظاهرة، وهي ممارسة لملكة من ملكات الإنسان، أما اللسان فهو مجموع الأشكال المتطابقة التي تتخذها هذه

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2] فرديناند دو سوسير، في جوهري اللغة، ص. 47.

الملكة لدى مجموعة من الأفراد في حقبة زمنية معلومة»[1]. اللافت في هذا الطرح أنّ دو سوسير فرّق بين ثلاثة مصطلحات أساسية (اللّغة ، اللسان ، الكلام)، بالنسبة له اللسان ليس هو اللّغة ولا يتداخل معها، إنّما هو جزء أساسي محدد منها، وهذه هي الحقيقة، فهو نتاج اجتماعي لملكة اللّغة وفي الوقت ذاته مع مجموعة من الأعراف الضرورية التي اعتمدها الكيان الاجتماعي، حتى يمكّن الأفراد من ممارسة هذه الملكة، اللّغة في مجملها متعددة الأشكال وغير متجانسة ومتداخلة بين عدّة مجالات فيسيولوجية و نفسية ولا يمكن تصنيفها في أي فئة من الوقائع الإنسانية.[2]

وعبر هذا التصور، فإن سوسير، وارتكازا على فكره البنيوي، تعامل مع اللغة على أنها الظاهرة الكلية، التي تنبني على قرائن أخرى، رأى أن سابقيه قد أخلطوا الفهم فيها، وقرائن اللغة عنده هي الكلام واللسان، مؤكدا على ضرورة الفصل بينهما[3]، وتتوزع القرائن لديه إلى مادي ومحسوس في شكل ثنائيات منتظمة بحسب المستوى اللساني (الصوت المادي/ الفونيم) (الدال والمدلول) (المحور الباراغماتي والمحور السنتغماتي).

وقد امتدت حدود تأثير أفكار دو سوسير إلى علوم أصبحت في عصرنا علوما مستقلة؛ مثل علم الدلالة والصوتيات وكذا السيميولوجيا، فـ «الفيلولوجيات السوسيرية كان لها في دائرة السيميولوجيات، لا سيما الفرنسية منها، تأثير مباشر، إذ إنّ سيميولوجيات لويس بريطو وسيميولوجيات رولان بارت استندتا إليها قصد التقعيد لتصوراتهما.» [4].

---

[1] فرديناند دو سوسير، نصوص في اللسانيات العامة، ص. 183.

[2] *ينظر:* Ferdinand De Saussure, Cours de linguistique generale, editions Talantikit- Bejaia, Algerie, 2014, p. 23

[3] ينظر: بوداود ابراهيمي، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2021، ص. 06

[4] فرديناند دوسوسير، نصوص في اللسانيات العامة، ص. 159.

### 3-1 التغيرات الصوتية وسياقاتها:

يرى دو سوسير أنّ الظواهر الصوتية ترتبط في كثير من الأوقات بشروط معينة، تظهر كنتيجة للسياق، فتتغير نبرة الصوت ويختلف إيقاع المتكلم بِفعل الظروف النفسية والاجتماعية. ومن هنا؛ فإنّ «التغيرات المطلقة نادرة الوقوع، وهي في المعظم لا تظهر كذلك إلاّ لما لها من خاصية شديدة الخفاء أو لكون شرطها مبهما وعامًا جدًا.»[1]، كما تخضع هذه التغيرات الصوتية إلى أسباب متعددة تحدث عنها دو سوسير في كتابه محاضرات في علم اللسان، وهي على النحو الآتي:[2]

1- يرى دو سوسير أنّ بعض العلماء أرجعوا سبب التغيرات الصوتية إلى أنّ كل جنس من أجناس البشر، يتوفر على الاستعداد الذي يرسم له مسبقا اتجاه التغيرات الفونيطيقية، وهذه القضية تتعلق بعلم الأنتروبولوجيا المقارن.

2- علماء آخرون يرون أن سبب هذه التغيرات الفونيطيقية راجع إلى التكيف مع ظروف البيئة الطبيعية (الأرض والمناخ).

3- كما لجأ بعض العلماء إلى قانون الاقتصاد، وهو ما يعرف عندهم بقانون المجهود الأقل الذي يتلخص في أن ندرج نطقين في نطق واحد حينما يكون النطق صعبا كالإدغام.

4- وهناك رأي آخر حظي بالاهتمام لمدة طويلة، والذي يرى أن كل هذه التغيرات الفونيطيقية سببها "تربيتنا الفونيطيقية أثناء الطفولة" ودليلهم في ذلك تلك المحاولات الفاشلة التي يقوم بها الطفل إلى أن يتعلم النطق الصحيح لما يسمعه من حوله.

### 3-2 القياس التماثلي مبدأ تجديد و ابداع في اللسان:

يذهب دو سوسير إلى أننا إذا وضعنا القياس التماثلي قيد الدراسة «من الناحية الإيجابية، فإنه يبدو لنا حينئذ أن مبدأه لا يخلو من أن يقوم على نفس مبدأ ضروب

---

[1] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان، ص. 208.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص.ص. 212 – 213.

الإبداع اللسانية بوجه عام»[1]، فالقياس باعتباره مبدأ من مبادئ التجديد والمحافظة، وتاريخ الألسنة «يسمح لنا بأن نكتشف كثيرا من الحالات القياسية المتراكمة، وهذه الأصناف من التصحيحات التي لا تكاد تنقطع، إن نظرنا إليها في جملتها وجدناها تلعب دورا أساسيا في تطور اللّسان، وهو دور له من الأهمية ما للتغيرات الصوتية»[2]، و لعلّ أكثر من اهتم بالقياس في اللغة هم النحاة العرب القدامى إذ يعتبر أصل من أصول التحليل واستنباط القواعد اللغوية ، ومعالجة مختلف قضايا اللغة العربية.

من خلال ما سبق، فقد باتت معظم آراء وأفكار دو سوسير من المسلمات، وأصبح اتباع أفكاره وبناء تصورات جديدة وفقها دأب معظم علماء اللغة بعده، ومحاولة استكشاف كل أفكاره وملامسة تصوراته هي بالصعوبة بمكان؛ لتشعب هذه التصورات وارتباطها بأكثر من علم، لا علم اللغة فقط.

[1] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان، ص. 238.

[2] المصدر نفسه، ص. 246.

## ثانيا – رومان جاكوبسون Roman Jakobson:

### تمهيد:

اتّسم النصف الأوّل من القرن العشرين بتطور رهيب في مختلف المجالات العلمية، وكانت علوم اللغة من أبرز هاته العلوم، فقد عرفت زخما في الإنتاج؛ حيث برز في هذه الفترة علماء كان لهم الحظ الأوفر في هذا الإنتاج المعرفي، ومن هؤلاء الباحثين نجد رومان جاكوبسون* Roman Jakobson، وهو أحد المشاركين في تأسيس حلقة براغ اللسانية وأحد أكبر العلماء تأثيرا في مجال الدراسات اللغوية الّتي تشعبت لتمسّ اللغة وعلوم أخرى كعلم النفس وعلم الأحياء. هذه الشخصية العلمية ساهمت في صقلها عدّة عوامل؛ منها تأثير العلماء السابقين والمعاصرين له، واحتكاكه بعلوم أخرى كالفلسفة والرياضيات وعلم النفس، إضافة إلى رحلاته المتكررة.

### 1- الخلفية الفكرية والأنطولوجية لرومان جاكوبسون:

*رومان جاكوبسون: ولد بموسكو، في 11 تشرين الاول من عام 1896، من عائلة يهودية روسية.كانت هذه العائلة في الأصل بورجوازية ميسورة الحال، تهتم كثيرا بالأسفار وترسل أولادها الى البندقية وباريس ليتعلموا اللغات. نشأ رومان جاكوبسون وقد كان والداه يهتمان بالرسم والانفتاح على الثقافات الأجنبية والأفكار الجديدة. في سنة 1920 انتقل إلى براغ ليعمل كمترجم فوري. قدّم أطروحته لنيل الدكتوراه سنة 1930، قابل فيها عدة علماء في الألسنية وتاريخ اللغات فاشترك معهم في إنشاء (حلقة براغ الألسنية) وكان ذلك في سنة 1926. رحل إلى البلاد الإسكندنافية حيث عمل كأستاذ وباحث في كوبنهاجن وأوسلو وأبسالا، وفي سنة 1940 هاجر إلى أمريكا، هناك أسس (حلقة نيويورك الألسنية) التي أصدرت مجلة (وورد "الكلمة" word)، درّس في المعهد الحر للدراسات العليا في نيويورك وفي جامعة كولومبيا وفي جامعة هارفارد، توفي جاكوبسون عام 1982، بعد أن أمضى حياة مليئة بالعمل والبحث والدراسة./ ينظر: فاطمة طبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 1993، ص.17 إلى ص. 20.

لا يمكن لأيّ فكر أن تتأتّى تصوراته من العدم، إذ لا بدّ أن يكون امتدادًا لأفكار وتصورات من سبقوه، «ويتميز جاكوبسون في علاقاته العلمية بالعلماء السابقين أو المعاصرين له بقدرته الفائقة على استعادة آرائهم على نحو مثير للغاية، فهو لم ينطلق قط مما يمكن أن يعتبر فراغا تصوريا، بل كانت تصورات الآخرين ومواقفهم من القضايا المدروسة دائما منبع إلهام ودافعا نحو أفكار وتحليلات.»[1]، وتعد أهم شخصية لغوية عاصرها هي شخصية دو سوسير؛ الذي يعتبر أبرز علماء اللغة في القرن الماضي ومؤسس علم اللسان الحديث، وبداية اكتشافه لفكر دو سوسير كانت مع «كرسيفيسكي بوصفه ديموقراطيا اجتماعيا قد هرب بعد ثورة 1905 من روسيا إلى سويسرا. وتعرّف في جنيف إلى نظرية دي سوسير اللغوية، وجَعَلنا حين رجع بعد ثورة فبراير 1917 إلى روسيا جميعا سوسيريين متحمسين.»[2]، فلا يمكن لأيّ لساني عاصر كتاب محاضرات في اللسانيات العامة لدو سوسير أن يتملص من أفكاره.

وهنا « تجدر الإشارة إلى أنّ أبرز اللّسانيين البنيويين يدينون في جوانب كثيرة من أفكارهم وتصوراتهم لسوسير، ويكفي أن نذكر عددا منهم ... وجاكوبسون ... وآخرين –على سبيل المثال– لنلمح أهمية الحدث السوسيري.»[3]. فجاكوبسون ونظراؤه من حلقة براغ هم من علماء الصف الأوّل في الفكر البنيوي، إضافة إلى تلميذيْ سوسير: "سيشهاي وشارل بالي".

هذه الحلقة أخذت على عاتقها تطوير أفكار دو سوسير؛ فقد «انفتحت حلقة براغ من خلال علاقة النظرة البنيوية بوظيفة اللّغة على مجال واسع للمهام، فنجد في أعمال أولئك اللّغويين تحليلات للبنية، تقتضي النظام اللغوي بمفهوم ف.ديسوسير

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 250.

[2] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 136.

[3] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص.138.

(النطاق الداخلي لعلم اللغة)»[1]، وقد حمل البيان الأوّل للحلقة مجموعة من الفرضيات التي انبثقت من الفرضية الجوهرية التي اقترحها سوسير، والمتمثلة في «أنّ اللغة نظام من العلامات يجب أن تبحث بنيته، غير أنّ البراغيين قد أضافوا هنا إلى مفهوم النّظام الصّارم لدى سوسير بعض المكمّلات صيّرت بحوثهم غاية في الإثمار داخل علم اللغة البنيوي.»[2]، فالتصورات الكبرى في فكر دو سوسير حول اللّغة والفرضيات المحورية لنظريته تم تبنيها من طرف أعلام حلقة براغ لا سيما جاكوبسون. وما يجدر الإشارة إليه، أنّ مساهمة حلقة براغ في تطوير أفكار سوسير ومبادئه يمكن عدّها مرحلة لنضوج البنيوية ونموذجا خصبا للدراسة الوظيفية بما أثارت من قضايا.

فالحلقة قد ساهمت «في تطوير اللسانيات البنيوية بصفة عامة بتأكيدها الصريح على المفاهيم الجوهرية في لسانيات سوسير وتبنيها لها، مثل التمييز بين لسان/كلام ومفهوم البنية وتقابل العلاقات السياقية والجدولية والربط بين التزامن والتعاقب»[3]، وهذه أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية سوسير اللسانية.

وقد مسّت اقتراحات الوظيفيين –رواد مدرسة براغ– معظم آراء سوسير؛ «فالفكرة المحورية في اللسانيات البنيوية التي تتمثل في مفهوم (العلاقات)، عند سوسير، توسع فيها جاكوبسون ليتحدث عن العلاقة بشكل عام بين الصورة والمضمون وفي كل ما هو سيميائي»[4]، فهو يطرح قضية اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، فقد ذهب بنفينيست Benveniste –ويؤيده في ذلك جاكوبسون إلى حد ما– إلى أنّ العلاقة بين الدوال والمدلولات عندما ينظر إليها من منظور التجاور تكون علاقة ضرورية، وعلى عكس أطروحة سوسير، فإنّ الارتباط بين الدال والمدلول أو بتعبير آخر الارتباط بين سلسلة الفونيمات والمعنى هو ارتباط ضروري، فالعلاقة الضرورية الوحيدة بين الجانبين

---

[1] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 144.

[2] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 145.

[3] مصطفى غلفان اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 215.

[4] المرجع نفسه، ص. 251.

هي ارتباط يقوم على التجاور، أيْ ما تعلق بالعلاقة الخارجية، في حين أنّ الارتباط الذي يقوم على تشابه معين هو ارتباط عرضي فقط.[1]

لم يقتصر تأثر جاكوبسون بدو سوسير من ناحية المنهج أو المصطلح فقط بل صاغ أكثر مفاهيمه بنفس صياغة دو سوسير تقريبا، فعن مفهوم العلامة اللغوية عند جاكوبسون؛ أنّ «الكلمة هي وحدة ذات وجهين:

جانب مادي :الصوت من جهة.

المعنى من جهة أخرى.

فكل كلمة، وكل علامة لفظية عموما، كمثل اتحاد صوت مع معنى أو في مصطلحات أخرى : اتحاد الدال و المدلول.»[2].

كما لا يستند جاكوبسون في تلقيه للاتجاه البنيوي وأفكاره، على دو سوسير وحده، حيث «يذكر جاكبسون أنه استفاد من دراسة سيشهاي أكثر مما استفاد من دروس سوسير: إنّ العرض الذي قدّمه تلميذ سوسير ألبرت سيشهاي في كتابه برنامج اللسانيات النظرية ومنهجياتها: علم نفس اللغة هو الذي وجّهني نحو الكيانات الأساسية في هذا التخصص (يقصد اللسانيات).»[3]، ويعدّ ألبرت سيشهاي وشارل بالي أبرز تلامذة دو سوسير، وهما من جمعا محاضراته ونشراها، إلّا أنّهما أخذا في الكثير من المرات مواقف من بعض آراء سوسير وكانت لهما توجهاتهما الخاصة وفرضياتهما في مجال الدراسات اللغوية، وهكذا يكون جاكوبسون قد استفاد من هذه الفرضيات، فعلى

[1] ينظر: رومان ياكوبسون، 6 محاضرات في الصوت و المعنى، تر. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، د. ط.، د. ت.، ص. 144 إلى ص. 146.

[2] Roman Jakoson, Six lecons sur le son et le sens, Arguments les editions de minuit, Paris, France, 1976, p. 23

[3] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 190.

سبيل المثال «يذكر جاكوبسون أنه استفاد من سيشهاي في تصوره حول نسقية اللسان من الناحية الصواتية.»[1].

وقد تنبه جاكوبسون إلى أهمية الدراسات السابقة وضرورة الاستثمار في مخرجات هؤلاء العلماء، فالتفكير الألسني عنده ومرجعيته الفكرية عموما تتكئ على مجموعة أفكار وتصورات علماء سبقت فرضياتهم آراء ومقترحات مدرسة براغ وتوجهاتهم الوظيفية، ولعل أبرز هؤلاء بودوان دي كورتيناي (1845-1929) Baudoin De Courtenay، إذ « يمكن أن يرجع الاتساع الثري لمجالات البحث لدى البراغيين بقدر مثير إلى بودوان ... وبتعبير مؤكد إلى حد ما: يمكن أخيرا أن يعثر المرء بالنسبة لكل المجالات التي عمل فيها البراغيون خاصة داخل المدارس الكلاسيكية لعلم اللغة البنيوي، على مصادرها لدى بودوان.»[2].

كان عِلم هذه الحلقة غزيرا، وجاكوبسون أحد أنشط علمائها تفكيرا وتحليلا و تأليفا، وقد كان من السهل عليه أن يتابع مقالات بودوان المكتوبة بالروسية والبولندية بحكم أصوله الروسية وتمكّنه من عدة لغات.[3] هذا وقد كان لبودوان عدّة مآخذ على أفكار النّحاة الجدد، والتي صادف أنّها تتقاطع مع طروحات جاكوبسون والبراغيين عموما؛ حيث « قوّى تغلب بودوان على أخطاء النحاة الجدد، أعضاء الحلقة التشيك، في شكوكهم الخاصة في النموذج التاريخي المقارن للنّحاة الجدد الذي كان ما يزال سائدًا في وسط أوروبا في مطلع القرن العشرين.»[4].

بيد أنّه ينبغي هنا من جهة أخرى أن نشير إلى « أنّ النقد المرتبط بقبول أفكار (الدروس) إلى النحاة الجدد، لا يعني بالنسبة للبراغيين أية مقاطعة مفرطة لإرث علم

---

[1] المرجع نفسه-، ص. 212.

[2] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 140.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص. 139.

[4] المرجع نفسه ، ص. 139.

اللغة التاريخي المقارن ... بوصفهم اتجاها موجها بنيويا قد رفضوا ذرية[1] Atomismus النّحاة الجدد»[2].

وقد ساهمت رحلات جاكوبسون الكثيرة من موسكو إلى براغ، أوسلو ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على انفتاحه على أفكار جديدة شدّت انتباهه؛ ففي أمريكا «واجه عَرَضًا أعمال تشارلز ساندرس بيرس Ch.S.Pierce (1839-1914)، الفيلسوف والمنطقي الأمريكي الذي عدّه مؤسس السيميوطيقا الحديثة، وأدرجه ضمن وثاقة صلته بعلم اللغة الحديث. وكانت أعمال ياكوبسون الخاصة في ذلك الوقت قد انطبعت بطابع بيرس»[3].

وككلّ منظّر، وجب على جاكوبسون الانفتاح على علوم أخرى، حيث تكون مخرجاتها ونتائجها سندا لأفكاره وطروحاته، أو يستعير من هذه العلوم تصورات يمكنها حل بعض القضايا التي اشتغل عليها، ولاشك أنّ الفلسفة أهم هاته العلوم التي لا يمكن لدارس أن يتخلى عنها، أو أن يرفض الارتهان إلى اتجاه من اتجاهاتها، حيث «تأثر جاكوبسون بالفلسفة الظاهراتية من خلال اطّلاعه على أدبياتها ابتداءً من سنة 1915 بجامعة موسكو وعلاقته ببعض أتباعها [(برنتانو Brentano (1838_1917) تلميذ هوسرل Husserl Edmund (1859_1938) وأنطوان مارتي Marty Anton (1847_1914)]، مما جعل البعض يسمي بنيويته بالبنيوية الظاهراتية، وهي الفلسفة التي أمدته بالعديد من الأفكار حول الطابع الداخلي المحايث والجوّاني للأشياء، والتي دعّمت تصوراته البنيوية»[4].

---

[1] المذهب الذري مذهب يقول بأن الكون مؤلف من ذرات، أو رؤية ترجع العالم والأحداث فيه إلى حركة الذرات.

[2] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 145.

[3] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي ، ص. 179.

[4] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 250.

لقد ساهمت بعض أفكار وآراء فلاسفة سابقين ومعاصرين لجاكوبسون في تطوير العديد من تصوراته اللغوية، وكان «أشهر نموذج للوظائف في اللسانيات البنيوية، تم تحديد وظائف اللغة بشكل واضح ومضبوط هو النموذج الذي وضعه رومان جاكوبسون، وهو تطوير لما ورد عند الفيلسوف الألماني بوهلر Buhler Karl (عضو في حلقة براغ أيضا). ميّز بوهلر بين ثلاث وظائف أساسية:

–الوظيفة التمثيلية (Darstellung).

– الوظيفة التعبيرية (Ausdruck).

– الوظيفة الندائية (Spreechact ).»[1].

فكانت مفاهيم كارل بوهلر إضافة إلى «بعض الأفكار التي أفرزتها في منتصف القرن العشرين نظرية التواصل Théorie de la communication عند شانون (Claude Shanon وويفر (Weaver) (1916-2001 ).»[2]، ومن هذا المنطلق حدّد جاكوبسون على نحو واضح مخططه التواصلي؛ الذي ضم ستة عناصر مرفقة بستة وظائف، والتي سنقف عندها لاحقا، والّذي عدّ لاحقًا النظرية التواصلية.

ويمكن أن يرجع الاتساع الثري لمجالات بحث رومان جاكوبسون إلى صلته واطّلاعه على علم النفس هو وأقرانه من حلقة براغ؛ «فقد شُكِّل علم لغة حلقة براغ من خلال احتكاكه بعلم إنساني مجاور هو علم النفس ... تأثر البراغيون باتجاه لعلم النفس اكتسب أهمية في مطلع القرن العشرين، وبعبارة أفضل: قوّيت تصوراتهم الخاصة من خلال (علم نفس البنية الكلية أو الجشتالت) كان مؤسسه هو كريستيان فون إيرنفلس Ch.VonEhrenfels»[3]، وتعد مسألة الكلّيات من أهم المسائل التي ناقشها وبحث فيها

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 229.

[2] المرجع نفسه، ص. 230.

[3] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 140.

جاكوبسون خاصة الكليات الصوتية، والبحث في العلاقات الكلّية التي تحكم بنيات اللغة.

ويبقى أن نؤكد «أنّ هذا الاتجاه لعلم النفس أدى وما يزال يؤدي دورا جوهريا للغاية في العلوم الإنسانية ... وقد أثّرت صلات لغويي براغ، بعلماء نفس الجشتالت في براغ وفيينا تأثيرًا مثمرًا بشكل غير عادي في علم اللغة، وبخاصة لأنه أمكن التحقق من أطروحات ف.دي سوسير أيضًا»[1]، وقد جعل اشتغال جاكوبسون بالكليات يتتبع آثار العلماء في هذا؛ فقد «استوحى جاكوبسون مبدأ الانتقال بين الجزء والكل من أعمال (هوسرل Husserl) الذي عالج في القسم الثالث من دراسته (الأبحاث المنطقية) القوانين المكونة لكل نظام ولكل وحدة متكاملة، وقد اختار جاكوبسون من هذه الدراسة الشعار الذي يقول: ما يوحّد حقيقة كل شيء هو علاقات التأسيس. فحقيقة العلاقات بين الأجزاء ونوعها هما ما يحدد الكل ويعطيه شكلا مميزا وخصائص مميزة»[2].

وأهم المجالات التي استهوت جاكوبسون منذ طفولته هو ميدان الشعر والفن؛ فقد كان شاعرا ومصاحبا للشعراء وباحثا في الشعر، وكان «مولعا بالقراءة: قراءة إنتاج الشعراء والمنظرين الرمزيين، وخاصة أعمال الشاعر الكبير (ألكسندر بلوك A.Block) والشاعر (أندريه بييلي A.Biely)، وقد اشتهر هذا الأخير بشعره الغنائي ونثره، وخاصة بأبحاثه حول البيت الشعري وقضايا البنية الشعرية، فكانت سنة 1910 إذن، مرحلة الشباب التي باشر الأدباء الشبان فيها الخلق الأدبي وبدأوا عملهم النشيط في الاتجاهات الجديدة والأفكار المبتكرة، وكانت هذه السنة منعطفا هاما في الحياة الفكرية واللغوية عند جاكوبسون»[3].

---

[1] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 143.

[2] فاطمة طبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص. 27.

[3] المرجع نفسه، ص. 16.

هذه العلاقة بينه وبين الشعر ساهمت بشكل مباشر في أبحاثه فيما بعد خاصة مجال الشعرية وعلاقة الدوال بالمدلولات؛ بحيث «إنّ الشعرية الجديدة تهتم بالشكل والعلاقات ... وقد تنبه جاكوبسون خلال دراسته الشعر إلى أهمية العلاقة بين الدال والمدلول أوالإشارة والمعنى ... وإذا به يشدد بدوره على العلاقات القائمة في القصيدة فيقول: (يجب أن نقرأ قصيدة كما نشاهد لوحة، أي أن نفهمها ككل بحيث نحدد جيدا علاقات كل عنصر بالآخر) »[1]. فإلمام جاكبسون بالشعر ومتطلباته ودراسته لهذا الفن في سن مبكرة ساهم –بالإضافة إلى ما سبق– إلى بلورة تصوراته في مجال الشعرية والسيميولوجيا.

إنّ المتتبع لمسار البحث اللغوي عند رومان جاكوبسون، يجد أنّ المنطلق في أفكاره وتصوراته نابع أساسًا من الاطّلاع الواسع والانفتاح على مختلف العلوم من فلسفة وعلم النفس وعلم الأحياء والرياضيات، بالإضافة إلى السفر المتواصل الذي قام به عدة مرات، مما سمح له بالاحتكاك المباشر مع علماء يعتبر كلّ واحد منهم مرجعا في مجال بحثه لما أضافوه إلى أفكاره وطوّرها من خلالهم.

## 2– مناهج البحث عند رومان جاكوبسون:

### 2-1 المنهج الوصفي:

حلقة براغ –والّتي يعد جاكوبسون أحد مؤسسيها– هي واحدة من المدارس الكلاسيكية لعلم اللغة البنيوي، والّتي استندت بشكل كبير على المبادئ اللغوية التي طرحها ف. دو سوسير في كتابه "دروس في اللسانيات العامة"، لذا كان لزاماً انتهاج نفس منهج التحليل اللّساني لدو سوسير؛ أي المنهج الوصفي، في معالجة أغلب القضايا التي تطرقت لها الحلقة، فقد تمت الاستعانة بهذا المنهج من طرف البراغيين في الكثير من طروحاتهم، حيث كان من بين الاهتمامات المشتركة لعلماء الحلقة؛ فقد « اشتركوا في

[1] فاطمة طبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص. 29.

النقاش حول مناهج الوصف اللغوي»[1]، هذا المنهج كان من بين التوافقات التي اجتمع عليها مؤسسو حلقة براغ، والاهتمامات العلمية الموحدة نسبيا حول مهام البحث اللغوي.

لقد وظّف جاكوبسون بوجه خاص المنهج الوصفي في العديد من دراساته وأبحاثه، حيث شارك في مؤتمر الدراسات السلافية الأوّل، المجلد الأوّل لسلسلة حلقة براغ اللغوية، وعرض فيه على غرار رواد الحلقة عمله الموسوم بـ: الوصف الفونولوجي للروسية الحديثة، الجزء الأوّل.[2]

وقد وصف في مقاله (إسهام الحالات الإعرابية العام 1936م) نظام الحالات الإعرابية الروسي بمساعدة ثلاث سمات، وعزا لكل حالة إعرابية تركيبية السمات الخاصة بها.[3] وفي هذا الشأن دائما يحدد آلياته في الدراسة الصوتية؛ حيث «يجب أن يكون الوصف الحركي والأكوستيكي والسمعي لمادة الصوت تاليا لتحليل بنيوي لهذه المادة، وبتعبير آخر يجب أن توضع الدراسة الإضافية لعلم الصوت في خدمة النظام الصوتي الذي هو جزء متمم للسانيات ... أن يبحث في أصوات الكلام من خلال علاقتها بالمعاني التي تحملها، أي الأصوات منظورا إليها بوصفها دوالا.»[4].

أَوْلى جاكوبسون اهتماما بالمنهج الوصفي الذي كان آلية مستحدثة في الدراسات اللغوية، لها وسائل وأدوات واضحة. من هنا « يتبنى رومان جاكبسون منهجا علميا وصفيا في دراسة الأنواع والأجناس الأدبية، بالتعامل مع الأثر الأدبي على أنه مادة وبناء وشكل وقيمة مهيمنة. وبذلك، فقد تمثل المقاربة البنيوية الشكلانية في دراسة النصوص الأدبية، بتفكيكها وتركيبها، اعتمادا على المستويات اللسانية: الصوتية، والتركيبية،

---

[1] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص.137.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص. 137.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص. 176.

[4] رومان ياكوبسون، 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ص. 143.

والدلالية، والبلاغية. ومن ثم، فقد كان رومان جاكبسون أول من طبق المنهج البنيوي اللساني على الشعر، حينما حلل مع كلود ليفي شتراوس قصيدة القطط (***LesChats***) لشارل بودلير سنة 1962م.»[1].

لا تخلو مؤلفات جاكوبسون من نماذج وصفية مكّنته من فك مستغلقات وقضايا لسانية، كما يمكن أن يعزى ذلك إلى طبيعة المواضيع التي عالجها رومان جاكوبسون خاصة دراساته الصوتية التي استوجبت اعتماده المنهج الوصفي للوصول إلى الهدف المرجو؛ وهو تحديد الملامح المشتركة بين الوقائع اللغوية، عن طريق الملاحظة والتحليل الملائم وصفيا.

**2-2 المنهج التاريخي:**

تعددت مجالات الدراسة، عند رومان جاكوبسون خاصة والوظيفيين عموما، لتشمل تقريبا كل المسائل اللغوية وما يتقاطع مع هذه المجالات من علوم. وبينما كانت بعض القضايا تحتاج إلى أدوات التحليل الوصفي والبحث فيها نسقيا، كانت هناك عديد القضايا تحتاج إلى مقاربة تاريخية، وهذه الأخيرة ليست تحولا منهجيّا عند البراغيين، وإنّما تكامل بين التزامني والتعاقبي؛ حيث « يبدو التكامل بين المنظور التزامني والتعاقبي جليا في أعمال لسانيّي حلقة براغ أمثال جاكوبسون، وقد شاع في أدبيات حلقة براغ اللسانية مفهوم التزامن الحركي إشارة إلى التكامل المنهجي بين التزامن والتعاقب في دراسة النّسق اللساني دون أن يعني ذلك الخلط بين المنظورين.»[2].

إذن؛ على عكس ما هو شائع عند رواد مدرسة جنيف ودو سوسير، أساسا، بخصوص عدم إمكانية تطبيق المنهج التاريخي على الأنساق اللغوية، فإنّ جاكوبسون يرى بأنّه « يجب أن يؤخذ مفهوم اللغة كنظام صوتي بعين الاعتبار أيضا في دراسة

[1] جميل حمداوي، النظرية الشكلانية في الأدب والنقد والفن جامع الكتب الإسلامية، د. ط.، د. ت.، مج. 1، ص. 48.
[2] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص. 73.

الحالات اللغوية الماضية إذا كانت غايتها إعادة بناء هذه الحالات أو ملاحظة تطورها، ولا يمكن أن نقيم حدودا لا يمكن تجاوزها بين الطرائق الوصفية والطرائق التاريخية كما فعلت ذلك جنيف.»[1].

على هذا الأساس؛ فإنّ بعض الظواهر الصوتية على الأقل لا تستوجب الدراسة الوصفية، إنّما يجب الوقوف عليها من الجانب التاريخي، وفي هذه النقطة يؤكد جاكوبسون « بقوة على ضرورة عدم الفصل بينهما: (وإذا نحن نظرنا، في مجال علم اللغة الوصفي، إلى عناصر نظام اللغة دون دراسة النظام الذي يتأثر بهذه التغييرات، وليس من المنطقي أن نعتبر التعبيرات اللغوية كوارث مدمرة تحدث بمحض الصدفة بالنسبة للنظام، فالتغيرات اللغوية تستهدف غالبا النظام واستقراره وإعادة بنائه إلخ. وهكذا فإنّ الدراسة التاريخية لا تستبعد فقط مفاهيم النظام والوظيفة، بل هي ناقصة لكونها لا تأخذ عين الاعتبار هذه المفاهيم.»[2]، فهنا يصرّ جاكوبسون على فكرة تلازم التعاقبي والتزامني دون الفصل بينهما أو الخلط بين المفهومين.

ما يؤخذ على دو سوسير أنّه انطلق في دراساته من اعتبار النّظام أو النّسق كيانا موحّدا، تتطور كل الوحدات المكونة له في إطار هذا النظام الكلّي ولا يمكن لأي عنصر أن يستقل بمنأى عن هذا النظام، ومن هنا يتم تحديد مجال الموضوع وما يتطلبه من أدوات في تناوله. فهذا المنطلق لا يوافقه فيه جاكوبسون وعلماء حلقة براغ؛ بحيث « إنّ فهم اللغة على أنّها نظام وظيفي يسري على نحو مماثل على دراسة حالات لغوية ماضية، سواء أتعلق الأمر هنا بإعادة بنائها أو ببحث تطورها، ويعني ذلك من جهة أخرى بالنسبة للبحوث التعاقبية: أنّ البحث التعاقبي لا يستبعد إذن مفاهيم النظام والوظيفة، وليس هذا فقط، بل إنّه على العكس من ذلك يكون غير مكتمل إذا لم يراع

[1] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، من الهامش، ص. 170.

[2] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 171.

هذه المفاهيم. تلك هي الفرضية التي وجدت في دراسة ياكوبسون (الفونولوجيا التاريخية) بوجه خاص تعميقاً لها.»[1].

ولا يجد جاكوبسون حرجا في تتبع ظاهرة لغوية تاريخيّا مثلما أرجع البحث عن المكونات الاختلافية المنفصلة النهائية إلى مذهب (سفوطا) عند النحويين السنسكريتيين، وإلى مفهوم أفلاطون عن العناصر وصولا إلى العشرينات وبواكير الثلاثينات من القرن العشرين.[2]

لا يقوم التحليل في اللسانيات الوظيفية على جملة الإجراءات التي هي عبارة عن عمليات وملاحظات وإدراك دقيق يهدف إلى وصف موضوع معين أو ظاهرة لغوية محددة فحسب، إنّما يرتكز على إجراءات تحليلية تهدف إلى تحليل قضية لغوية يمكن كذلك تعقبها تاريخيا بغية الكشف عن العلاقات التي تربط مكوناتها، ويبدو هذا جليا في بعض القضايا الفونولوجية التي طرحها جاكوبسون.

إنّ المتتبع لكتابات جاكوبسون يجده قد اعتمد إلى جانب المنهجين الوصفي والتاريخي مناهج أخرى دعت الضرورة لانتهاجها؛ منها المنهج المقارن، فشأنه في ذلك شأن العديد من أعضاء حلقة براغ، ساهم في تطوير البحث في الأنماط اللسانية، والقيام بمقارنة ألسن متباعدة القرابة.[3]

وهو بذلك يشكل عودة إلى مناهج تقليدية عدّت إلى وقت قريب أنّها آليات وطرائق لا ترجى فائدة كبيرة منها في التحليل اللغوي الحديث والقضايا المستحدثة القائمة أساسا على الصرامة والدقة المنهجية، في فترة شهدت طغيان المنهج الوصفي بحيث لا نكاد نجد المنهج التاريخي أو المقارن إلّا في محطات نادرة لبعض العلماء

---

[1] بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص. 148.

[2] ينظر: رومان جاكوبسون وموريس هالة، أساسيات اللغة، تر. سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط. 1، 2008م، ص. 40.

[3] ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 222.

المحافظين. لكن ما يحسب لجاكوبسون ورفقائه من حلقة براغ أنّهم استطاعوا التوفيق بين التزامني والتعاقبي، بين الوصفية والتاريخية وما يقاربها.

ونماذج استخدام المنهج المقارن لدى جاكوبسون عديدة، لا تقتصر على المقارنة بين الألسن البشرية فقط، إنّما يستند إلى المقارنة كلّما دعت الضرورة البحثية لذلك، كمثال على هذا: في معرض تقديمه لملمح من ملامح النبر « فإنّ ما يسمى بملمح التناقص، تتم فيه مقارنة جزئين متجاورين من الفونيم المنبور ببعضهما ...»[1].

ويبدو أنّ جاكوبسون لم يُقِم قطيعة مع الماضي أو مع ما قاطعته مدرسة جنيف ودو سوسير خصوصا، إنّما استند إلى كل ما يفيد تصوراته وطروحاته وما تفرضه في بعض الأحيان المواضيع والقضايا المطروحة.

## 3- الدّرس اللّساني وتصوراته عند رومان جاكوبسون:

يشغل الدّرس اللساني لدى حلقة براغ عموما ولدى جاكوبسون تحديدا حيّزا مهمّا في الدراسات اللسانية الحديثة، وذلك لما امتاز به من تنوع لقضاياه وشمولية طرحه، فلا نجد مسألة من مسائل اللغة إلّا وقد كتب فيها أو قدّم طرحا، وهذا نابع أساسا من مرجعيته الفكرية المتنوعة المشارب إضافة إلى عدد الرحلات التي قام بها. كل هذا جعله يكتب في الفونيتيك والفونولوجيا والشعرية وأمراض الكلام والترجمة.

حدّد جاكوبسون بداية ميدان الدراسة، المتمثل في اللغة، وكان المنطلق من مفهوم دو سوسير للغة، وتفريقه بين اللسان والكلام، وأضاف إلى هذه الفكرة مفهوم الوظيفة؛ ففيما يتعلق بالسوسيرين الّذين « درسوا اللّغة لكنهم لم يتوقفوا متسائلين عن الكيفية التي تؤدي بها اللغة وظائفها لكي تفي بالضرورات الثقافية.»[2]، إذ ما يميّز اللغة «عن العديد من الأدوات الأخرى أنّ الوظيفة الأساسية لهذه الأداة التي هي اللغة، هي وظيفة

[1] رومان جاكوبسون وموريس هالة، أساسيات اللغة، ص. 62.

[2] رومان جاكوبسون، ست محاضرات في الصوت و المعنى، ص. 33.

التواصل»[1]، ومن هنا، يكون جاكبسون قد تعرض للغة بوصفها أداة للتواصل؛ إذ ما انفك يدرسها « بشكلها المحكي فيركز فيها على تلك المظاهر التواصلية.»[2]. ويرى جاكوبسون أنّ الهدف ليس البحث في اللغة في ذاتها، وإنّما يجب أن يكون الهدف هو البحث في الوظيفة التي تؤديها اللّغة؛ أي: «أنّ الظواهر قيد الدرس قد بحثت في أغلب الأحوال بمعزل عن وظائفها.»[3]. ويتجلى هذا الطرح أكثر عندما يربط كلّ عنصر من عناصر اللغة بوظيفة؛ أي كل بنية من بنيات هذا النظام تؤدي وظيفة داخله.

من بين تصورات جاكوبسون والدراسات التنظيرية التي اقترحها: (**المخطط التواصلي**)، هذا النموذج التواصلي المبني أساسا على أفكار دو وسوسير وكارل بوهلر، والذي أشرنا إليه في موضعه كخلفية لسانية وجّهت جاكوبسون في هذا المجال؛ حيث انبنى هذا النموذج على فكرة سوسير التي تقوم على إسقاط محور الترتيب على محور التركيب والعلاقات الاستبدالية، وكذا النموذج التواصلي الثلاثي لكارل بوهلر.

يقترح جاكوبسون في هذا الشأن أن تدرس اللّغة وفق تنوعاتها الوظيفية، فيقول: «ولكي نقدّم فكرة عن هذه الوظائف من الضروري تقديم صورة مختصرة عن العوامل المكوّنة لكلّ سيرورة لسانية ولكلّ فعل تواصلي لفظي، إنّ المرسل يوجّه رسالة إلى المرسل إليه، ولكي تكون الرسالة فاعلة فإنّها تقتضي بادئ ذي بدء سياقاً تحيل عليه (وهو ما يدعى أيضا المرجع باصطلاح غامض نسبيا) سياقا قابلا لأن يدركه المرسل إليه، وهو إما أن يكون لفظيا أو قابلا لأن يكون كذلك، وتقتضي الرسالة، بعد ذلك سننا مشتركا، كلّيا أو جزئيا بين المرسل والمرسل إليه، (أو بعبارة أخرى بين المسنّن ومفكّك السنن

[1] Andre martinet, Elément de linguistique générale, Armand Colin, Paris, France, 1980, p.09

[2] فاطمة طبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص. 38.

[3] رومان جاكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص. 54.

الرسالة)، أخيرا اتصالا، أي قناة فيزيقية وربطا نفسيا بين المرسل والمرسل إليه اتصالا يسمح لهما بإقامة التواصل والحفاظ عليه»[1].

إنّ تصور جاكوبسون للعملية التواصلية أو الفعل التواصلي اللفظي أو الخطاب اللفظي، هو أساسا مجموعة من العوامل المتحكمة في هذا الفعل يمكن أن نبسطها على النحو الآتي:

- المرسِل؛ هو الركن الأول في العملية التواصلية، وهو مصدر الفعل التواصلي والعامل الأوّل البادئ في هذه العملية، وهو المسؤول عن كتابة السنن أو الشيفرة.
- المرسَل إليه؛ هو الركن الثاني في العملية التواصلية، وهو المستمع أو مستقبل الرسالة ومفكك شيفرتها.
- الرسالة هي ما يرسله المرسل والتي تكون حاملة للشيفرة أو السنن.
- السنن أو الشيفرة؛ وهي الحامل لأفكار أو ما يريد المرسل إبلاغه للمرسل إليه وهو ما يحتاج إلى تفكيك من طرف المستقبل، وأن تكون رموزه مشتركة بين المرسل والمرسل إليه لينجح الفعل التواصلي ولتبلغ رسالة المرسل ويكون المستقبل قادر على إدراك غاية المرسل من هذه الرسالة.
- السياق؛ وهو دواعي إرسال هذه الرسالة ومجموعة الظروف والسياقات المحيطة بتشفير هذا السنن من طرف المرسل.
- القناة؛ وهي ما يضمن مرور الرسالة وحدوث التواصل وتكون ممرا فيزيائيا ورابطا نفسيا بين ركني العملية التواصلية "المرسل والمرسل إليه".

ويمكن أن نمثّل لمختلف هذه العوامل والّتي «لا يستغني عنها التواصل اللفظي ... في الخطاطة التالية:

[1] رومان جاكوبسون، قضايا الشعرية، تر. مُحَمَّد الولي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1988م، ص. 27.

سياق

رسالة

مرسِل ..... ..... مرسَل إليه

اتصال

سنن »[1]

تتولى الدراسة عند جاكوبسون وظائف اللّغة وعناصرها، فتقديم العوامل المكونة للفعل التواصلي يقتضي وجود وظائف ترتبط بهذه العوامل التي تتولد عنها ست وظائف هي:[2]

- الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية الخاصة بالمرسِل.
- الوظيفة الإفهامية والمرتبطة بالمرسل إليه.
- الوظيفة الانتباهية والمرتبطة بالقناة.
- الوظيفة المرجعية المرتبطة بالسياق.
- وظيفة ميتالسانية والتي تتولد عن السنن.
- الوظيفة الشعرية والمرتبطة بالرسالة.

فالوظائف الميتالسانية، الانتباهية والشعرية هي الوظائف التي اقترحها جاكوبسون إضافة لوظائف نموذج كارل بوهلر.

ما حاولنا تقديمه هو لمحة بسيطة عن أعمال جاكوبسون المتعددة الاتجاهات، والتي كانت مثار أبحاث عديدة، فالشعرية لوحدها أسالت الكثير من الحبر وأصبحت نظرية

[1] رومان جاكوبسون، قضايا الشعرية، ص. 27.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 29 إلى ص. 32.

قائمة بذاتها، فبعض «رواد نظرية التلفظ حاولوا الكشف عن مظاهر تدخل الفرد المتكلم الدائم والمستمر في إنتاج الكلام أو الخطاب على نحو ما نجد في أعمال جاكوبسون.»[1].

لقد كانت أفكار جاكوبسون منطلقا لكثير من الدراسات اللغوية الحديثة، ولا يكاد يخلو فكر لغويّ من تصورات جاكوبسون لشساعة بحوثه وتعدد توجهاته، فالفونيم، الشعرية، الدارة التواصلية، الفونولوجيا، المورفولوجيا، وغيرها، كلّها كانت فرضيات وجّهت أبحاث الكثير من اللسانيين الذين بنوا عليها أفكارهم، إضافة إلى بحوثه وجهوده في أمراض الكلام.

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، ص. 167.

### ثالثا – نعوم تشومسكي:

اتّسم النصف الأوّل من القرن العشرين بالدراسة الوصفية والتزامنية للغة في أوروبا، وقد طغى اسم دو سوسير في هذه الحقبة مع قلّة من العلماء ممن كان لهم التأثير البارز في هاته الدراسة، وفي الوقت نفسه في أمريكا كانت الدراسات اللغوية تلقى العناية اللازمة، ولم تكن بمعزل عن نظيرتها في أوروبا ولهذا تبنت المنهج الوصفي في دراساتها. ولقد عرفت هذه المرحلة بروز الكثير من العلماء الذين وضعوا اللسانيات عامة والدراسات اللغوية الأمريكية خاصة في مسارها الصحيح؛ مثل فرانز بووز، إدوارد سابير، ليونارد بلومفيلد وزليج هاريس.

ولئن ارتبط المنعرج اللساني في النصف الأول من القرن العشرين بدو سوسير وجاكوبسون، فإن المنعرج الذي تشكلت ملامحه في النصف الثاني من هذا القرن يرتهن إلى العالم الأمريكي نعوم تشومسكي بداية مع صدور كتابه "البنى النحوية"؛ هذا المنعرج كان ثورة على نمط الدراسة السائد بقيادة بلومفيلد والقائم على مبدأ التجريب والسلوك، ومن هنا كانت ثورة تشومسكي[1] على السلوكيين وعلى أنماط التحليل اللغوي السائد آنذاك، فقدّم مجموعة من الفرضيات والتصورات والآليات للتحليل اللغوي والتي تطورت لتشكل نظريات قائمة بذاتها. وهذا ما سنتطرق له في مبحثنا هذا.

[1] أفرام نعوم تشومسكي Avram Noam Chomsky لساني أمريكي من عائلة روسية يهودية متطرفة، ولد سنة 1928، درس بجامعة بنسلفانيا الفلسفة واللسانيات والرياضيات، وحصل على الماجستير في "علم الفونيمات الصرفي للعبرية الحديثة" عام 1955. عيّن أستاذا للسانيات بمعهد ماساتشوست التكنولوجي أين تدرس الرياضيات والمنطق واللسانيات وعلم النفس والترجمة الآلية./ ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.5، 2002م، ص.202.

## 1- الأسس الفكرية والإبستيمولوجية لنعوم تشومسكي:

سبق أن ذكرنا أنّ نعوم تشومسكي من عائلة يهودية متطرفة، على غرار العائلات اليهودية المتعصبة التي تفرض على أبنائها تعلم العبرية. بدأ تشومسكي في مرحلة مبكرة جدا من تنشئته في الاهتمام باللغة، في كنف عائلته؛ فقد « تعلم شيئا من علم اللغة التاريخي على يد والده الذي كان أستاذا للغة العبرية»[1]، لذا يمكن القول إنّه استهل طريقه في اكتشاف علم اللغة مع والده، حيث جعل موضوع دراسته للماجستير حين بلغها حول اللغة العبرية الحديثة.

وكانت بداية التحصيل المعرفي عند تشومسكي في مجال اللّغويات، على يدي أستاذه زليج هاريس الذي كان من الأوائل الذين رسموا له طريقه البحثي، والذي عُرف في هذه الفترة بأنّه أحد أعمدة علم اللغة الأمريكي ومعه بدأت تتشكل معالم الفكر التحويلي في مرحلة مبكرة. فلقد كان لهاريس في هذه الفترة آراء وتصورات حول اللغة شدّت اهتمام تشومسكي، الذي «تمسك ... بفكرة هاريس الأساسية وبلومفيلد من قبل أيضا أنّه من الممكن وصف النحو دون اللجوء إلى المعنى.»[2]، أي يمكن دراسة النحو واستخلاص النتائج دون أن نولي أهمية للمعنى، وهذه الفكرة كانت شائعة عند اللغويين الأمريكيين في النّصف الأول من القرن العشرين.

كما يعتبر هاريس أحد أبرز العلماء الذين استعانوا بالرياضيات في معالجة وتحليل اللغة، حيث إنه «عالج التحليل النحوي بتصنيف المورفيمات في مجموعات تشبه بعضها بعضاً... والنقطة التالية عند تشومسكي هي أكثر النقاط جدّة فهو يرى أنّ الرموز الجبرية التي استعارها من هاريس تنطوي على ادّعاء تجريبي قوي حول الخصائص النحوية

[1] التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، دار الوعي، الجزائر، 2015م، ص. 52.

[2] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 313.

للغات الإنسانية.»[1]، فقد أفاد هاريس تشومسكي في كثير من آرائه؛ ذلك لأن هناك الكثير من التقاطعات بين توجهات فكرَيْ الرجلين سواء في مجال الدراسات اللغوية أو اهتماماتهم بمجال الرياضيات أو حتى الرؤى السياسية لكليهما.

وأهم الأفكار التي تبناها تشومسكي عن شيخه –على حد تعبير عبد الرحمن الحاج صالح– هي إجراءات الكشف والقواعد التحويلية، لكن « بينما أراد هاريس أن يدرس إجراءات الكشف Procedures Discovery التي بمساعدتها يستنبط النحو من المادة اللغوية للنص المقدمة، عدّ تشومسكي ذلك غير ممكن، ووضع المطلب الأصعب بإجراءات التقويم.»[2]. كما أنّ هاريس كان قد طوّر « مفهومي الجملة النواة والتركيب المحول، اللذين تبنّاهما تشومسكي فيما بعد وأكّد أنّ ثمة تشابها كبيرا بين اللغات على مستوى الجمل النواة واختلافاً نسبيا على مستوى الجمل المحولة.»[3].

فالتحويل لم يكن طفرة مع تشومسكي ومن خالص إبداعاته ولم يقم بالتأصيل له، وإنما سبقه إلى ذلك علماء وهذا من سنن العلم، وقد أخذ تشومسكي ممن سبقه ومن نتائج الدراسات اللغوية سواء في أمريكا أو أوروبا، فقد استفادت النظرية التوليدية التحويلية من « النتائج التي توصل إليها النحو التقليدي والنحو الوصفي فأخذت نقاط القوة منهما.»[4].

وتشومسكي نفسه يذكر هذا التأثر ويقرّ به؛ فيقول: «لقد استفدت أثناء فترة هذا البحث من المناقشات الكثيرة الطويلة مع زليك هاريس، فكثير من آرائه ومقترحاته

---

[1] جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر.: مُحَمَّد زياد كبة، مطابع الملك سعود، الرياض، 1997م، ص.144.

[2] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 277.

[3] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص. 200.

[4] المرجع نفسه، ص. 203.

دخلت نصوص هذا الكتاب وفي الذي استندت إليه.»[1]، ويقصد هنا الفترة التي قضاها في جامعة بنسلفانيا والتي كانت بداية احتكاكه مع أستاذه والتي سبقت إصدار كتابه البنى النحوية، متطرقا فيه للنحو التحويلي وقضاياه، هذه المسائل كانت قد أثارت اهتمام هاريس وقبله فون هومبولت.[2] وقد تأثر تشومسكي بفكرة التحويل فكانت محور دراسته في هذا الكتاب مطورا إياها فبلغ بها مستوىً لم تبلغه مع أستاذه هاريس، إذ ينبغي التنويه هنا إلى أنّ هناك فروقا واضحة بين التحويل عند تشومسكي ولدى أستاذه هاريس.[3]

وفي هذه المرحلة من البحث عند تشومسكي –في جامعة بنسلفانيا– احتك بعَلَم من أعلام الفكر اللغوي؛ و هو رومان جاكوبسون، الذي كان له بالغ الأثر في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث يقول تشومسكي عن هذه الشخصية «شخصيا تعلمت الكثير من هذه البنيوية الأوروبية ومن جاكوبسون على وجه الخصوص فقد كان أستاذي وهو صديق كبير أيضا، ولست في حاجة إلى أن أذكر كيف أنّ مساهماته تظل أساسية.»[4].

ومعلوم أنّ جاكوبسون هو أحد أعلام الفكر البنيوي وواحد من أهم المنظرين في مجال علم اللغة في الجانب الوظيفي منها، كما أنّه من مؤسسي مدرسة أو حلقة براغ، ونقطة التقاء جاكوبسون وتشومسكي هي اهتمامهما بالكلّيات اللغوية؛ حيث اهتم رومان جاكوبسون بالكلّيات الصوتية، حيث «يذكر تشومسكي مثالا على ذلك نظرية ر. ياكوبسون للسمات الفارقة الكلية مادية في صورة 12 زوجاً من السمات تختار منها

---

[1] نعوم تشومسكي، البنى النحوية، تر.: يؤيل يوسف عزيز، منشورات عيون، الدار البيضاء، د. ط.، 1987م، ص.ص. 12، 95.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 131. إلى ص.134.

[3] ينظر: نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر.: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط.2، 2005م، ص. 16.

[4] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 330.

لغات العالم سمات معينة لبناء نظامها الفونيمي»[1]، فالسمة الفارقة أو الصفة التمييزية هي واحدة من الكليات الصوتية التي نادى بها رومان جاكوبسون، وفي كل لغات العالم في نظامها الصوتي تحوي على الأقل عددا من الصفات التمييزية من الاثنا عشر زوجا التي حددها جاكوبسون. ويعد اهتمام تشومسكي الأساس في مجال الكليات؛ من خلا التركيز على الكليات النحوية والبحث في الظواهر النحوية المشتركة بين الألسن البشرية بغية الوصول إلى نحو كلي عالمي يجمع هذه الألسن.

لم يكن فكر تشومسكي دائما نابعا من تتبع أثر أساتذته وتطوير أفكار الدراسات السابقة، وإنما كان في أحايين كثيرة ثورة على المفاهيم السائدة آنذاك، وأهم النظريات التي كانت مسيطرة في هذه الفترة هي النظرية السلوكية، فغيّر تشومسكي وجهة اللسانيات تغييرا جذريا محدثا قطيعة مع معظم مبادئ النظرية السلوكية، فتشومسكي يرى «أنّ تجارب السلوكيين من أمثال: بلومفيلد Bloomfield وبياجيه Piaget، وعلماء النفس من أمثال: واطسون Wattson وسكينر Skinner وغيرهم، هي تجارب خادعة، لأنها بعيدة عن الاقتباسات العقلية وأنّ ما أجراه علماء المناهج التجريبية على الأطفال وما توصلوا إليه من نتائج تؤكد قدرة الأطفال على التمييز بين الأصوات.»[2].

ويعد السلوكيون أصحاب منهجٍ تجريبي قائم على مبدأ مثير واستجابة، ومنه «فالكلام الإنساني إذن في نظر السلوكيين ما هو إلا صورة من السلوك الإنساني التي يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة، وأنّ الكلام غير المسموع ما يلبث أن يتحوّل إلى كلام مسموع.»[3]، ومن هذا القول يمكن أن نستخلص نقاطا مهمة تتمثل في أنّ كلام الإنسان مثل باقي سلوكاته، وهو كأي ظاهرة طبيعية يمكن ملاحظتها، وبالتالي يمكن

[1] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 330.

[2] نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، ص. 16.

[3] المصدر نفسه، ص. 63.

التجريب عليه؛ إذن اللغة عندهم لا تختلف عن أية ظاهرة طبيعية أخرى، فهي بذلك تخضع لمبدأ مثير واستجابة.

هذه الثورة على السلوكية لم تكن مجرد قطيعة مع تصورات هذا التيار وتوجهاته، وإنما امتد الاختلاف بين التوجهين التوليدي والسلوكي إلى حد أعمق من ذلك، حيث مسّ أسس ومنطلقات كل فكر من هذين الفكرين، حتى ولو أنّ موضوع الدراسة لتشومسكي وبلومفيلد هو اللغة، لكن توجه كلّ منهما يعاكس الآخر سواء في مفهوم هذا الموضوع أو طريقة معالجته وتحليل ظواهره، فالسلوكيون انتهجوا النهج التجريبي بخلاف التوليديين الذين تبنّوا النهج العقلي، ويرى تشومسكي أنّ «الصراع بين الاتجاه التجريبي والاتجاه العقلي طويل الأمد، وأنّ التجريبيين يذهبون إلى أنّ المصدر الأساسي للمعرفة هو التجربة، وأنّه ليس هناك شيء اسمه العقل فهم ينكرونه تماما، ومن أهم أنصار هذا الاتجاه التجريبي العالم الإنجليزي لوك (Locke) ... أما العقليون فهم يرون أنّ العقل أو العلة هي المصدر الأساسي للمعرفة اللغوية ومن أشهر الفلاسفة العقليين ديكارت (Descart).»[1].

هذا التيار الفلسفي العقلي تبناه تشومسكي، فالفلسفة عموماً كانت أولى العلوم التي تشرب منها وأفاض البحث فيها، هذا لأنه كان قد ناقش رسالته في الدكتوراه في مجال الفلسفة، ومن هنا كان عليه اتباع مذهب أو تيار فلسفي يختاره عن دراية وخبرة ليخدم آراءه اللغوية، لذا «حيثما ينظم تشومسكي نحوه التوليدي في حوار متعلق بتاريخ الفلسفة بين العقلانية والتجريبية ينحاز بوضوح إلى العقلانية، ويمارس نقداً حاداً

[1] نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، ص. 65.

للتجريبية، فقد جذبه إلى العقلانية بجلاء أنّه يُعترف فيها بخصائص الفهم الإنساني (في مقابل الظواهر الأخرى للمادة) وتفترض فيها أفكار غريزية.»[1].

إنّ مبدأ الإنتاجية في النظرية التوليدية التحويلية يتطلب توفر الجانب الإبداعي والحدسي لدى المتكلم، الذي ينتفي حضوره في الاتجاه التجريبي؛ فالإبداع والحدس معطيات ميتافيزيقية غير قابلة للتجربة، عكس العقلانية التي تعترف بخصائص الفهم الإنساني وبسمات الإبداعية التي يتفرد بها الإنسان عن باقي الكائنات، ومنه فإن «استخدام المظهر الإبداعي لاستعمال اللغة حجة رئيسة لإثبات إحدى النتائج الأساسية في الفكر الديكارتي، وهي أنّ النوع البشري يختلف أساسيا عن أي شيء آخر في العالم المادي»[2].

فالشيء الذي يميّز الإنسان عن باقي العالم المادي هو ملكة النطق والعقل، إذ يمكن استعمال التجربة لبعض السلوكات الإنسانية وربما يكون المنهج التجريبي هو المنهج الوحيد للدراسة، لكن لا يمكن أن نستعمل نفس وسائل دراسة هذا العالم المادي لندرس الكلام أو آلية إنتاجه في العقل، فحتى لو نجحنا في تطبيق هذه الوسائل ستكون في نطاق محدود وتكون النتائج قاصرة ومنقوصة.

ويبدو أنّ تشومسكي أقام علاقة خاصة مع الفلسفة العقلية والديكارتية خاصة، وحاول ربط نظريته التحويلية بالإرث اللغوي المؤسس على التيار الفلسفي العقلي، وهنا يبرز «بصفة خاصة نحو بور رويال الذي قام على أسس الفلسفة العقلية للفيلسوف الفرنسي ديكارت في القرن السابع عشر الذي ردّ المعرفة الحقيقية للعقل مؤكداً الأفكار الفطرية والمبادئ العامة، وبرز كذلك دور المفكر الألماني فون هومبولت الذي عدّه

---

[1] جرهارد هلبش، تطور علم اللغة منذ 1970، تر.: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط.1، 2007م، ص. 130.

[2] نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، تر.: حمزة بن قبلان المزيني، ط.1، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1990م، ص. 16.

تشومسكي صاحب فضل كبير في ربط اللغة بالعقل، فقد كانت فكرة التوليد واضحة عنده ويدخل كذلك نحو بانيني كما ذكر تشومسكي ...»[1].

الملاحظ في فكر تشومسكي أنّه قلّص المسافة بين الفلسفة وعلم اللغة، مستعينا بدرايته الكبيرة بالفلسفة وبجملة من الأفكار والنتائج التي وصل إليها سابقوه ممن نهجوا نهج العقلانية، وقد تجسدت خلاصة العلاقة بين النظرية التوليدية التحويلية والفلسفة العقلانية الديكارتية من خلال «نشر تشومسكي أثره الطريف (اللسانيات الديكارتية) وفيه حاول أن يقيم علاقة تناظر بين مبدأ الطاقة التوليدية ومقولات الفلسفة الديكارتية باعتبار أنّ اللغة تستند إلى أبنية دلالية وأبنية صوتية (فيزيائية ) والعنصر المنظم لهما هو علم التراكيب أي النحو.»[2]. والملفت أنّ تخصص تشومسكي في الفلسفة في مراحل متقدمة من تحصيله العلمي جعله يدرك أيّ المداخل أنفع له في الدراسات اللغوية، فحين نتأمل آراء تشومسكي وفرضياته نجده يصرف جانبا كبيرا من العناية بالفلسفة العقلية.

ولعل اهتمام تشومسكي بالفلسفة العقلية لتبرير الجانب الإبداعي والإدراكي لدى الإنسان في اللغة هو ما دفعه إلى الاستعانة بعلم النفس، الذي وقف منه نفس المسافة من الفلسفة، وفيما ذهب إليه في هذا المقام أنّ «حدود اللسانيات وعلم النفس، وهما موضوعان لا أميّز بينهما، أي أنني أنظر إلى اللسانيات (أو على وجه الدّقة تلك الجوانب من اللسانيات التي أهتم بها هنا) على أنّها ذلك الجانب من علم النفس الذي يهتم بالمظاهر الخاصة لهذا الموضوع ... وأودّ التأكيد هنا أنني أدخل جوانب كثيرة من الفلسفة في هذا الإطار.»[3].

---

[1] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 329.

[2] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط.3، 2009م، ص. 27.

[3] نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ص. 19.

والملاحظ في هذا الطرح أنّ تشومسكي يدرج اللسانيات أو على الأقل الجوانب التي يهتم بها تحت علم النفس، بل حتى جوانب من الفلسفة، فحدود اللسانيات وعلم النفس والفلسفة تتماهى في النظرية التوليدية، ولعلّ ما دعاه إلى ذلك هو اهتمامه بمبدأ التحويل في اللغة والقدرة الإبداعية لدى المتكلم، حيث إنّ الإنسان يستطيع إنتاج جمل وتراكيب لم يسمعها من قبل، وهنا يحوّل تشومسكي موضوع دراسة اللغة من الحسي (المسموع و المكتوب) إلى العقلي وآلية إنتاج هذه العبارات وكيفية اشتغال هذه القدرة في ذهن الإنسان، من هنا كانت ضرورة الاستعانة بعلم النفس الإدراكي لتفسير الكثير من التصورات والفرضيات التي طرحها تشومسكي، ومع كل تطور وفي كل مرحلة من مراحل هذه النظرية تزداد مساحة علم النفس الإدراكي وتزداد أهميته لتفسير الآراء والفرضيات الجديدة التي كان تشومسكي يقدمها في كل مرحلة من مراحل نظريته.

وإذا تمعّنا في الأسس التي اعتمدها تشومسكي لصياغة معالم تصوره التوليدي، نلفيه يعتمدعلى علم الأحياء؛ وذلك لاعتقاده بأنه كفيل بتقديم إجابات مقنعة حول الكثير من الافتراضات اللغوية، ففي «علم أحياء الجزيئات Molecular Biology أي في الدراسة التي تنشد معرفة نوع من الأنواع العضوية التي يمكن أن تتطور في ظروف الحياة على الأرض ولماذا، وهي الأنظمة التي تتطور في نهاية الأمر بسبب المبادئ المادية، ومن المؤكد أن نفترض أنّ كل خصيصة لا بدّ أنّه قُصد إلى انتقائها قصدا.»[1].

ويجب التنويه هنا إلى أنّ تشومسكي وفي معرض حديثه عن علم أحياء الجزيئات يشير إلى نظرية التطور والانتقاء الطبيعي، هذا الطرح يتّضح أكثر في مقام آخر عندما يقول: «لنلتفت إلى بعض التكهنات عن التطور الإنساني، فمن المحتمل أنّ تغيّراً بسيطا حدث عند نقطة معينة في تطور النوع الإنساني قبل مئات الآلاف من السنين، أي أنّ تغيراً بسيطاً مفاجئاً حدث في خلايا الكائنات التي سبقت وجود الإنسان، وحسب

[1] نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ص. 233.

قوانين الطبيعيات التي لم يتيسر فهمها بعد أدى هذا التغير البسيط إلى تمثيل عمليات (اللانهائية المتمايزة) في العقل/الدماغ، وهذه الخاصية أي التميز غير النهائي هي المفهوم الأساس في اللغة.»[1]، ويبدو أن تشومسكي في هذا المقام يحاول تفسير قدرة الإنسان الإبداعية، ولانهائية الجمل عند المتكلم وفق نظرية التطور أو الانتقاء الطبيعي.

وعبر ما سبق ذكره، تتجلى شخصية تشومسكي الموسوعية، فهو فيلسوف وسياسي وعالم رياضيات وعالم نفس وعالم لسانيات، وتكمن براعته في تمكنه من مزج أكثر هذه المعارف واستخلاص المفيد منها، فقد استعان بالفلسفة مستفيدا من أهم اتّجاهاتها، كما اعتنى بالدراسات السابقة واطّلع على أهم نتائجها، وكذا دراسات معاصريه من علماء اللّغة سواء في أمريكا أو أوروبا أمثال أعمال بور روايال، فون هومبولت، جاكوبسون وهاريس، واستفاد أيضا من الرياضيات وعلم النفس الإدراكي وعلم الأحياء، فكانت هذه العلوم والنتائج كلّها مناهل لنظرية النحو التوليدي التحويلي على مختلف فترات تطورها.

## 2- مناهج البحث اللّغوي عند تشومسكي:

اعتمد تشومسكي في دراسته للغة على مجموعة من الوسائل والمناهج، والتي حاول عن طريقها تكشّف الظواهر اللغوية وتفسيرها ونظم قوانينها.

### 2-1 المنهج الوصفي:

أوّل هذه المناهج هو المنهج الوصفي، ليس لأنه الأكثر حضورا في أبحاث تشومسكي فقط ولكن لأنّه قريب عهد بأهم فترة من فترات هذا المنهج الذي كان طاغيا ومسيطرا في الدراسات اللغوية لهاته الحقبة، إضافة إلى أنّه عاصر أهم أعلامه سواء في أوروبا أو أمريكا، ومنهم من احتك بهم وأخذ عنهم، لذا كانت بداية «علم اللغة التحويلي التوليدي بوصفه جزءاً من علم اللغة الوصفي التزامني وظلّ هذا هو اهتمامه

[1] نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ص. 252.

الأساسي.»[1]، هذا المنهج الذي يعتبر من الإرث البنيوي بحيث أعطاه تشومسكي حيزا مهما من دراسته، فقد «وجد في علم اللغة الوصفي مناهج متطورة، يمكن أن يفيد منها على أنّها نقطة انطلاق لبحثه الخاص و من ذلك بوجه خاص مفهوم البنية.»[2].

برغم أنّ التوليديين كان عليهم تسخير المنهج الوصفي وتقديم مساحة واسعة له في تحليل الظواهر اللغوية، إلّا أنّ هؤلاء قدموا « هدفا جديدا للبحث اللغوي يتجاوز مجرد الوصف للمادة المدروسة إلى تفسيرها، إضافة إلى كونها لفتت الانتباه إلى أهمية المتكلمين السليقيين كما هي موجودة في أذهانهم، وليس كما ينطقونها بالفعل.»[3]. ويتجاوز اختلاف التوليديين والبنيويين حول الوصف إلى أعمق من ذلك، حيث يصل إلى مفهوم وماهية المادة الموصوفة؛ فتشومسكي وغيره من اللسانين التوليديين «يعدّون اختلاف مفهومهم في الكفاية عما يعدونه مفهوم سوسير الجامد للغة بوصفها خزانة لغوية يكمن في الجانب غير المحدود لمعرفة المتكلم السليقي للغته، وهو ما يميّز أيضا إبداعية اللسانيات التوليدية من الهدف التصنيفي المحدود للبلومفيلديين.»[4].

فبخلاف الوصفيين التقليديين لم يكتف تشومسكي بالكفاية الوصفية، فقد اعتبرها مرحلة ممهدة وسابقة للكفاية التفسيرية، إذ اعتبر أنّ الوصف الذي يستخدمه يتجاوز ذلك الوصف الذي يعكس "طرائق الاكتشاف"، بل ويعارض وصف التحويلات ذلك المفهوم للوصف ويتجاوزه.[5] ويتولى النّحو التوليدي أيضا تخصيص وصف بنيوي مناسب لكل ائتلاف من هذه الائتلافات، وكل اختلاف في بنية الائتلاف المدروس ينبغي أن يظهر على شكل اختلاف في الوصف البنيوي المرتبط

---

[1] ر. هـ. روبنز، موجز علم اللغة في الغرب، تر.: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، 1997م، ص. 362.

[2] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 313.

[3] مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط.1، 2004م، ص. 11.

[4] المرجع نفسه، ص. 49.

[5] ينظر: بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 320.

بتلك البنية.[1] لكن من المهم أن ننبه هنا إلى أنّ التوليديين لا يصفون جملا مدونة من المادة اللغوية والتي تكون موجودة بالفعل؛ أي تكون قد استعملت كتابة أو لفظا، بل يفترضون جملا يمكن للمتكلم المستمع المثالي إنتاجها عن طريق التوليد حتى وإن لم يسمعها أو لم يستعملها قبلا؛ أي إنّ وصف المادة يكون باعتبار ما سيقال، وطريقة إنتاجها في ذهن المتكلم ومن ثمّ استنباط القوانين التي تحكم هذه القدرة.

وليتحقق هذا المطلب وللوصول إلى النتائج المرجوة كان لزاما على تشومسكي الانتقال من الكفاية الوصفية إلى الكفاية التفسيرية، بحيث «يتحدث اللسانيون عادة عن ثلاثة أنواع من الكفاية هي الكفاية في الملاحظة والكفاية في الوصف والكفاية في التفسير، وتأخذ هذه الكفايات ترتيبا يبدأ بالأولى التي تعدّ في أسفل السلم، ...، وبينما تكتفي بعض المدارس اللسانية بالكفايتين الأولى والثانية، يصرّ تشومسكي على أهمية الكفاية التفسيرية، بل إنّه يرى أنّها أهمّها على الإطلاق.»[2].

ولعلّ ما دعاه إلى الانتقال إلى التفسير هو قصور المنهج الوصفي التقليدي في تعليل الكثير من فرضيات الفكر التوليدي وعدم نجاعته في تبرير الإبداع والحدس لدى المتكلم، ومن آراء تشومسكي في هذا الشأن: «أنّ النظرية أشدّ ما تكون بساطة إلى حد كبير، فهي قائمة على عدد قليل من المبادئ العامة نوعا ما يجب أن يكون كافيا لتحصيل نتائج أنظمة القواعد المعقدة ... ويعكس هذا التغير اللافت للنظر في طابع الأعمال الحديثة صورا من التطور هامة جداً في اتجاه الكفاية التفسيرية.»[3]، إذًا فالانتقال من الوصف إلى التفسير كان ضرورة في النظرية التوليدية وذلك لتفسير العلاقة

---

[1] ينظر: مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص. 85.

[2] مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص. 47.

[3] نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر.: مُحَمَّد فتيح، دار الفكر العربي، ط.1، القاهرة، 1992م، ص.275.

القائمة والممكنة بين الملكة اللغوية والوعي الفعلي والإنجاز اللغوي.[1] فتشومسكي بهذا التصور يتجاوز حدود الوصف الشكلي الذي يهدف إلى التصنيف والترتيب متجاوزا إياه إلى التفسير والتحليل والتعليل، ومن ثمة استخلاص القوانين العامة للظاهرة اللغوية.

ووفق ما سبق ذكره في هذا الطرح يمكننا القول: إنّ الاختلاف الجوهري في ممارسة المنهج الوصفي بين التوليديين والبنيويين هو أنّ تشومسكي تجاوز الكفاية في الملاحظة والكفاية في الوصف – أي تجاوز حدود دو سوسير في ذلك–، إلى الكفاية في التفسير من أجل تبرير وتعليل الظاهرة اللغوية، إذ «لم يعد الهدف وصف المادة اللغوية التي يجمعها الدارس، بل صار تفسيرا يقصد إلى اكتشاف ما يمكن وراء الظاهر الذي تمثله هذه المادة اللغوية.»[2].

**2-2 المنهج الاستنباطي:**

هو أحد أهم المناهج ليس فقط عند التوليديين، ولكن لأي نشاط علمي تنظيري يريد أن يتخطى «هدف التصنيف فيسعى إلى وضع نظريات عامة أو نماذج فرضية استنباطية من خلال عدد محدود من الملاحظات أو الاختيارات، وتهدف هذه النظريات إلى تحليل المعطيات المتوافرة وتفسيرها، إضافة إلى ذلك أنّها تلتزم في الحقيقة بتكهن معطيات جديدة من خلالها»[3]، ذلك أنّ من مقتضيات بناء نظرية علمية وصف ظاهرة معينة بدقة والتوسع في معطياتها والتعبير عنها بصورة فكرية، أو تقارب هذه المرحلة من النشاط العلمي التصنيفي، إذ تقتضي وصف المعطيات وترتيب عناصرها، مما

---

[1] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2009م، ص. 96.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط.1، 2009م ص. 110.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللّغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط.2، بيروت، لبنان، 1986م، ص. 93.

يساعد بالتالي على وضع الفرضيات الملائمة لتفسيرها، بحيث يجب الإتيان بأكبر عدد ممكن من الأدلّة لإقرار هذه الفرضيات، وهذا الاتجاه نلاحظه إلى حدّ كبير في النظرية التوليدية التحويلية.[1]

فاهتمام تشومسكي بقدرة المتكلم على إنتاج جمل لا نهائية استوجب أن تعتمد النظرية التوليدية التحويلية على «النهج الاستنباطي في التحليل أي تحلِّل اللغة عن طريق وضع الفرضيات التي تفسر القضايا اللغوية الممكنة ملاحظتها والتي تدرس العلاقات القائمة في ما بينها.»[2].

إنّ طبيعة البحث تتطلب مرونة في اعتماد المناهج، فتشومسكي ولضرورة البحث اعتمد على المنهج الاستنباطي هذا؛ لأنّ تصوراته كانت ذات توجه عقلاني يستوجب فرضيات صورية يمكن البرهنة عليها في الواقع، فهو يعتبر اللغة ظاهرة ذهنية واكتسابها يكون بواسطة قدرة فطرية.

### 3- الدّرس اللّساني عند نعوم تشومسكي:

إذا أردنا تصنيف الاتجاهات اللسانية الغربية، فإنّه يمكننا الجزم أنّ الاتجاه التوليديّ التحويليّ يعدّ أحد أهم ثلاثة اتجاهات في الدرس اللساني الغربي الحديث، وقد احتكر هذا الدّرس النصف الثاني من القرن العشرين بما قدّمه من تصورات لم يستطع الباحث في حقل اللّغة التملص منها.

وقد كانت سنة 1957م، تاريخ صدور كتاب "البنى التركيبية"، نقطة تحول فكري ومنهجي، حيث يعد مفهوم تشومسكي للغة هو الفكرة الأساس، إذ يرى أنّ اللغة هي «مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل، كل جملة فيها محدودة في طولها، قد

[1] ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللّغة العربية، ص. 94.

[2] المصدر نفسه، ص. 96.

أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر ...»[1]. هذه الميزة الإنتاجية في اللغة مثّلت طرحا جريئا من تشومسكي في ظل الفكر السائد آنذاك، فالقول بأنّه يمكن من عدد محدود من العناصر إنتاج عدد لا نهائي من التراكيب، يمكّن المتكلم من تأليف عدد لا محدود من الجمل، فالطفل يمكنه استعمال وفهم جمل لم يسبق له أن سمعها، هذه السمة التي تميز الإنسان عن الحيوان سماها تشومسكي القدرة، فكلّ متكلم مستمع مثالي تمكِّنه هذه الميزة من استنطاق اللغة بعدد لا نهائي من التراكيب بعدد محدود من الفونيمات.

يحيلنا هذا إلى مبدأ التوليد الذي هو الهدف الأساس في التحليل اللغوي، إذ إنّ «للغة ما (ل) هو الفصل بين المتواليات القواعدية التي هي جمل في اللغة (ل) والمتواليات غير القواعدية التي ليست جملا في اللغة (ل)، ودراسة بنية المتواليات القواعدية، فيكون نظام القواعد للغة (ل) وسيلة لتوليد جميع المتواليات القواعدية للغة (ل)، وعدم توليد أية من المتواليات غير القواعدية.»[2]. نستخلص من القول أنّ صحة وبطلان صياغة التراكيب المولدة يخضع إلى معيار خاص بهذا اللسان المراد البحث فيه، ويُطلق «مصطلح النحو التوليدي Generative Grammar على (طائفة من القواعد التي تحدد أنواعا مختلفة من أنظمة اللغة)، وبعبارة اصطلاحية أدق هو (طائفة من القواعد التي تطبق على معجم محدود من الوحدات فتُولد مجموعة (إما محدودة أو غير محدودة) من الائتلافات.»[3].

وقد تأسس هذا النموذج على مدار ثلاثة مراحل، حيث شرعت التوليدية في تقديم تصورها الأولي مع النموذج الأوّل الذي يعد نموذجا بسيطا مستوحى من نظرية شانون التواصلية عُرِف أنّه «يبحث بعمليات ماركوف A .A. Markov (سمي باسم عالم الرياضيات الروسي P.P ماركوف [1856-1922])، أي أنه آلة ذاتية الحركة ذات أحوال

[1] نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص. 17.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] مُحَمَّد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص. 84.

كثيرة نهائية (محدودة).»[1]. فمن متطلبات النظام القواعدي أن يكون محدودا، ومن هنا كان هذا التمثيل؛ إذ يقول تشومسكي: «لنفرض أنّ عندنا جهازا يمكن أن يكون في أيّة حالة من عدد محدود من الحالات الداخلية المختلفة، ولنفرض أنّ هذا الجهاز يتحوّل من حالة إلى أخرى عن طريق توليد رمز من الرموز (لتكن كلمة من الكلمات الإنجليزية)، فإحدى هذه الحالات هي الحالة الأولى: لنقل إن الجهاز يبدأ في الحالة، ثم يسير في متوالية من الحالات (وينتج كلمة كلما انتقل من حالة إلى حالة أخرى) حتى ينتهي في الحالة الأخيرة.»[2].

إذا فقواعد التحويل في نموذج تشومسكي الأوّل تتضن ثلاثة أجزاء:[3]

أ_ جزء تركيبي يعطى منذ البداية وفق المخطط:

جملة ⟵ 1 مجموعة اسمية (الاسم ولوازمه) + مجموعة فعلية.

ب_ جزء تحويلي: الذي يخضع التسلسل المحدد لتحويل التقليب الإجباري (التبديل).

ج_ جزء مورفو فونيمي الذي يجري التعديلات اللّازمة ويعطي التسلسل جانبه الصوتي النهائي.

ولما كانت عيوب هذا النموذج الأول لها وزنها انتقل تشومسكي إلى نموذج ثان، وهو نموذج «المكونات التركيبية Constituents structure أو تركيب أركان الجملة، إذا أردنا استعمال مصطلح تشومسكي تتشابه عند المقارنة مع عمل الأقواس Bracketing في الرياضيات أو المنطلق الرمزي. فمثلا المعادلة التالية:

ع (س + ص)، نجد أنّ عملية الجمع لابدّ أن تتم أوّلا قبل عملية الضرب التي تقوم بها بعد ذلك، أما إذا كانت المعادلة على الصورة الآتية: ع × س + ص، فإنّ عدم

---

[1] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 315.

[2] نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص. 26.

[3] ينظر: Christian Aylon&Paul Fabre, Initiation à la linguistique, édition Mehdi, Tizi-ouzou, 2eme édition, 2012, p.20

وجود الأقواس يعني أن عملية الضرب تسبق عملية الجمع كما لو كانت هذه المعادلة على الصورة الآتية: ع + (ص × س)، وبناء على ذلك فإن العمليات التي سيتم بها الجمع والضرب في مثل هذه المعادلات ستؤدي إلى اختلاف النتائج التي نحصل عليها.»[1].

هذا النموذج مثل النموذج الأول لم يخل من الانتقادات، التي تم تداركها من خلال النموذج الثالث «نموذج التحويل model Transfrmations ذي النظام القاعدي المدمج، والتحويلات في هذا النموذج ليست علاقات متناسقة بين جمل جاهزة بل هي قواعد تحول سلاسل إلى سلاسل أخرى، وإذا طبقت تحويلات إجبارية فقط فإنّه تنشأ جمل بسيطة جاهزة تسمى الجمل النواة.»[2].

يرتكز التفكير اللغوي عند تشومسكي بخاصة في تحديد موضوع النظرية اللغوية – اللغة من حيث هي مجموعة محدودة من العناصر تنشئ مجموعة لا نهائية من التراكيب–، إضافة إلى نظام القواعد الذي يحكم هذا الموضوع فيحدد نحوية الجمل ويعد المعيار الأساس في السلوك اللغوي، على أن هذا النظام كذلك يمتلكه كل متكلّم مستمع مثالي.

تتسع دراسات تشومسكي لتشمل علوما شتّى، فقد طوّر الدرس اللساني وأثرى مكتبته بمؤلفات في مختلف قضايا اللغة، كما كتب في الفلسفة وعلم النفس والسياسة وعلم الاجتماع حتى نكاد نجد بصماته حاضرة في كل العلوم الإنسانية، ومن الصعب حصر دراسات نعوم تشومسكي بين دفتي كتاب فما بالنا بمبحث، فهو نموذج للباحث الموسوعي الذي لم يجف قلمه منذ ما يقارب السبعين سنة.

[1] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر.: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.1، 1985م، ص. 117.
[2] بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ص. 318.

# الفصل الثّالث

## الدراسات اللغوية العربية الحديثة، المنطلقات والمناهج

أولا: تمّام حسّان.

ثانيا: ميشال زكريا.

ثالثا: أحمد المتوكّل.

**توطئة :**

تعرضنا في الفصل السابق إلى جملة من النماذج اللسانية التي أسّست للسياق المعرفي والإطار النظري الذي تنهض عليه اللسانيات الغربية. ولذلك ارتأينا في هذا الفصل –تماشيا مع النسق المنهجي للأطروحة– أن نبرز طبيعة المعالجة اللسانية التي ارتهنت إليها المقاربات اللسانية العربية.

وعليه، عمدنا إلى اختيار جملة من النماذج اللسانية العربية، التي أفرزها عدد من الدارسين الذين اتخذوا مواقف متباينة من الوضع اللساني الحديث، نورده على النحو الآتي:

- موقف مُؤَسَّس بنَاء على موقع الدرس اللغوي العربي القديم في الثقافة اللسانية العربية الحديثة، الذي انقسم إلى ثلاثة تيارات متباينة، اتضحت ملامحها من خلال التيار المتعصب للتراث من جهة، وآخر رافض له، وتيار توافقي اتخذ موقفا وسطيا بين التراث والحداثة.
- موقف انتصر لنماذج المعرفة اللسانية الغربية وتجاوب معها.
- موقف آخر التفت إلى الاجتهادات اللغوية التي قدّمها أعلام الدراسة اللسانية العربية الحديثة، ومدى إسهامها في إثراء الدرس اللساني الحديث، سواء من حيث المحاولات التنظيرية أم تطوير أفكار وآراء اللغويين العرب القدامى أو تصورات علماء الدرس اللساني الغربي الحديث.

بناء على هذه المواقف الثلاثة، وقع اختيارنا على كوكبة من علماء هذا العصر كانت بصمتهم واضحة في الدراسات اللغوية الحديثة، هم:

- تمام حسان
- ميشال زكريا
- أحمد المتوكل

## أوّلا– تمام حسّان:

عَرَفَ الدّرس اللّغوي العربيّ القديم درجة عالية من الوعي ومستوى عميق من المعالجة أفضى إلى تأسيس جملة من المقولات اللغوية المركزية، التي كانت ولا تزال بمثابة روافد مرجعية أساسية للسانيات العربية الحديثة. وقد كان "تمام حسان"* أحد أبرز الدارسين العرب الذين ساهموا في توفير سياق معرفي لساني يتسم بأصالة مواقفه اللغوية وحداثة معالجته للقضايا الألسنية.

ولذلك، شغلت هذه الشخصية حيّزا مهما من الدراسات اللغوية العربية الحديثة، نظرا للإسهامات اللسانية التي قدّمها، والتي أهّلته لأن يكون مرجعا أساسيا في الدراسات اللسانية العربية الحديثة، لاسيما تلك المقاربات التي عمد فيها إلى إخضاع بعض المقولات اللغوية التراثية لمناويل المعالجة اللسانية الحديثة.

### 1–أبعاد الفكر اللغوي العربي عند تمام حسان:

#### 1-1 البعد الدِّيني:

يشترك تمام حسان مع علماء العصر الأوّل للغة العربية في المرجعية الدينية التي كان لها بالغ الأثر في تشكيل وعيه اللغوي، وصياغة ملامح تفكيره الرصين، فقد تمثلت أولى خطواته في المجال التعليمي كما هو شأن طائفة كبيرة من أبناء الوطن العربي في بداية القرن العشرين، وكانت بداية تلقي أبجديات الحرف العربي مع الكتاتيب لحفظ القرآن الكريم مع أحكام قراءته؛ فقد «أتمّ حفظ القرآن وتجويده على قراءة حفص سنة

* تمام حسان (14ربيع الآخر1336هـ /27يناير1918م–11 أكتوبر2011م)، عالم نحوي عربي، صاحب كتاب اللغة العربية معناها ومبناها الذي وضع فيه نظرية خالفت أفكار النحوي الكبير سيبويه. يعد تمام أول من استنبط موازين التنغيم وقواعد النبر في اللغة العربية، وقد أنجز ذلك في أثناء عمله في الماجستير (عن لهجة الكرنك) والدكتوراه (عن اللهجة العدنية) وشرحه في كتابه «مناهج البحث في اللغة» عام 1955م. عميد كلية دار العلوم الأسبق وأستاذ علم اللغة الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية في اللغة العربية والآداب العام 1426هـ/2006م.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85_%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86

1929»[1]، ولئن كانت هذه البداية الأولى لتمام حسان تعكس مرجعيات التأسيس الفكري لديه، فإنّها تدفعنا إلى الإقرار بصلابة المسلك الذي سلكه، فقد استوعب أحكام قراءة القرآن وتجويده في هذه السن الصغيرة، مع ما يتطلبه هذا من جهد وذكاء وفطنة، ثم التحق «بمعهد القاهرة الديني الأزهري في السنة الدراسية 1930-1931م، وفيه حصل على الشهادة الابتدائية الأزهرية سنة 1934م، وعلى الشهادة الثانوية سنة 1939م.»[2].

بناء على هذا المرتكز، تشكلت أوليات الوعي الفكري لدى تمام حسان، فكان قد تحصّل في بداية تكوينه على أولى شهادات تحصيله العلمي من منارة العلم الديني في الوطن العربي معهد الأزهر الشريف. وقد كان لهذه الخلفية الدينية بالغ الأثر في دراساته، وهو ما تأتّى حضوره بشكل جليّ من خلال كتبه ومؤلفاته، حيث كانت له الكثير من البحوث والإسهامات التي اشتغلت على إبراز السمة الإعجازية للقضايا اللغوية في القرآن الكريم، وهو ما نلفيه من خلال بعض المؤلفات، ككتاب (مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن) و(البيان في روائع القرآن) الصادر عام 1993م عن دار عالم الكتب بالقاهرة، كما له عدّة مقالات في هذا الجانب؛ أهمها:

- من طرق القرآن الكريم: نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 49، سنة 1982.
- تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم: نُشر في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 60، سنة 1987م.

[1] عبد الرحمن حسن عارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2002م، ص. 13.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- كما نشر في مجلة الدراسات القرآنية مقالا بعنوان "العلاقات الملفوظة والعلاقات الملحوظة في النص القرآني"، المجلد الثالث، العدد الثاني، سنة 2001م.

تماشيا مع هذا السياق، كان للقرآن الكريم حضور قوي، في المقاربات التحليلية التي اقترحها "تمام حسان" والتي تعرضت للغة وعلاقتها بالمجتمع، ففي كتاب (اجتهادات لغوية) يقول: «أما إنّه اجتهادات فلأنّه في مجمله اتّخذ القرآن الكريم مصدراً له ....»[1]، كما أنه ارتهن في عملية الاستشهاد لتأصيل القضايا اللغوية التي عالجها في كتبه ومقالاته بآيات من القرآن الكريم، سواء أكانت هذه البحوث قد اهتمت بالتراث أم اكتفت بالتنظير للدرس اللساني الغربي.

ففي كتاب الأصول –على سبيل التمثيل– ترددت الكثير من آيات القرآن الكريم التي استدّل بها واستند إليها؛[2] للتنظير لأصول النحو العربي والمرجعيات التي اتكأ عليها النحاة العرب القدامى لاستخلاص قواعدهم اللغوية والطرق التي اتبعوها في ذلك من قياس وسماع وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[4] وقوله جلّ جلاله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[5]، وغيرها من الشواهد القرآنية التي استدل بها تمام حسان.

ولاشك أن حضور المرجعية الدينية لتمام حسان لم تكن منحصرة ضمن حدود الاستشهاد بالقرآن الكريم فحسب، وإنّما تتضح من خلال معرفته بالفقه وعلومه في مواضع كثيرة تدفع القارئ إلى التفطن بسعة علم الرّجل وتفقهه في الدّين، وأمثلة ذلك

---

[1] تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط. 1، 2007م، ص. 09.

[2] ينظر: تمام حسان، الأصول –دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب "النحو، فقه اللغة، البلاغة"–، عالم الكتب القاهرة ، د. ط.، 2009م، ص. ص. 23، 26.

[3] سورة الحجر، الآية: 09.

[4] سورة آل عمران، الآية: 07.

[5] سورة الشعراء، الآية: 195.

كثيرة نورد منها قوله في كتاب "مناهج البحث في اللغة": «وكثيراً ما تكون الكلمة ملزمة كما لو كانت قوة مجبرة، والهزل في نظر الفقه يوقع الطلاق والعتق.»[1]، ويقول في موضع آخر من نفس الكتاب: «لقد قاس النحاة بعض الأحكام على بعض ما يفعل الفقهاء وأدّى بهم ذلك إلى تصحيح ما لم يرد سماعه عن العرب.»[2].

وإذا كان لاستشهاد تمام حسان بالقرآن حضور قوي في معالجاته اللغوية، فإنه لم يتغافل عن الأثر التدليلي للأحاديث النبوية، ومن ذلك ما جاء في كتابه الأصول: «ومن أمثلة الترخيص فيه قوله صلى الله عليه وسلّم في حديث أم زرع: ((جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ نِسْوَةً)) أي امْرَأَةً، وقوله: ((ثُمَّ أَتَبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ)) أي سِتَّةً، وقوله: ((إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُينَ خَرِيفًا.)) أي لَسَبْعُونَ ...»[3]، وفي موضع آخر من نفس الكتاب نجد: «وإذا رجعنا إلى لفظ (الأمّ) وجدنا حديث السائل ((مَن أَحَقُّ النَّاسِ بحُسْنِ صَحَابَتِي؟)) فقال له النبيّ ﷺ: ((أُمُّكَ)) قال: ((ثُمَّ مَنْ؟)) قال: ((أمّك)) قال: ((ثُمَّ مَنْ؟)) قال ((أُمُّكَ)). قال: ((ثُمَّ مَنْ))؟ قال: ((أَبُوكَ)).»[4].

ولم تقتصر اطلاعات تمام حسان على القرآن والحديث فقط، بل امتدت لتشمل كتب التراث والدراسات اللغوية العربية وبشكل خاص مؤلفات سيبويه، الجرجاني وابن مضاء القرطبي.

### 1-2 البعد التراثي:

ساهمت المدونة العربية التراثية بالتساند مع المرجعية الدينية في تشكيل الوعي اللغوي لدى "تمام حسان"، إذ يتبدّى هذا التأثير من خلال اختياره لمسلك مقاربة التراث العربي بآليات ومناهج حديثة، وهو ما صرح به في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) قائلا:

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص. 12.

[2] المصدر نفسه، ص. 36.

[3] تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب "النحو، فقه اللغة، البلاغة"، ص. 79.

[4] المصدر نفسه، ص. 346.

«والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي.»[1]، ويقصد هنا أنّ هذه المحاولة قد سبقه إليها علماء حاولوا دراسة التراث العربي القديم وإعادة بعثه، لكنّه يتميّز عنهم بما قدّمه من آليات جديدة في هذا الجانب، فهو ينتهج نهجا مغايراً لمن سبقوه وهذا ما قصده بضوء جديد.

والمتمعن في طبيعة صياغة المقولات الجوهرية التي ينهض عليها الدرس اللغوي العربي القديم، ينتهي إلى أنها تتسم بصلابة أصولها، وصلاحيتها في كل زمان، وهو الملحظ الذي استقر عليه تمام حسان إذ لم يُخف إعجابه وانبهاره بالمدونة النحوية العربية القديمة، وهو ما يتضح من خلال قوله: «لم أخف إعجابي بأصالة التفكير لدى نحاتنا القدماء ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جرّدوه تجريداً من المسموع بأنّه (صرحٌ شامخ) و(جهد عقلي) من الطّراز الأوّل.»[2]، فعلماء الصدر الأوّل من الدراسات النحوية تميّزوا بطرائق تحليلهم للغة واستخلاص القواعد النحوية.

ومن بين النّحاة الذين أعجب بهم سيبويه وعبد القاهر الجرجاني معترفاً بفضلهما في الدراسات اللغوية في الثقافة العربية، إذ يقول: «... معترفين طوال الوقت بالفضل لأعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية هما سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، ويبدو فضل أوّلهما في حقل التحليل كما يبدو فضل ثانيهما في حقل التركيب.»[3]، لكنّ تأثره بسيبويه لم يبلغ درجة تأثره بعبد القاهر الجرجاني، فأكبر الأثر كان من أفكار الجرجاني، التي استوحى منها الكثير من تصوراته وبنى عليها فرضياته خاصة فيما تعلق بنظرية تضافر القرائن، بحيث كانت جهود الجرجاني «ودراسته اللغوية، محاولات –بناء عليها– تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضيح المبنى النحوي.»[4].

---

[1] تمام حسان، العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط.6، 2009م، ص. 10.

[2] تمام حسان، الأصول –دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب "النحو، فقه اللغة، البلاغة"–، ص. 09.

[3] تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص. 29.

[4] خالد بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص. 287.

فمعطيات تمام حسان في علم اللغة والتي استقى منها فرضيات "نظرية تضافر القرائن"، تعكس بشكل واضح موقف الجرجاني من نظرية النظم، التي اعتبرها تمام حسان « أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنّما كان (التعليق)، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية.»[1]، التي تعد أهم منجز اقترحه في حقل الدراسات اللغوية، فدراسات عبد القاهر الجرجاني كانت ملهمة له ولكثير من الباحثين الذين استنبطوا منها فرضيات عُدَّت نظريات قائمة بحد ذاتها فيما بعد مثل نظرية النظم.

بناء على هذا التصور، يمكن للمطلع على أعمال "تمام حسان" تلمس الأثر التراثي في مباحثه اللغوية ودوره في تشكيل رؤيته لمعالجة القضايا اللغوية، ولعل كتاب (الأصول –دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب "النحو، فقه اللغة، البلاغة") يعكس الحضور القوي للمدونة التراثية، التي حاول استقراء أصولها الإبستيمولوجية ومنطلقاتها الفكرية التي وجّهت فكر علماء اللغة القدماء، وآليات استنباط أحكامهم وقواعدهم اللغوية، على نحو خاص خالف المؤلفات التي سبقت ظهور كتاب الأصول لتمام حسان[2].

ولئن كان تمام حسان قد سجل موقفا إيجابيا اتجاه المدونة العربية التراثية، فإن هذه النظرة لا تلغي تحفظه على بعض المقولات التي سجلت حضورها بقوة في التراث اللغوي العربي، ولعل نظرية العامل كانت أكثر الإفرازات النحوية التراثية التي عرضة للانتقاد، فقد أشار تمام حسان في أكثر من سياق إلى بعض مآخذه على الدراسات اللغوية العربية القديمة لاعتمادها العامل كأصل من أصول النّحو وأحد الركائز النحوية التي يتبيّن بها الإعراب، وهو ما يتضح من خلال قوله: «وفي رأيي كما في رأي عبد القاهر على أقوى

[1] تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص. 288.

[2] تمام حسان، الأصول–دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب "النحو، فقه اللغة، البلاغة"–، ص. 11.

احتمال أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية.»[1]، فمبدأ التعليق القائم على إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية، المعنوية والحالية؛ هو البديل الذي اقترحه عبد القاهر الجرجاني عوض نظرية العامل، والذي اعتمده تمام حسان.

ولعل التساؤل الذي ينبغي أن نطرحه في هذا السياق: هل نفى عبد القاهر الجرجاني فكرة العامل وثار عليها؟ فنجيب أنّ عبد القاهر الجرجاني واحد من الذين اهتموا بالعامل وبحثوا فيه، بل هو أكثر العلماء جهدا في هذا الجانب؛ إذ جمع العوامل النحوية وصنّف لها مؤلفا وسمه بالعوامل المائة، لهذا؛ فإنّ رأي تمام حسان في هذا الشأن فيه رد، فجهود العلماء العرب القدماء في العامل لا يمكن أن تختصر في كلمة خرافة، وضم عبد القاهر الجرجاني إلى رأيه وتقديمه بناءً على تخمين قول يبتعد عن الموضوعية والصواب.

وإذا تأملنا في موقف تمام حسّان المعارض لنظرية العامل، فإننا نلفي هذا الموقف يتوافق إلى حد بعيد مع ابن مضاء القرطبي، فلم «يُعدم العلم العربي في مختلف العصور من يدعو إلى التجديد في منهج الدراسات اللغوية، ولعلّ أوّل محاولة لها خطرها في هذا الباب هي محاولة ابن مضاء الأندلسي الظاهري المذهب، الذي دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة، دون الحاجة إلى التقدير والتعليل ...»[2]، وهو الموقف الذي تبنّاه تمام حسّان من التعليلات النحوية التي اعتمدها النحاة القدماء.

في هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن دعوى ابن مضاء القرطبي لإلغاء العامل مردّها مرجعيته الإيديولوجية والدينية؛ فعصر ابن مضاء كان عصر ثورة على المشرق

[1] تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص. 189.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص. 04.

ورفض كل ما هو مشرقي، إضافة إلى خلفيته الدينية فهو يستدل على دعواه أنّ العمل لله سبحانه ولا ينبغي أن ينسب إلى غيره العمل والمشيئة إلا له.

هذه أهم المنطلقات العربية التي ساهمت في توجيه فكر تمام حسّان اللغوي، لكن إذا تتبعنا كتاباته تتجلى ملامح التأثر بالدرس اللساني الغربي في مؤلفاته وتبدو واضحة من خلال طريقة معالجته للقضايا اللغوية، والرؤى النظرية والمنهجية التي اتّبعها في مساره البحثي.

## 2- المنطلق الغربي في فكر تمام حسان:

تعرفنا على البعد الدَّيني والدرس اللغوي العربي القديم الذي تشبّع به فكر تمام حسّان، وكان من أهم العوامل التي صقلت شخصيته الفكرية، لكن هذا لم يكن ليحول دون انفتاحه على بعض الاتجاهات اللغوية التي كانت سائدة ومعروفة في مصر في تلك الحقبة، وبصفة خاصة الدّرس اللساني الغربي الذي كان له فترة لا بأس بها منذ دخوله الأقطار العربية ومصر خاصة عن طريق البعثات العلمية، «فقد عاصر النظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبّان فترة الخمسينات من القرن المنصرم، وبخاصة البنيوية (البنائية) والوصفية، بل إنّه تتلمذ على أشهر رموز روادها، وفي مقدمتهم اللغوي الإنجليزي ج.ر.فيرث J.R. Firth (ت. 1960)، ومؤسس مدرسة لندن اللغوية...»[1].

وبهذا يكون تمام حسان قد استلهم آراءه اللغوية من أحدث الاتجاهات في الدراسات اللغوية وتحليلها. فانتشار أفكار وآراء مدرسة لندن في هذه الفترة خاصة في الأوساط المصرية راجع إلى كونها تتميز بالاحتكاك بالإنجليز بشكل كبير بحكم العامل التاريخي، فـ «كان بديهيّاً أن يتأثر اللسانيون العرب بالآراء الوظيفية التي قعّد لها اللساني الإنجليزي فيرث ... وقد ظهرت ملامح هذا التأثير بشكل خاص عند تمام حسّان الذي

[1] عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا، ص. 07.

وظّف ما يعرف عند فيرث بـ (سياق الحال) (Contextofsituation) وأطلق عليه (المقام) ... وعلى الرغم من ادعاء حسّان تبني الاتجاه الوصفي فإن تأثره بنظرية فيرث جعل منهجه وصفيا وظيفيا.»[1].

بناء على هذا الاستقطاب اللساني الوظيفي، انعكست مظاهر المعالجة اللسانية الوظيفية ضمن المقاربات اللغوية التي اقترحها تمام حسان، ولذلك نلفيه يصرّح قائلا: «لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه ...»[2]. وعليه، يمكننا الإقرار بأن الروافد التي اعتمد عليها تمام حسان، ترتد إلى أصولها اللغوية التراثية من جهة، وتستشرف آفاق المعالجة السياقية التي أفرزها فيرث من جهة أخرى.

كما يمكن أن نتلمس بعض ملامح البنيوية في أبحاث تمام حسّان لاسيما ما تعلق بالجوانب المنهجية للنظرية، أما المبدأ التصوري للدراسة في الميل للأخذ من مدرسة لندن؛ فقد «اعتمد تمام حسّان في نقده للمفاهيم الإجرائية للنحو العربي، ومنها نظرية الإعراب والعوامل، على النظرية السياقية للمعنى عند فيرث، ولعلّ هذا ما جعله يرفض فكرة العامل رفضاً قاطعاً ... إنّ اعتماد حسان على النظرية السياقية للمعنى جعله يعتمد في كتابه: "العربية معناها ومبناها" التشقيق الذي وضعه للمعنى، فخصص لكل مستوى من مستوياته أحد فصول الكتاب ...»[3].

وإذا تأملنا في طبيعة الاستقطاب اللساني الوظيفي الذي اعتمد عليه تمام حسان، نلفيه يتقاطع مع المقولات التي أفرزها عبد القاهر الجرجاني، والّذي يعدّه تمام حسّان أبرز المساهمين في ترقية الفكر اللغوي العربي القديم، فقد أخذ عنه فكرة تعليق الوحدات

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص. 344.

[2] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص. 05.

[3] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص. 243.

اللغوية عن طريق المعنى، وهو نفس الاتجاه الذي تنتهجه المدرسة السياقية لفيرث في تركيز دراساتها على السياق، وهذه الفكرة هي ما بنى عليها تمام حسّان أحد أهم تصوراته اللغوية المتمثلة في نظرية تضافر القرائن التي اعتمد فيها على المعنى لتفسير القضايا النّحوية، فكانت نتاج تلاقح فكرين؛ فكر عبد القاهر الجرجاني وفكر المدرسة السياقية، وقد تمكّن تمام حسّان من التوفيق بينهما ليخرج بهذا التصور الذي يُعد من المحاولات التنظيرية النادرة في الوطن العربي.

ولاشك أن المدرسة السياقية لم تكن الرافد الوحيد لتأسيس السياق المعرفي المرجعي لدى تمام حسّان، إذ تظهر ملامح الفكر البنيوي والآراء التي جاء بها دو سوسير جلّية في مواضع من دراساته، فدو سوسير كان من الأوائل الذين نادوا بثنائية الدال والمدلول والعلاقة التي بينهما، وهذه الفكرة يأخذ بها تمام حسّان ويعرض أنّ «العلاقة بين الرمز ومدلوله علاقة اعتباطية، لا منطقية ولا طبيعية، ووضع الرمز ككلّ نواحي الاصطلاح بحاجة إلى الإيضاح قبل الاستعمال»[1]، وهذه هي العلاقة بين الدّال والمدلول التي حدّدها دو سوسير بأنّها غير مبرّرة علميا، فهي اعتباطية تربط التصور الذهني بالصورة الصوتية.

ولما كانت البنوية تركز على عزل اللغة عن الظروف والسياقات المحيطة بها خلال الدراسة، والتركيز على وصف اللغة في لحظة زمنية معينة، ومعاينة العلاقات الداخلية التي تربط بنيات النسق، فقد حرص تمام حسان على تبني هذا النمط المنهجي في معالجة القضايا اللغوية، إذ صرّح بقوله: «من هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخليص منهج اللغة من هذه العدوى، حتى يسلم القارئ اللغة نص في اللغة واللغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها»[2]، بالابتعاد عن الدراسات التي تهتم بالتطور التاريخي أو بمسارات اللغة التاريخية وتتبع تطورها وفق خط زمني عمودي.

[1] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص. 08.

[2] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص. 06.

تماشيا مع هذا الإسناد المرجعي، تتضح ملامح بعض التصورات اللسانية في المقاربات اللسانيات التي اقترحها تمام حسان، كالتصور اللساني الذي تبنّته المدرسة السلوكية التي ظهرت في خمسينيات القرن الماضي قبل ظهور كتاب نعوم تشومسكي، والتي تمثّل أحد أهم المدارس اللغوية لما أثارته من قضايا، ومن بين ما يمكن أن نقدِّمه هنا قول تمام حسّان: «قد يعثر المرء بحجر أثناء مشيه فيسب ويشتم تحت دافع الألم الذي أحس به في رجله وقد لا يتجه السبّ والشتم إلى إنسان أو شيء معين عن قصد، ولكن هذا السب لم يكن إلا إفرازا لغويا، أشبه ما يكون برد الفعل وهو وظيفته كالعصارة الهضمية التي حين ينزل الطعام إلى المعدة تحس به باعتباره مثيرا فتسيل كرد فعل لهذا المثير...»[1]، ما عَرَضَه تمام حسّان كمثال هنا يمثّل أحد أهم مرتكزات النظرية السلوكية القائمة أساسا على مثير خارجي واستجابة، وأنّ أي سلوك هو رد فعل، أي أنه يحدث بوصفه استجابة لمثير خارجي خاص.

ولما كان الأثر الذي أحدثه تشومسكي عميقا في المشهد اللساني العالمي، فقد كان من الطبيعي أن يتأثر تمام حسان بالأنموذج التوليدي ويستقطبه لمعالجة القضايا اللغوية التي تتناسب مع المنطلق التوليدي التحويلي، حتى وإن كان هذا الاستقطاب متأخرا نوعا ما، فقد ظهر كتاب (اللغة العربية –معناها ومبناها) في عام 1973م ولم يكن اسم تشومسكي قد طرق سمعه حتى ذلك الوقت،[2] إلا أنّ هذه المدرسة تركت أثراً حسنا في تمام، فالمعروف أنّ تمام حسان من اللغويين الوصفيين وقد سبق أن ذكرنا هذا، فالدراسة الوصفية هي من أهم الأفكار التي أخذها عن الدرس اللساني الغربي، في هذا المقام، وبعد أن احتكّ بالمدرسة التوليدية والتحويلية يعمد إلى مقارنة المنهج الوصفي مع المنهج التحليلي للغة؛ بحيث إنّ «الذي يفعله تشومسكي في مثل هذا الموضع أن يجعل اختياره

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط.4، 2000م، ص. 18.

[2] ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2006م، ج.1، ص. 79.

لإحدى القاعدتين مبنيا على دلالة البنية العميقة المقبولة، وهو أمر لا يهتم به المنهج الوصفي لأنّه يراه واقعا خارج النمو، ويعتبر الخوض فيه من قبيل تحليل الأسلوب»[1].

وقد احتفظت الدراسة الوصفية بمكانتها في أبحاث تمام حسّان حتى مع تطور المناهج اللغوية والتفات جمهور العلماء عليها، والالتفاف خاصة حول أفكار تشومسكي التي أخذت حيّزا كبيرا من اهتمامات الباحثين اللغويين، وهذا لم يثنِ تمام حسان عن أبحاثه الوصفية إنّما نافح على هذا المبدأ، منتقدا ورَادّاً على الداعين إلى «الدراسة على الاعتداد بالاستقراء والمنهج العلمي مع رفض التفسير (يقصد ما عنيته أنا من ذكر العلة الغائية)، وقد تحصن هؤلاء الدارسون بما جاء به تشومسكي من الاعتداد بالتفسير في منهجه التوليدي. وأود هنا أن أجيب بما يلي:

1- أنّ هناك فرقا بين النظرية وبين الحقيقة العلمية من حيث كون الحقيقة أمرا قائما على الملاحظة (والاستقراء من قبيل الملاحظة).

2- أنّ عمل تشومسكي ما كان له أن يتم لولا اعتماده على ما سبقه من الاستقراء التي تلقاه وانتفع بنتائجه من بلومفيلد وهاريس (أستاذه المباشر)، فالاستقراء قائم عمليا في نظرية تشومسكي من هذه الناحية...»[2].

وعليه، وبناء على هذا العرض تتضح لنا الروافد المرجعية التي ساهمت في تشكيل الوعي اللغوي لدى تمام حسان، فتنشئته الدينية واطّلاعه على التراث اللغوي العربي القديم مع ما يعرفه من تنوع وغزارة إنتاج، إضافة إلى تتلمذه على يد واحد من أعلام الدرس اللغوي الغربي الحديث (فيرث) وما يستوجب ذلك من العودة إلى أصول هذا الفكر ومتابعة تطوره، كل هذا ساهم في صناعة التوجّه اللغوي لتمام حسّان، ولذلك، كانت تصوراته وأبحاثه نتيجة لتلاقح هذه الخلفيات الفكرية خاصة مزاوجته بين تراث

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج. 1، ص. 70.

[2] تمام حسّان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص. 10.

عبد القاهر الجرجاني وفيرث، فكانت نتيجة صهر هذين الفكرين ميلاد نظرية تضافر القرائن.

### 3- مناهج البحث اللغوي عند تمام حسان:

#### 3-1 المنهج الوصفي:

يعدّ تمام حسّان أحد أهم روّاد الدرس اللساني العربي الحديث، فبحكم أنّ الدراسات اللغوية الحديثة تستند إلى طرائق بحثية معينة ومحددة وواضحة المعالم، فإنّ تمام حسان لم يشذّ عن هذه القاعدة إنّما كانت بعضٌ من دراساته تصب في هذا المجال تحديدا، محاولا فيها إبراز دور مناهج البحث الحديثة في تطوير اللغة العربية، والبحث فيها بطرق علمية حديثة تكون نتائجها موضوعية وأكثر دقة. ووفق هذه النظرة تبنى تمام حسّان منهج الدراسات الوصفية وكان من أبرز العلماء الداعين لاعتماده في الدراسات اللغوية العربية اهتداءً بالدراسات الغربية التي وصلت إلى نتائج باهرة بواسطة هذا المنهج، الذي يعدّ «جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر»[1]، وهو أمر واقع في النصف الأول من القرن العشرين، الذي عرف سيطرة هذا المنهج على البحوث اللغوية، فإذا «اضطلع القرن التاسع عشر بالصيغة التاريخية فإنّ القرن العشرين إنّما يصطبغ بالصبغة الوصفية»[2].

ومع دخول مؤلف دو سوسير (محاضرات في اللسانيات العامة) في سياق المعرفة اللسانية العربية، تبنى جلّ الباحثين اللغويين المنهج الوصفي في معالجة القضايا اللغوية، إذ اتخذ هذا المنهج موضعه كمرتكز بحث في الأبحاث اللغوية العربية، وقد قدّمه تمام حسّان للقارئ العربي في مؤلفه (مناهج البحث في اللغة) معبرا عن ذلك بقوله: «فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم إلى القارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج

[1] تمام حسّان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص. 12.

[2] تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص. 39.

وصفي، ليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا»[1]، وقد كان هذا الكتاب من بواكير أبحاث تمام حسّان، وقد عرض فيه آليات المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه في اللغة العربية. ويرد اهتمام حسان بالمنهج الوصفي لحاجة الدراسات اللغوية إلى منهج له فلسفته وتجاربه الخاضعة لمعايير علمية موضوعية،[2] وهي معايير موجودة في المنهج الوصفي فهو نتاج فلسفة تبنتها الدراسات اللغوية، وأثبت نجاعته في الدرس اللساني الغربي.

في ظل مخرجات الاستقطاب اللساني العربي للمنهج الوصفي، أقام تمام حسان مقاربة بين طرائق بحث العلماء العرب القدماء والدراسة الوصفية للدرس اللساني الحديث، إذ نلفيه يصرح قائلا: «اتجهت نفسي على دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داءً في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى أعراضه، فتكلموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج.»[3]، ولم تطبع الدراسات اللغوية العربية القديمة بطابع المعيارية فقط، إنّما «قد فطنوا إلى أنّ اللغة العربية لا يمكن فهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها.»[4]، ففي القول إشارة واضحة لانتهاج القدامى المنهج الوصفي خلال دراساتهم مثل دراسة الخليل بن أحمد في توصيف الأصوات وكذا دراسة سيبويه وابن جنّي.

وقد تجسد اهتمام تمام حسان بالمنهج الوصفي من خلال عرضه لتصوراته، فهو يصف اللغة على أنّها «منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من (المعاني) تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو (المباني) المعبِّرة عن هذه المعاني»[5]، وهو وصف رائع للّغة

---

[1] تمام حسّان، العربية معناها ومبناها، ص. 07.

[2] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص. 15.

[3] تمام حسان، العربية بين المعيارية والوصفية، ص. 11.

[4] المصدر نفسه، ص. 168.

[5] تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص. 34.

يجمع بين طابع اللغة الاجتماعي وأبنيتها ووظيفتها الأساسية، وهو لا يبتعد كثيرا عن تعريف ابن جنّي للغة.

ولاشك أن تمام حسان بتبنيه لمقولات المنهج الوصفي، يهدف إلى إرساء ضوابط يمكن أن تتكيف مع متطلبات الدرس اللغوي الحديث ومع مخرجات العلم الحديث من جهة، كما يمكن أن يعين على تقديم قراءة التراث اللغوي العربي وفق نظرة حداثية وبآليات هذا المنهج، لتكون الغاية التي يجب السعي إليها هي أن يُلقى «ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كلِّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة.»[1]. ويعرض لنا تمام حسّان مفهوما جديدا مبسطا للمنهج عامة يختلف عمّا ألفناه وعما قدّمه العلماء ذوو الاختصاص؛ فيعرِّفه على أنّه «الفلسفة التي انبنت عليها دراستها»[2]، يقصد اللغة.

ولذلك، تكاد تكون كلّ أبحاث تمام حسّان وصفية، وتطبيقاته للمنهج الوصفي على اللغة العربية كثيرة، يقول عن هذا المنهج: «إذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فلا شك أنّ اللغة وهي نشاط اجتماعي يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف إذا أريد لدراستها أن تكون جدية منتجة، ولعلّ أقدم فروع الدراسات اللغوية في العالم هي الدراسات الوصفية، بل هي كذلك خير ما أنتجه أئمة اللغة في العالم القديم.»[3]، من هنا كان تصور تمام حسان «للنظام اللغوي تصوراً يجعل هذا النظام (صوتيا أو صرفيا أو نحويا) يتألف من مجموعة من المعاني والمباني، ومن طائفة من العلاقات التي تربط إيجابيا، والفروق الخلافية التي تربط ربطا سلبيا لإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين كل من المعاني ...»[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص. 10.

[2] تمام حسان، العربية بين المعيارية والوصفية، ص. 11.

[3] المصدر نفسه، ص. 23.

[4] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص. 244.

من خلال كل ما سبق، نجد أنّ تمام حسّان أحد أهم اللغويين العرب، وواحد من رواد المنهج الوصفي في الوطن العربي بما قدّمه من مؤلفات وأبحاث حول هذا المنهج، سواء من حيث تقديمه للقارئ العربي أو من خلال تطبيقاته على اللغة العربية.

## 3-2 المنهج المقارن:

إن اعتماد تمام حسّان على المنهج الوصفي لم يكن اعتمادا مطلقا ومهيمنا على نمط المقاربات اللغوية التي اقترحها، إذ نلفيه يعتمد بين الحين والآخر على طرائق التحليل التي يتيحها المنهج المقارن، فبحكم ازدواجية المرجعية اللسانية لديه، التي دفعته للمقارنة بين التيارات اللغوية العربية والغربية، ارتهن تمام حسان لآليات المنهج المقارن، على نحو ما نلفيه ضمن سياق المقارنة المثبتة في قوله: «ولعلّ القارئ يرى أنّ بلومفيلد قد جنّد نفسه لشرح نظرية الكلام دون أن يعنى بنظرية اللغة، وهو في شرحه لنظرية الكلام يقرب إلى الدراسات الطبيعية قرب السلوكيين منها ... ويرى فندريس أنّ من الحق أن يقال: إنّ الإنسان كائن اجتماعي وإحدى الخصال التي تشهد على الخاصية الاجتماعية في الإنسان تكمن لا شكّ في الغريزة التي تدفع الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات أن يجعلوا لأنفسهم مصلحة مشتركة فيما يتعلق بظروفهم.»[1]، هذه المقارنات يعتمدها تمام حسان للانتصار إلى فكرة معينة أو منهج لغوي مثل ما مرّ بنا سابقا في منطلق الدرس اللساني الحديث ومقارنته بين منهج تشومسكي التحليلي والمنهج الوصفي.

ولا تقتصر هذه المقارنات على أعلام الدرس اللساني الغربي الحديث فحسب، فقد عمد تمام حسان أيضا إلى تطبيقها بين علماء الدرس اللغوي العربي القديم، مثل مقارنته بين السيوطي وابن جني في مفهوم اللغة ويأخذ من كلا المفهومين ما يفيد طرحه وتصوره اللغوي ومن ثم يفيد به القارئ العربي،[2] لكن أبرز الموازنات التي قام بها تمام حسان، وهي

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص. 60.

[2] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص. ص. 65، 66.

الأكثر حضورا في أبحاثه، تتمثل فيما يقيمه بين التراث اللغوي العربي والدرس اللساني الحديث، وأمثلة هذا كثيرة؛ من ذلك قوله: «... ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام ... وبطل هذه الحلبة العالم السويسري (De Saussure) في العصر الحديث، ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها وتصريفاتها.»[1].

ولئن كان تمام حسان قد صرّح بانتهاجه للمنهج الوصفي في أكثر من مناسبة، إلا أن المنهج المقارن أخذ حيّزا مهما في أبحاثه، لذلك نجد دراسات كاملة تقوم على هذا المنهج؛ ومن ذلك دراسة في مقال بعنوان: "بين عبد القاهر الجرجاني ونعوم تشومسكي، النظم والبنية العميقة"[2]، ومقال آخر موسوم بـ: "السليقة بين النحو العربي والنحو التوليدي"[3].

على هذا الأساس يمكن أن يصنّف تمام حسّان عالماً وصفياً لما قدّمه من دراسات وأبحاث في هذا الجانب، لكنّه لم يحصر فكره في منهج واحد، إنّما استفاد من أكثر المناهج شيوعا في الدراسات اللغوية على حسب الضرورة التي يتطلبها بحثه، لذا فلا عجب من أن نجد في ثنايا دراساته المنهج المقارن والاستقرائي والاستنباطي، هذه المرونة في استخدام المناهج كانت من بين ما أسهم في مخرجات فكره وتصوراته.

## 4- جهود تمام حسّان في الدّرس اللّساني العربي الحديث:

يعد تمام حسّان من العلماء القلائل الذين تركوا بصمتهم في الدّرس اللساني العربي الحديث بفضل جهوده في هذا المجال الذي لامست دراساته كلّ جوانبه، فقد ترك لنا إرثا من كتب ومقالات بعث فيها مختلف أفكاره وتصوراته التي أسس لها لما يفوق النصف قرن من البحث، ويمكن أن نجمل تصورات تمام حسّان في النقاط التالية:

---

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج.1، ص. 64.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ج.1، ص. 333.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج. 2، ص. 210.

### 4-1 تأصيل المصطلح اللساني العربي:

اشتغل تمام حسان على ضبط المصطلح اللساني العربي وتأصيله لإعطاء بدائل عربية لمصطلحات لسانيات غربية، وهو أمر تحتاجه المكتبة العربية بشدة، فما شهدته الساحة اللغوية الغربية من أبحاث لم تواكبه ترجمة عربية، حتى وإن وُجدت لم تتطرق في كثير من الأحيان إلى ترجمة المصطلح أو محاولة التأصيل له إلا في حالات نادرة، مثل اجتهادات عبد الرحمن الحاج صالح الذي كان أوّل من أصّل لمصطلح اللسانيات، وتمام حسّان الذي بلغ عدد المصطلحات في مؤلفاته «نحو مائتي مصطلح، وهو عدد ليس باليسير إذا ما قورن بالفترة الزمنية المبكرة التي صدرت فيها تلك الأعمال العلمية.»[1]، وهذا عدد لا بأس به لا يمكن أن يتأتّى إلا لعالم أفنى عمره في هذه الدراسة.

ومن بين المصطلحات التي أصّل لها و«تفرّد بها الدكتور تمام وعُدّت من ابتكاراته مصطلح الطبقية (أي النطق في مخرج الطبق)، ومصطلحا التغوير والتحليق.»[2]. وقد اتخذت جهود تمام حسان في الجانب المصطلحي أشكالا متعددة في النقل إلى العربية، إما عن طريق الترجمة أو التعريب الكلي وفي مرات اللجوء إلى المصطلح التراثي.[3]

### 4-2 نظرة جديدة لتقسيم الكلام العربي:

امتدت نظرة تمام حسّان للدرس اللغوي العربي القديم من الإعجاب والتقدير إلى محاولة التصويب وتدارك النقائص التي وقع فيها هؤلاء العلماء الأجلاء، فقد «لاحظ تمام حسّان وجود خلل واضح في تقسيم القدماء للكَلِم، لذلك ارتأى اقتراح تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى، وهو تقسيم يندرج ضمن مشروع طموح لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياتها.»[4].

---

[1] عبد الرحمن حسن عارف، في المصطلح اللغوي عند تمام حسان، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، المجلد 06، العدد 01، 2009م، ص. 89.

[2] المرجع نفسه، ص. 90.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص. 102.

[4] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص. 234.

هذا التقسيم الذي استحدثه تمام حسّان باعتبار المبنى والمعنى على خلاف التقسيم الثلاثي للنحاة القدامى، نتج عنه سبعة أقسام للكلام في جانب المبنى فقط، فإضافة إلى الاسم والفعل والحرف عند النحاة القدامى أضاف الصفة والضمير، الخوالف والظرف لأقسام الكلام لتصبح عنده سبعة أقسام.[1] فمنطلق تقسيم الكلام لديه نابعة من استخدام المعنى والمبنى دون التمييز بينهما بخلاف التقسيم الذي عُرف عند القدامى والذي كان يميز بينهما.

لم يقتصر هذا النمط من التقسيمات على الكلام فقط إنما تجاوز تلك التقسيمات، فقد ابتدع تقسيما للاسم كذلك، فالاسم يشتمل عنده على خمسة أقسام:[2]

1- الاسم المعين، 2- اسم الحدث، 3- اسم الجنس، 4- مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة، 5- الاسم المبهم (طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين، إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ...).

وقد حاول تمام حسان باقتراحه لهذا التقسيم تدارك نقائص وهفوات النحاة القدامى، وهو نابع من اطِّلاع واسع على نتاج هؤلاء العلماء، مدركا إبداعات علماء هذا العصر وما ينقصه من أجل أن يكون مواكبا للدرس اللساني الحديث.

### 4-3 نظرية تضافر القرائن:

يتبدّى التصور الأهم الذي اقترحه تمام حسّان، من خلال المطارحات التي تعرض لها في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وفي الفصل الخامس منه، والموسوم بـ (النظام النحوي) [3].

ويعد مفهوم اللغة عند تمام حسان: «منظمة من مجموعة من الأنظمة منها النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي»[4]، فالنظام النحوي هو من أكثر الأنظمة تعرضا

---

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومعناها، ص. 87 إلى ص. 89.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. ص. 90، 91.

[3] ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص. 176 إلى ص. 260.

[4] المصدر نفسه، ص. 33.

للنقد سواء من بعض علماء الدرس اللغوي العربي القديم أو من العلماء العرب المحدثين، وتمام حسّان واحد من العلماء الذين وقفوا على تعقيدات النحو في بعض جوانبه، ولعل أهم نقطة عارضها تمام حسّان كانت العامل في النحو العربي.

من هنا سعى تمام حسّان من خلال تصوراته التي قدّمها في هذا الفصل أن تكون نظرية تظافر القرائن بديلا للعامل وطريقة جديدة في معالجة النحو وقضاياه، حيث ترتكز هاته النظرية أساسا على:

- **قرائن معنوية**: دالة على معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية، وهي مجموعة العلاقات التي تربط المعاني الخاصة التي تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية ... وغير ذلك.
- **قرائن لفظية**: وهي قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف يقدّمها علما الصوتيات والصرف لعلم النحو، وتتفرع مجموعة من القرائن على كل من هاتين القرينتين.

وقد كانت الغاية من نظرية تضافر القرائن ومن أغلب تصورات تمام حسّان هي الابتعاد عن التعقيد ومحاولة تقديم نموذج لتيسير النحو، وإعطاء بُعد حداثي للدرس اللغوي العربي القديم، هذه الرؤية اجتهد في تجسيدها عن طريق مجموعة من الدراسات قدّم فيها عصارة أبحاثه التي كانت نابعة من تراث لغوي عربي قديم ثري اطّلع عليه وأعجب بأغلب مخرجاته، ودرس لساني غربي حديث أخذه من مصادره الأولى.

**ثانيا– ميشال زكريا:**

لكلِّ عصر علماؤه ومفكروه، ولعلّ نظرة فاحصة على إنتاجات القرن العشرين ومنتجيه تكشف مدى صعوبة تتبع ورصد التراكم النظري والمعرفي الذي شهده حقل الألسنية الغربية خاصة، هذا التراكم المعرفي أسهم في إثراء المكتبة اللغوية العربية، ولعلَّ أولى حسنات الدرس اللّغوي الغربي أنّه استفز الدارسين العرب للبحث فيه وإجراء مقاربات بينه وبين الموروث اللّغوي العربيّ القديم. وتعد دراسات ميشال زكريا*من أهم ما أُنجز في هذا المجال.

ككل فكر علمي، فإنّ فكر ميشال زكريا مُؤَسَس ونابع من منطلقات صيّرته لما هو عليه، مما أثرى دراساته وبحوثه، وتتراوح منطلقات الفكر اللّغوي عند ميشال زكريا بين الدرس اللغوي القديم والدرس الألسني الحديث.

**1– المنطلق التراثي لفكر ميشال زكريا:**

يستوجب استقراء مؤلفات وكتب ميشال زكريا إضافة إلى سيرته لسبر أهم النقاط التي كانت منطلقا في فكره اللغوي، وأثناء القراءة الفاحصة لسيرة هذا الرجل اللغوية يخيّل إلينا لأول وهلة أنّه يتوجه نحو قطيعة مع التراث، فهو يشير في بداية كتابه: "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)" إلى أنّ الدراسات اللغوية العربية القديمة فقدت قيمتها بالنسبة للدرس اللغوي الحديث؛ فيقول: «لا بدّ من أن نقول هنا بمنتهى الصراحة والموضوعية إنّ لا نفع، بعد الآن في أن نردّد بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنّوها في المجالات اللغوية. وإن

*ولد في طرابلس لبنان، تخرج من جامعة باريس حاملا شهادة الدكتوراه في الألسنية. باحث جامعي في قضايا الألسنية العربية ويدرّس مادة الألسنية في كلية الآداب – الجامعة اللبنانية. صدر له الكتب التالية :

الألسنية علم اللغة الحديث: المبادئ والأعلام، طبعة ثالثة، 1985م.

الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، طبعة ثانية، 1985م.

الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، طبعة ثانية، 1986م.

أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض فهذه الدراسات وإن دلّت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة وإن كانت تساعدنا في فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي في الحقيقة في مجال تحليل اللغة»[1]، وهذه فكرة تبدو في ظاهرها أنّها تدعو إلى تهميش التراث اللغوي العربي، إلا أنّ بعض معطيات الدرس اللغوي القديم تحتاج إلى إعادة قراءة لتفي مجال تحليل اللغة، وهذا ما سنقف عليه لاحقا.

والواقع أنّ ما نلاحظه في كتابات ميشال زكريا فيما بعد وارتباطه بالتراث اللغويّ العربيّ عكس ما روّج له في قوله السابق من أنّه مجرد رواسب في الدراسات اللغوية لا جدوى من إعادة بعثها، فأوّل الأصول والمبادئ التي أقام عليها دراساته هو نتاج العلماء العرب القدماء، وهذا من خلال قوله: « نلجأ في دراستنا اللغة العربية، إلى مصدرين مختلفين وأساسين:

نتاج النحويين العرب: فالعودة إلى هذا النتاج تسمح بالوقوف على المعطيات اللغوية وتفسيرها، وذلك لأنّ القضايا التي تناولها هذا النتاج هي القضايا نفسها التي لا تزال تعترض الباحث المعاصر في هذا المجال»[2]، فهذا الموروث اللغوي يحمل الكثير من المعطيات والنتائج الكفيلة بتفسير عديد القضايا اللغوية الراهنة، وذلك راجع أساسا إلى أنّ موضوع الدراسة هو نفسه، فاللغة التي عكف القدماء على دراستها هي نفسها التي نتكلمها اليوم والقضايا المطروحة تبقى إلى حد بعيد متشابهة، إلى حين ظهور الاختلافات التي تولدت عن تطور اللغة العربية في بعض جوانبها وما أثاره الدرس اللساني الحديث من قضايا مستحدثة.

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط. 2، 1986م، ص.5.

[2] المصدر نفسه، ص. 20.

ولاشك أن ما تعرضنا له، ليس الاعتبار الوحيد الذي يدفع الدارس للخوض في التراث اللغوي العربي، فهناك اعتبار آخر يتمثل في «أن اللغويين الأوائل أمثال الخليل وسيبويه وابن جنّي، على سبيل المثال لا الحصر، قد حلّلوا اللغة من منطلقات علمية بالإمكان اعتبارها متطورة جدا بالنسبة لعصرهم مما يبيّن أنّ المفاهيم الألسنية المتطورة ليست دخيلة على التراث اللغوي العربي.»[1]، وهذه المفاهيم العلمية المتطورة التي تبناها العلماء القدماء في دراساتهم هي ما سمحت لدرسهم بالاستمرار لمدة تزيد على أربعة عشر قرنا، وسمحت لكل العلماء الذين ورثوا هذا الفكر من تبني معظم نتائجه والأخذ بها.

قد لا يكون من الصعب الجزم أنّ كتب التراث ليست على نفس الجودة وعلى نفس المستوى من الإتقان والإبداع؛ وإنّما فيها ما يؤخذ وما يرد، فهناك من هذه الدراسات ما يُقبل عليه وهناك ما يُحترز منه، لكن ما تجب الإشارة إليه أنّ العصر الأول للدراسات العربية اللغوية ككل غلب عليه الجدية والتأصيل، لذا نجد أغلب العلماء العرب المحدثين يحددون الفترة التي يعتمدون عليها في دراساتهم هي العصر الأوّل للفكر اللغوي العربي القديم الذي توّجته اجتهادات جهابذة العلماء من أمثال الخليل وسيبويه وابن جني الذين أسسوا لهذا الدرس.

وعلى غرار العلماء المحدثين فقد حدّد ميشال زكريا العصر الذهبي للدراسات اللغوية القديمة منطلقا لأبحاثه، ذلك أنّ «الباحث المتتبع للمؤلفات اللغوية العربية لا يلزمه وقت طويل لكي يلاحظ أنّ أمهات الكتب يعود تاريخها إلى ما بين القرن الثاني والقرن الرابع الهجري، وأنّ الوصف اللغوي الخلّاق عند القدامى قد بلغ تمامه وانتهى مع ابن جنّي في القرن الرابع الهجري»[2]، وهو نفس الطرح الذي نجده عند عبد الرحمن الحاج صالح من

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 5.

[2] المصدر نفسه، ص. 19.

ضرورة الاعتماد على الدراسات التي كانت إلى حدود القرن الرابع الهجري، فهي دراسات تميزت بالجّدة والإبداع في نتائجها، وما كان بعد القرن الرابع الهجري فمجرد مؤلفات شارحة ومفسرة لأفكار هؤلاء المبدعين وبهذا كان هناك نوع من الانكماش والتقوقع، وتستثنى بعض الدراسات التي شذّت عن الشرح والتفسير.

إنّ اتجاه ميشال زكريا في دراسة التراث اتجاه واضح، يقرّ فيه بأهمية هذه المدونة بحيث لا يمكن عزل اللغة العربية عن تراثها الفكري، فيقول: «وذلك لأنّ دراسة اللغة العربية لا يمكن إتمامها بمعزل عن القضايا اللغوية التي أجاد القدامى في وصفها وفي تحليلها، وفي إدلاء الآراء المفيدة حولها»[1]، وتكمن أهمية ما توصل إليه العلماء القدامى من نتائج إلى توفر عامل مهم لم يتح للباحثين المعاصرين؛ وهو المتكلم الذي يتكلم العربية على السليقة، إضافة إلى صفاء ونقاء الذهن العربي من تأثيرات العلوم المنطقية والفلسفية ما جعله يعتمد على ذكائه وفطنته لوصف هذه اللغة وتفسير قضاياها.

ترجم ميشال زكريا هذا البُعد التراثي في مؤلفاته بالاستناد إلى آراء العلماء القدامى سواء في تفسير قضايا لغوية معاصرة أو في دعم أفكاره، ويمكن القول إنّ هذه الاستدلالات حاضرة بقوة في دراسات ميشال زكريا، ففي معرض حديثه عن المقبول وغير المقبول من الجمل المنتجة من طرف المتكلم يستعين برأي سيبويه؛ فيقول: «يثير سيبويه في الكتاب (صفحة 25-26) قضايا مماثلة، فيقول:

(هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وماهو محال كذب) فإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الهدف الأول في وضع كتب اللغة أيام سيبويه هدف تربوي تعليمي نفهم بتعبير (المستقيم الحسن) الكلام الذي يتلاءم مع أصول استعمال اللغة بالنسبة لسيبويه، وأما بقية التعابير فتشير

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة )، ص. 20.

إلى درجات متفاوتة من الانحراف عن المعيار الثابت والقياس لكلام العرب.»[1]، فالكلام يمكن أن يستقيم نحويا من حيث ترتيب وحداته لكن يُرفض تداوليا وواقعا سواء لعدم صدقه أو استحالة حصوله، والمسألة نفسها يثيرها ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب، ويتكلم أيضا عنها ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب.[2]

إنّ بلوغ المسعى في إعادة قراءة التراث قراءة حديثة والتي يراهن ميشال زكريا عليها، استند على آراء وأفكار القدماء والوقوف على مبادئهم واقتباس أقوالهم، والرجوع إليها كلّما دعت الحاجة. ومن بين العلماء الذين يتكرر الاستشهاد بأفكارهم وفرضياتهم نجد ابن خلدون، فهو على غرار سيبويه صاحب الكتاب وابن هشام الأنصاري صاحب كتاب مغني اللبيب، يستدل به في الكثير من مواضع كتبه.

ومما دلّ على ذلك قول ميشال زكريا: «إنّ الكفاية اللغوية ملكة ذاتية خاصة بمتكلم اللغة الذي ترعرع بصورة طبيعية في البيئة التي تتكلمها، يشير ابن خلدون في المقدمة صفحة 1081 إلى هذه الملكة عندما يقول: (إنّ صناعة العربية إنما هي خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس الكيفية). وفي مكان آخر، صفحة 1071، يقول: (هكذا تصيَّرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها العجم والأطفال. هذا ما تقوله العامة من أنّ اللغة للعرب بالطبع أي بالملكة الأولى التي أخذت عنهم ولم يأخذوها عن غيرهم)»[3]، فهو يطمئن إلى قول ابن خلدون فيما يخص الكفاية اللغوية والملكة والذي يراه يتقاطع مع طروحات الدرس الألسني الحديث.

ومن ثم، يتبدّى لمتتبع دراسات ميشال زكريا؛ خاصة كتابيه الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) وقضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقاربة تراثية، مدى أهمية المنطلق التراثي في بناء فكره. ولا يشير

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة )، ص. 12.

[2] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص. 8.

ميشال زكريا دائما ومباشرة إلى علم من أعلام الفكر اللّغوي العربي القديم؛ إنّما يذكر على سبيل العموم مثل "اللغويين، الدرس التقليدي، العلماء القدامى"، وهذا عندما تشترك آراء معظم العلماء القدماء في قضية ما، من ذلك قوله: «إنّ مفهوم نفس الوصف المحدِّد مفهوم واضح في المكوّن الدلالي، وقد أشار اللغويون إلى ما يقارب هذا المفهوم بالتعبير (هو هو)، فالتعبير ( هو هو) يشير إلى التعادل بين المؤلفين ركن اسمي وركن اسمي العائدين إلى ركن اسمي واحد.»[1].

وعليه، تقودنا المعطيات السابقة إلى أهمية الدرس اللغوي العربي القديم في بناء الشخصية الفكرية لميشال زكريا، ومدى إسهام نتائج وفرضيات هذا الدرس في معالجة إشكالات اللغة العربية، من باب أنّها اللغة نفسها التي عمل عليها رواد هذا الدرس وبآليات ومعطيات فيها الكثير من العلمية والموضوعية التي عُرف بها الدرس الألسني الحديث، لذا كان لزاما الاستعانة بهذا الإرث الفكري لفك مغاليق وإشكالات قضايا اللغة العربية.

## 2- المنطلق الغربي في فكر ميشال زكريا:

كان المنطلق التراثي عند ميشال زكريا في دراساته نابعا من قناعة مفادها أن هذا الفكر له أهمية كبيرة بالنسبة للغة العربية، لكن بعض قضايا اللغة تفرض بالضرورة تفادي هذا المنطلق في بعض جوانبه لما تكتنفه من قصور يمكن تداركه بما أفرزه الدرس اللساني الغربي الحديث، هذه القضية أدركها ميشال زكريا باكرا في بحوثه، فكان البحث اللساني الغربي أحد أهم مصادره ومنطلقاته الفكرية، إضافة إلى الدرس اللغوي العربي القديم.

ومن بين النماذج اللسانية التي انبثقت على أنقاض البنيوية أو ما بعد البنيوية، اختار الباحثون العرب، كلٌّ على حسب توجهه، نموذجه الذي يحقق مساعيه، يقول

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة )، ص. 84.

ميشال زكريا: «ففي هذا المجال تكوّن النظريات الألسنية العلمية الحديثة في نظرنا التقنية المتطورة التي نتسلّح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها.»[1].

من بين هذه النظريات الألسنية التي استلهم ميشال زكريا فكره من مبادئها: النظرية التوليدية التحويلية لنعوم تشومسكي، فقد نحا بدرسه اللساني منحاً توليديا منذ البدايات الأولى في الدراسات اللغوية، ومن هنا بدأت كتابات ميشال زكريا «تتميز بعرضه المفصّل للقواعد التوليدية والتحويلية والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية»[2]، في محاولته إسقاط قواعدها على العربية مراعيا خصوصيات اللغة.

ويعدّ نموذج ميشال زكريا في تناوله للنظرية التوليدية والتحويلية من النماذج القليلة التي اهتمت بالشرح والتفسير والتطبيق لهذه النظرية على اللغة العربية، فقد أفرد ميشال زكريا كتابا خاصا معنونا بـ: "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)"، يقدّم فيه هذه النظرية ويشرح مبادئها، ما ينّم على فهم عميق لها، وهو بهذا يمثّل أهم محاولات الكتابة اللسانية التوليدية العربية واستثمار مبادئ هذه النظرية في قضايا اللغة العربية.

وبالإضافة إلى كتابه السابق الذي قدّم فيه زبدة الفكر التوليدي، وضع غايته في عرض هذه المبادئ والفرضيات التي تناسب اللغة العربية، وهذا ما قدّمه في كتابه اللاّحق "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)"، هذا الكتاب عرض فيه مقاربته لإسقاط فرضيات وتصورات النظرية التحويلية والتوليدية على اللغة العربية.

وقد انتهج ميشال زكريا في مقاربته خطة منهجية تتمثل في عرض التصورات التوليدية التحويلية على الفكر اللغوي العربي القديم أو العكس؛ حيث يعرض قضية

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة )، ص. 5.

[2] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص. 269.

لغوية في الفكر التراثي على الفكر التوليدي، ومن أمثلة هذا قضية النعت في الدراسات اللغوية العربية، حيث يقول: «إنّ نظرة واحدة إلى النحو العربي تظهر أنّ غالبية المؤلفات الكلامية التي صنَّفناها نعتا تُعتبر مشتقة من الفعل، وذلك لاشتراكها مع الفعل من حيث هي الأصل أو الجذر، ولعل الملاحظة التي ينبغي لفت الانتباه إليها هنا هي أنّه لا يمكن تبني هذا الرأي في إطار النظرية التوليدية التحويلية وفي إطار أي بحث يتّصف بالنشاط العلمي التنظيري دون أن يُدعم بالبراهين الكافية، فواقع النظرية الألسنية العلمي ينزع إلى عدم الأخذ بهذا النوع من المسلمات قبل الإتيان بالبراهين والأدلة الملائمة للمعطيات اللغوية.»[1]. وهو هنا يصرّ على عدم تطبيق القواعد التوليدية والتحويلية إلا بعد التأكد من ملاءمة المعطيات اللغوية بعد التحقق من الأدلة المنوطة بالمسلمات النحوية في اللغة العربية مراعاة لخصوصيتها.

إنّ المتتبع لمسار البحث اللغوي لميشال زكريا يجد الكثير مما يمكن أن يجعله واحدا من رواد هذا الدرس في الوطن العربي حتى دون إعلان صريح منه بالانتساب إلى الاتجاه التوليدي التحويلي، لكن انتماءه إلى هذه المدرسة واضح جليّ في أبحاثه؛ فيقول مثلا: «إنّ قواعدنا التوليدية والتحويلية قواعد علمية تصف قضايا اللغة العربية وتفسّرها.»[2].

بناء على ما سبق، فإنّ ميشال زكريا يعرض النظرية التوليدية التحويلية ببعديها النظري والتطبيقي؛ فهو يؤمن بضرورة مرافقة التطبيق للنظري؛ حين يقول: «ففي الواقع لا تتخذّ النظرية مبرراتها، بالنسبة لنا، ولا تكون فعّالة ما لم نقرنها بالتطبيق الواضح والمفيد في قضايا لغتنا»[3]، ووفق هذا المنطلق كان مؤلفه "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)" مؤلفا تطبيقيا لهذه النظرية على اللغة العربية؛ بحيث «يستفاد من تحليل ميشال زكريا لمعطيات اللغة العربية مدى استفادته من معطيات

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 110.

[2] المصدر نفسه، ص. 21.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 5.

النظرية التوليدية، وخصوصا ما سطَّره تشومسكي في نماذجه الأولى.»[1]، فميشال زكريا قام بدراسة تطبيقية للنحو العربي من خلال عملية إسقاط القواعد التوليدية والتحويلية التي أرسى معالمها اللغوي تشومسكي.

ومن بين النماذج التطبيقية التي يمكن تقديمها النموذج التالي؛ حين يقول ميشال زكريا في كتابه السابق الذكر: «لذلك لا بد من أن نتخلى عن الفرضية التحويلية لأنّها لا تتلاءم مع القضايا اللغوية ومع مسلمات القواعد التوليدية التحويلية ... لا بدّ من اعتماد الفرضية المعجمية في دراستنا لقضايا النعت»[2]، والملاحظ هنا أنّه يعرض قضية اشتقاق النعت من الفعل وإنّه لا يمكن اعتماد التحويل في قضية الاشتقاق وإنّما وجب التوجه نحو الفرضية المعجمية؛ فهي الأكثر ملاءمة للغة العربية في هذه القضية بالذات.

ومن القضايا التي عالجها ميشال زكريا وفق التصور التوليدي هي الكفاية اللغوية، فهو يحرص على أهمية هذا المبدأ في مقابل الأداء اللغوي، فيقول: «لا بدَّ لنا تجاه هذا الواقع من أن نعطي الأسبقية في دراستنا اللغوية، لدراسة الكفاية اللغوية بالذات وأن نعتمد التجريد بالنسبة إلى معطيات الأداء الكلامي فنهمل بالنتيجة المظاهر الطفيلية المرافقة هذا الأداء.»[3].

وقد انتصر ميشال زكريا للنظرية التوليدية التحويلية مدافعا عن مبادئها وتصوراتها، وفي مرات كثيرة قدّم النظرية التوليدية التحويلية على أنّها نظرية جاءت لتدارك القصور الذي وقعت فيه النظريات اللسانية الأخرى. فعند عرضه لعلاقة اللغة بالفكر أو العقل في النظرية الألسنية التوليدية التحويلية يشير إلى أنّ تشومسكي لم يحصر اهتمامه بهذه العلاقة القائمة بين اللغة والعقل، وإنّما كان البحث في مسائل اللغة وفق هذين المبدأين،

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص. 271.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة )، ص. 120.

[3] المصدر نفسه، ص. 8.

حيث «جعلا من هذه النظرية، برأينا النظرية العقلانية الأكثر تماسكا في مجال تحليل اللغة الإنسانية.»[1]، ويقصد هنا النظرية التوليدية التحويلية لأنّها أبرز نظرية اهتمت بالجانب العقلاني للغة.

في ظل هذا التوجه، اشتغل ميشال زكريا في هذه النقطة على عقلانية اللغة، وهي قضية أهملتها الدراسات التي سبقت البحث التوليدي وأساسا النظرية السلوكية، وهذه القضية هي الجانب الإبداعي في اللغة والذي يرتبط بجانبها العقلي. إضافة إلى وظيفة اللغة التواصلية فإنّ فيها جانب إبداعي كبير، ومن الواضح «أنّ استعمال اللغة العادي يتصف في الواقع بالمميزات الإبداعية التالية:

أ- إنّ استعمال اللغة في أبسط أشكاله تجددّي يتصف بالابتكار والتجديد من حيث إنّه يقوم ببناء جمل جديدة ...

ب- لا يخضع استعمال اللغة لأي حافز ملحوظ، بل هو حرّ متحرّر من كل المثيرات خارجية كانت أم داخلية ...

ت- يثبت الاستعمال اللغوي تماسك اللغة وملاءمتها لظروف المتكلّم ...»[2].

وعليه، يتبدّى لنا أنّ هذه السِّمات المرتبطة أساسا بالقدرة العقلية للإنسان والخاضعة لها، فاللغة تتجلى في جانبها الإبداعي المتمثل في إبداع المتكلم وابتكاره وتجديده لجمل جديدة بدون أي مثير، عكس الطرح الذي كان متداولا عند السلوكيين، ومن هنا كان تصور تشومسكي يشكل ثورة على السلوكية وعلى النظريات التي سبقت هذا التصور وأهملت الحدس اللغوي والجانب الإبداعي فيها، هذا التصور هو ما تبناه

[1] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية -دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنه تراثية-، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط.1، 1993م، ص. 57.

[2] المصدر نفسه، ص. 60.

ميشال زكريا وروّج له في كتاباته. فهو يلخص مصدر الإبداعية ويردّها إلى أمرين رئيسيين:[1]

**1**–طبيعة اللغة بالذات، فاللغة مجموعة لا متناهية من الجمل وخاصية اللاتناهي هذه تتأتى من وجود أواليات تركيبية متعددة قائمة على مفهوم العنصر العائد (مثال للعنصر العائد: الاسم المضاف إليه هو ركن اسمي يعود ويظهر ضمن ركن اسمي مكوّن من المضاف والمضاف إليه)، وعلى تركيب الجمل فيما بينها.

**2**–ازدواجية التنظيم اللغوي، فاللغة الإنسانية إبداعية بطبيعتها واستعمالها العادي بطبيعة الحال إبداعي (يدلّ مفهوم الازدواجية في التنظيم على أنّ اللغة الإنسانية تحتوي على مستويين من حيث البنية، أولاً المستوى التركيبي يمكن تحليله من حيث هو مكوّن من عناصر تتآلف فيما بينها لتؤلف الجمل –المورفامات–، ثانيا المستوى الصوتي ويمكن تحليله من حيث إنه يحتوي على وحدات لا تحمل دلالة في ذاتها وتُستعمل لتحديد عناصر المستوى الأول –الفونومات–).

والمتأمل في النسق المعرفي للتصورات التي تبناها ميشال زكريا يجد أنها لم تكن مقتصرة على تصورات تشومسكي فقط، ولكنه قدّم نموذجه التوليدي من حيث بدأت التوليدية فرضياتها، والتي انبت أساسا على رفض تصورات رواد الاتجاه السلوكي ونقدها، لذلك يعود زكريا في كثير من المرات لأفكار هذا التوجه؛ مثل قوله: «يتمثل الاتجاه السلوكي، بصورة واضحة وجلية في كتاب (سكينر) (Skinner) "السلوك الكلامي"، حيث يؤكد المؤلف أن السلوك الكلامي يتعزّز بتوسط أفراد البيئة المحيطة بالطفل ...»[2].

إنّ تتبع تحليلات ميشال زكريا واقتراحاته تُبين أنّه حاول أن يوائم بين الكثير من جوانب النظرية التحويلية والتوليدية وأن يجمع خيوطها، محاولا الانطلاق من أصل هذه

[1] ينظر: ميشال زكريا قضايا ألسنية تطبيقية –دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنه تراثية–، ص. 60.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص. 51.

النظرية، وللاستدلال على أصل هذا المنطلق يوظف زكريا في طروحاته أفكار وآراء علماء أثّروا في الفكر التوليدي عامّة وتشومسكي خاصة؛ مثل «الألسني الأمريكي هاريز: Z .Harris يُعرِّف الجملة على النحو التالي: (الكلام هو مقطع من المتكلم الذي يقوم به شخص واحد، حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص)»[1]، وهذه الشخصية تعتبر من أهم الشخصيات التي أسهمت في إنتاج الفكر التوليدي.

يُستخلص مما سبق أنّ شخصية ميشال زكريا الفكرية ارتكزت على مرتكزين قويين: هما التراث اللغوي العربي القديم إلى نهاية القرن الرابع الهجري، ومخرجات الدرس اللغوي الحديث. فقد أدرك زكريا أهمية التراث والرجوع إلى اجتهادات القدامى والتي لا يمكن لدارس اللغة العربية الاستغناء عن نتائجها، بل يجب الاعتماد عليها والاستمرار عليها كونها لا تخلو من العلمية والموضوعية التي عرف بها الدرس الحديث. فالبحث في جوانب هذا التراث يُمكِّن من فهم عديد القضايا الراهنة ويمكن مزاوجة نتائج الدرس اللغوي العربي القديم بمخرجات الدرس اللساني الحديث المتمثل أساسا في النظرية التوليدية التحويلية بكونها النظرية الأقرب للتحليل اللغوي العربي والأكثر استجابة لمتطلبات هذا التحليل.

بالإضافة إلى هذين المنطلقين، هناك بعض العلوم التي يمكن أن تتجانس مع أفكار ميشال زكريا؛ مثل علم الاجتماع وعلم النفس التربوي والفلسفة، مما كوّن شخصية هذا الرّجل الفكرية ليأخذ مكانه في الدّرس اللساني العربي المعاصر كأحد أهم رواده.

## 3- مناهج البحث عند ميشال زكريا:

### 3-1 المنهج الوصفي:

أسس ميشال زكريا دراساته على مجموعة من المناهج، وكانت القضايا اللغوية التي يعالجها والموضوعات التي يطرحها حافزا في اختيار المنهج المناسب لها، وكان المنهج

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 24.

الوصفي الأوفر حظاً من اهتمام زكريا؛ فقد جعله منهجا لدراسة كتاب: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، الذي تكلم فيه عن النظرية التوليدية والتحويلية وعرض فيه أبوابها ومبادئها، واعتمد عليه في تقديم مفاهيم هذه النظرية والفرضيات التي قدّمها تشومسكي؛ فهو يلاحظ «أن دراسات تشومسكي حافظت على منهجية متماسكة و موضوعية ...»[1].

وهذا التماسك المنهجي والموضوعي ساهم في أن تشكّل هذه النظرية ثورة في الدرس اللساني الحديث، حيث ساهمت في تطويره بما أثارته من أفكار مستجدة من خلال نظرتها للغة بوصفها «(مجموعة منتهية أو غير منتهية من الجمل كل منها طولها محدود أو مكونة من عناصر عددها منته)، نلاحظ أنّ هذا التعريف هو تعريف صوري وعام يشمل اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية على حد سواء»[2]، هذا التعريف يُعزّزه ويسانده الجانب الإبداعي للغة والحدس اللغوي عند المتكلمين بها.

وإلى جانب مؤلَّف "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)"، يعرض ميشال زكريا نماذج وصفية في مختلف دراساته، فقد نبّه خلال دراسته للبنى المحولة وفق التصور التحويلي «أننا لا نحتاج إلى وقت طويل لكي نلاحظ أن هذه البنى غير متوافرة في واقع اللغة مما يدل على وجود ضوابط في الجملة تحد من حرية ترتيب عناصرها الأساسية.»[3]، فتحويل بنيات التركيب وتبديل تراتبيتها ينتج تراكيب غير مستعملة في الواقع أو مرفوضة ما يستوجب وجود معايير لضبط هذه التراكيب وكيفية التحويل إلى ما هو متوافر في الواقع فقط، من بين تلك الضوابط علاقة الفعل بفاعله «نلاحظ وجود علاقة وثيقة قائمة، بشكل عام، بين الفعل وفاعله، في اللغة العربية

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص. 12.

[2] المصدر نفسه، ص. 122.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 26.

ويفرض علينا هذا الواقع الاتجاه إلى الجمع بين الفعل وفاعله ضمن الركن الواحد»[1]، هذه العلاقة أدركها العلماء العرب القدامى؛ مما يدل على علاقة الفعل بفاعله هو أنّ الفعل يتبع فاعله حال التأنيث.

## 3-2 المنهج المقارن:

مما لاشك فيه، أن اتساع أفق التفكير اللغوي لدى ميشال زكريا وملامسته للكثير من القضايا، سواء التراثية أو الحديثة، دفعه إلى تقديم الكثير من المقارنات سواء بين الفكر اللغوي العربي القديم والدرس اللساني الحديث أو بين رواد الدرس اللساني الحديث أنفسهم، وفي مرات يعقد مقارنات بين المدارس اللغوية القديمة، فالدرس اللساني الحديث عُرف بكثرة توجهاته الفكرية وكل توجه تميز بمجموعة تصورات، وهنا كانت ضرورة المقارنة بين بعض هذه التصورات التي يمكن أن تتشابه في طروحاتها من بين تلك المقارنات: الأنموذج الماركوفي والأنموذج الركني، هذا الأخير يعتبر واحدا من أهم تصورات الفكر التوليدي التحويلي؛ حيث يقول ميشال زكريا: «إذا قارنّا بين الأنموذج الماركوفي وبين أنموذج آخر هو الأنموذج الركني، نلاحظ أن النموذج الماركوفي لا يمكنه أن يصف بعض القضايا اللغوية في حين أن الأنموذج الركني قادر على وصفها»[2].

علاوة على ما سبق يقيم ميشال زكريا مقارنة بين آراء اللغوين القدامى باعتبار المدارس التي ينتمون إليها؛ من ذلك قوله: «معلومٌ أنّ اللغويين البصريين يؤكدون عدم جواز ورود النعت في ابتداء الكلام ويرفضون مثلا الجملة التالية: خبيرٌ بنو لهب. إلا أنّ اللغويين الكوفيين والأخفش يقولون بجواز هذه الجملة ويؤكدون ورودها عل لسان العرب»[3]، هذا المنهج –المنهج المقارن– يفرض نفسه كآلية إجرائية في الكثير من

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 47.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص. 130.

[3] المصدر نفسه، ص. 128.

دراسات ميشال زكريا لما اختاره من اتجاه دراسة وهو التوفيق والمقاربة بين الدراسات التراثية والحداثية في مجال اللغة.

ومن هنا كان لزاما الرجوع إلى الأدلّة التي قدّمها القدماء وعرضها على الدرس اللساني الحديث، يقول: «يتبيّن لنا أنّ الأدلة التي تأتي بها الكوفة لإظهار ارتباط الفاعل مع فعله متنوعة، وهذا النوع من البرهنة نلاحظه عند القدامى وهو قريب جدا من طرق البرهنة في إطار الألسنية التوليدية والتحويلية الذي تعتمد كما قلنا الأدلة المتنوعة لبرهنة القضايا اللغوية.»[1]، فاللغويون القدامى برعوا في دراساتهم واستنتاجاتهم وكانت الكثير من نتائجهم تتقاطع مع نتائج الدرس اللغوي الحديث، منها مثلا: «الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وهذا التعريف الدقيق الذي يركّز على السكوت كعنصر يفصل بين الجمل نتبنّاه في دراستنا ونجده بصورة مشابهة عند الألسنيين المعاصرين.»[2].

وقد اتخذ حضور المنهجين الوصفي والمقارن الحيّز الأبرز في كتابات ميشال زكريا، لكن هذا لا يعدم وجود نماذج لمناهج أخرى؛ مثل التاريخي والاستنباطي، هذا الأخير يأخذ حيزا لا بأس به في دراساته من بين هذه النماذج المثال التالي: «نسعى في هذا الفصل إلى أن نبرهن أن سلوك النعت في الجملة شبيه بسلوك الفعل، فيقوم تصورنا من هذه الزاوية على أنّ النعت يعمل عمل الفعل في الجملة.»[3].

يُستفاد ممّا سبق: أنّ ميشال زكريا قد وظّف مجموعة من المناهج تتوافق واتجاه دراساته، كل منهج من هذه المناهج كان له رؤيته في استخدامه وما يهدف إليه من ورائه، فاعتمد على الوصف لعرض النظرية التحويلية التوليدية، وعلى المقارنة بين التراث والدرس اللساني الحديث، واعتمد أيضا على مناهج أخرى كان لكلٍّ منها غاية في توظيفها.

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص. 50.

[2] المصدر نفسه، ص. 24.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 97.

## 4- تصورات ميشال زكريا للدرس اللساني:

ما يمكن أن نعدّه من بين أولى الأهداف التي سعى إليها ميشال زكريا في دراساته محاولة «تقريب الألسنية، في بعديها النظري والتطبيقي من القارئ العربي ... من حيث الموضوع تتلخص في المساهمة في تعميق دراسة قواعد اللغة العربية. على ضوء النظرية التوليدية والتحويلية transformationnelle et Grammar generative»[1]، هذه الغاية سعى إلى تحقيقها في كامل دراساته فلا يخلو مؤلف من مؤلفاته من محاولة تقديم مبادئ هذه النظرية للقارئ العربي، ومن ثمّ؛ فـ «إنّ القواعد التوليدية والتحويلية التي حاولنا وضع بعض خطوطها في اللغة العربية»[2] وتطبيقها على قضايا اللغة العربية وتفسير الكثير من إشكالات هذه اللغة عن طريقها، كان «لا بدَّ من أن تساهم النظرية الألسنية والدراسات المتعمقة الجارية في إطارها، في وصف قواعد هذا التنظيم وتفسيرها، ففي الواقع لا تتخذ النظرية مبرراتها، بالنسبة لنا، ولا تكون فعّالة ما لم نقرنها بالتطبيق الواضح والمفيد في قضايا لغتنا.»[3].

لم تقتصر غاية ميشال زكريا على تطبيق مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وقواعدها على اللغة العربية إنّما كان «المطلوب الآن هو إعادة النظر مجددا في طرائق التحليل اللغوي العربي، على ضوء التطور العلمي الحاصل في مجال الألسنية الحديثة، والسعي إلى إيجاد ألسنية عربية تغدو قادرة على تفهم قضايانا اللغوية، ووضع الأسس السليمة والعلمية لدراسة لغتنا وتحليلها.»[4].

هذا التصور الذي يطرحه ميشال زكريا مؤداه الوصول إلى قواعد خاصة باللغة العربية تخدم قضاياها لهذا يقول: «إنّ قواعدنا التوليدية والتحويلية قواعد علمية تصف

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص. 07.

[2] المصدر نفسه، ص. 152.

[3] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 05.

[4] المصدر نفسه ، صفحة نفسها.

قضايا اللغة العربية وتفسّرها وتفيدنا بما يجب أن ندركه عن اللغة من حيث هي تنظيم قواعد قائم بذاته، فهي ليست بالتالي قواعد تربوية إنّما بالإمكان أن نلجأ إليها ونستعين بها في عملية تحضير المواد التربوية لتعليم اللغة العربية.»[1]. إذًا؛ فالرغبة التي دفعت ميشال زكريا إلى الخوض في مجال التحويلية التوليدية والانفتاح على مبادئ هذه النظرية، تبين مدى استيعاب اللغة العربية لهذه المبادئ ومن ثمّ تقديم نموذج تعليمي يستعان به في المجال التربوي، وهذا المجال خصّص له ميشال زكريا مؤلفا من مؤلفاته "قضايا ألسنية تطبيقية –دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنه تراثية–"، ناقش فيه هذه الفكرة مبرزا فيه أهمّ الآراء في هذا المجال مرجّحا الطرح التحويلي التوليدي.

وقد عمد ميشال زكريا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات لِما تضمّنه نموذج القواعد التوليدية العربية بغية الإسهام في إغناء هذا النموذج وتطويره، ومن بين الاقتراحات: «اقتراح قاعدة كتابة الجملة في البنية العميقة على النحو التالي: جملة فعل اسم اسم أو: جملة (اسم) فعل اسم اسم ...»[2]. ويقول في السياق ذاته: «تتأتى لنا في ضوء الملاحظات السابقة صياغة قاعدة إعادة كتابة ركن التكملة على النحو التالي:

ركن التكملة ⟸ ( ركن حرفي)*

حيث تشير النجمة على يسار الركن الحرفي إلى أن ركن التكملة تعاد كتابته بواسطة أكثر من ركن حرفي واحد.»[3].

إنّ المتتبع لخط دراسات ميشال زكريا يجده واضح المعالم، فما وقفنا عليه خلال عرضنا لمنطلقاته يبيّن أنّ الفكر اللغوي العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة كانتا أهم مصدرين بنى بهما شخصيته الفكرية ووجّها أبحاثه اللسانية، ومن هذا المنطلق كان يروم التوفيق بين القديم والجديد وإعادة بعث التراث اللغوي العربي القديم وتطعيمه بما

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص. 21.

[2] المصدر نفسه، ص. 25.

[3] المصدر نفسه، ص. 58.

يوافقه من نتائج الدرس اللغوي الغربي الحديث، ومنه خلق نموذجا لغويا توليديا عربيا يضطلع بوصف ظواهر اللغة العربية.

### ثالثا– أحمد المتوكل:

شملت التّطورات العلمية الدّراسات اللّغوية خاصّة عند الغرب، ولفتت انتباه العديد من اللّسانيين العرب المحدثين، فظهرت ملامح التّأثر واضحة عند هؤلاء. فقد تلقّى لغويو المغرب العربيّ تلك الدراسات وتبنّوها بجميع اتّجاهاتها، فكان بديهيا أن يُحدث التنوّع لطروحات اللّسانيين الغربيين اختلافا في الدّراسات اللّسانية العربية الحديثة؛ فكان منهم البنويون، الوصفيون، التّوليديون التحويليون والتّداوليّون.

وهناك من اللّغويين من أخذ اتجاها وظيفيا؛ على رأسهم أحمد المتوكّل* الذي يعدّ رائدا من رواد الاتجاه الوظيفي في الوطن العربي؛ فهو من حمل على عاتقه بعث نظرية النّحو الوظيفي ونقلها إلى العالم العربي، ولم يكتف بإعادة نشر طروحات هذه النّظرية؛ إنّما حاول في كثير من المرات إثراء هذه النّظرية بآراء وفرضيات جديدة طوّرت وأثرت نظرية النّحو الوظيفي، والتي كان أوّل من أرسى معالمها العالم الهولندي سيمون ديك في النّصف الثاني من القرن العشرين.

هذا المشروع الّذي اعتمده المتوكّل المتمثل في نقل نظرية النّحو الوظيفي إلى الوطن العربي ومحاولة إسقاطها –النظرية– بما يناسب خصوصية اللّغة العربية؛ كان وليد خلفية فكرية وانصهار مجموعة من التّراكمات المعرفية التي ساهمت في صقل شخصية أحمد المتوكّل العلمية.

---

* أحمد المتوكل أكاديمي ولغوي مغربي (ولد في الرباط سنة 1944م)، ودرس في ثانوية مولاي يوسف بالرباط حيث حصل على البكالوريا، ثم انتقل إلى الدراسة في كلية الآداب قسم اللغة الفرنسية وآدابها، حيث حصل على الإجازة في الأدب واللغة الفرنسيين، ثم حضر دكتوراه السلك الثالث في اللغويات في نفس القسم، وكان موضوع رسالته عن (أفعال الاتجاه في اللغة الفرنسية) في إطار مقاربة سيميائية التي يرأسها في فرنسا غريماس، وبعد ذلك هيأ داخل القسم العربي شهادة في الأدب المقارن، ثم حضر دكتوراة الدولة في اللسانيات، وكان موضوع هذه الأطروحة التي أشرف عليها غريماس (نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم) وطبعت الأطروحة في المغرب باللغة الفرنسية.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%84

## 1- الخلفية التّراثية:

يعد التراث اللّغوي من أهم المرجعيات الفكرية للدارسين العرب، لاسيما المتوكل لكونه أحد الّذين أعجبوا بهذا الموروث الفكري، «فإذا تقصّينا مؤلّفاته منذ الثّمانينيات وحاولنا البحث في إشكالية إبستيمولوجية الانتقال في الفكر المتوكلي، أي البحث في الظروف الّتي تمّت فيها صياغة مفاهيمه وتصوّراته، سنجد أنّه في البداية حاول وضع لبنة أولى لإعادة قراءة التّراث العربي القديم في محاولة جادّة لإبراز أصالة هذا التّراث مع تبنّي فكرة إمكانية استغلاله وترجمته في نماذج حديثة لا رفضه تماما»[1].

فمؤلّفات أحمد المتوكّل والقضايا التي عالجها فيها، تبرز مدى اطّلاعه وسعة علمه بالتّراث العربي، فقد أثرى المكتبة العربية بمؤلّفات ومقالات ذات صلة بما سبق؛ من بينها:

- قراءة جديدة لنظرية النّظم عند الجرجاني، مجلة كلّية الآداب، الرّباط، العدد 1، سنة 1977م.
- اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم بوصف ظاهرة الاستلزام الحواري، كلّية الآداب، الرّباط، البحث اللّساني والسّيميائي، سنة 1981م.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي، الأصول والامتداد، الرّباط، دار الأمان، سنة 2006م.
- مسائل النّحو العربي في قضايا النّحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد، بيروت، سنة 2008م.
- الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، الرّباط، دار الأمان، سنة 2016م.
- استثمار المصطلح التّراثي في اللّسانيات الحديثة، اللّسانيات الوظيفية نموذجا، مجلة المناظرة، العدد 6، ديسمبر 1993م.

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص. 348.

وكلّ ما طالته أيدينا من دراسات كانت محاولات جادّة من شخصية ألّمت بالتّراث فأعادت قراءته وبعثه وفق نظرة حداثية. فقد اعتمد المتوكل على التّراث في وصف ظواهر لغوية حديثة تخصّ النّحو الوظيفي، كما استند إلى ما توصّل إليه الدّرس الغربي الحديث في تقديم التّراث وفق هذا المنظور الحداثي، وفي هذا المقام يقول أحمد المتوكّل: «سنقترض في وصفنا لهذه الوظائف كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، تحليلات ومفاهيم من الفكر اللغوي العربي القديم نحوه وبلاغته. في هذا الصّدد نشير إلى أننا ... وضعنا لبنة أولى لمنهجية تمكّن من إعادة قراءة الفكر اللّغوي العربي القديم (وكلّ فكر لغوي قديم بصفة عامة) وإدماجه في الفكر اللّساني الحديث واستثماره في وصف اللّغات الطّبيعية بما فيها اللغة العربية وما يتفرّع عنها»[1].

من خلال هذا القول؛ فإنّ الفكر اللّغويّ العربيّ القديم كان سندا وأداة من أدوات وصف الوظائف في النّحو الوظيفي، وفي نفس الوقت وضع أحمد المتوكّل آلية لتكييف الفكر اللّغوي العربيّ القديم مع الفكر اللّساني الحديث في محاولة لاستثمار آراء وأفكار هذا الموروث. وهذه الرّؤى تسمح وتمكّن من عقد الحوار بين الفكر اللّغوي العربي القديم والنّحو الوظيفي فضلا عن تمحيص مشروعيته.[2]

والملفت هنا أنّ أحمد المتوكّل يقيم الحوار بين النّحو الوظيفي والفكر اللّغوي العربي القديم، فهو يرى أنّ «الدّراسات اللّغوية الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم أهم هذه الدّراسات، كما هو معلوم، الدّراسات المعجمية والدّراسات التي نجدها في كتب النّحو والبلاغة وأصول الفقه، وفقه اللّغة والتّفسير»[3].

---

[1] أحمد المتوكل، التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2016م، ص. 14.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 15.

[3] أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2006م، ص.166.

إذن؛ فرصد ظواهر اللّغة العربية ووظائفها يكون في كثير من المرات بالاستناد إلى الموروث الفكريّ اللّغويّ العربيّ القديم، والمتمثل في المعارف والأنظمة القواعدية التي تحملها كتب النّحو والبلاغة وفقه اللّغة ... وغير ذلك من علوم اللغة.

ويتجلّى اهتمام أحمد المتوكّل بالتّراث في اعتماده على الكثير من الآثار التراثية القيّمة لجهابذة اللغة والنّحو كمصادر ومراجع لكتاباته، فنجده يذيّل كتبه في كثير من المرات بأمهات كتب الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، وأهم تلك الكتب التي استند عليها:

- "الكتاب" لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه.
- "مفتاح العلوم" ليوسف بن أبي بكر السّكاكي.
- "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني.
- "الخصائص" لأبي الفتح عثمان بن جني.
- "الاقتراح في علم أصول النّحو وجمع الجوامع" لجلال الدّين السيوطي.
- "الصّاحبي في فقه اللّغة" لأحمد بن فارس.

بالإضافة إلى هذه العيّنة؛ فإنّه يرجع إلى الكثير من المصادر في الدّراسات القرآنية وعلوم التّفسير وشروحات النّحو وكتب أصول النّحو وفقه اللّغة وأصول الفقه.

إلّا أنّ ما يمكن الإشارة إليه هنا، هو أنّه في كتابات أحمد المتوكّل؛ لا سيما متون كتبه لا نجده يستند إلى رأي محدّد من آراء النّحويين القدماء، أو إلى كتاب من كتب الفكر اللغوي العربي القديم، إنّما يشير إليهم بصيغة العموم تحت مسمّى النّحاة العرب القدماء. ففي الكثير من القضايا اللّغوية يستند إلى آراء القدماء دون ذكر مصدر معيّن، وأمثلة هذا كثيرة يمكن أن نورد بعضها؛ نحو قوله: «تُنُووِلت التراكيب المصطلح على تسميتها بـ" التراكيب المبنية للمجهول" في إطار أنحاء متعددة قديمة وحديثة. عالج النحاة العرب القدماء، كما هو معلوم، التّراكيب التي من قبيل: بُنِيَ البيتُ»[1].

[1] أحمد المتوكل، قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2016م، ص. 118.

وفي موضع آخر ألفيناه يقول: «فيما يتعلق بالعربية على وجه الخصوص، نتبنّى الفرضية القائلة بأنّ المحمولات الأصلية هي المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة الآتية: "فَعَلَ" و"فَعِلَ"و" فَعُلَ" و"فَعْلَلَ" ويمكن إضافة ما أسماه النحاة العرب القدامى "بالجامد" إلى هذا الصّنف الأوّل من المحمولات ...»[1]. وغير ذلك من المواضع التي يكون فيها أحمد المتوكّل والفكر اللغوي العربيّ متوافقان؛ حيث يستند المتوكّل إليه في دعم فرضياته وطروحاته أحيانا، وأحيانا أخرى لم يكن موافقا لطروحاته، فكان ينظر إليه نظرة النّاقد.

وبتأمل موقف أحمد المتوكل من الدرس اللغوي العربي القديم؛ فإنّنا نلفيه يصرح بامتلاكه لمجموعة من السمات والخصائص التي تنتمي إلى «سياقه التّاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافينا للإسقاط وللحيف معا، يجب أن نحكّم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكّمه في تقويم النّظريات اللّسانية الحديثة خاصّة معايير علوم العصر وتقنياته، إلّا أنّ هذا التّباين بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصّنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدّرس اللّغوي القديم وإن سُمّيت بمصطلحات معارف ذلك العهد»[2].

من هذا المنطلق؛ يتبيّن لنا أن موقف أحمد المتوكّل من الفكر اللغوي العربي القديم هو موقف وسط يجنح إلى ما يؤازره من آراء وأفكار القدماء، وما يراه يتناسب مع الدّرس اللساني الحديث ولا يتعارض مع مخرجات هذا الدّرس الّذي عرف مرحلة جدّ متطوّرة من البحث بفعل الآلة وحتمية النمذجة، وتراكم العلوم والمعرفة، ونراه ينقد ويعارض في مرات كثيرة آراء وأفكار العلماء العرب القدماء. ويحاول تشكيل بدائل لدراساتهم؛ فنراه –على سبيل المثال– يقترح استعمال ثنائية "المعنى القصد" والمعنى الفحوى" للإشارة إلى مصطلح "الدلالة"، وفق منظور حداثيّ،[3] وهو في كلّ هذا يطمح

[1] أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار، ص. 19.

[2] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 54.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص. 171.

إلى إرساء منهجية تمكّن «قارئ التّراث من تلافي منزلقين: منزلق القطيعة ومنزلق الإسقاط»[1].

وفي هذا المقام نجد الكثير من المواقف التي عارض فيها أحمد المتوكّل آراء من الفكر اللغويّ العربيّ القديم، ففي معرض حديثه عن إسهام النحاة العرب القدماء في الوظائف الدّلالية يقول: «يبدو لنا أنّ إشارة النّحاة العرب القدماء إلى إسهام الوظائف الدّلالية كوظيفة الزمان والمكان وغيرهما في تحديد رتبة المكوّنات لا تخلو، حدسا، من ورود. إلّا أنه لا يمكننا الجزم بصحّة هذا الفرض في الحالة الرّاهنة، ونفترض أن المكوّنات تترتّب داخل الأنماط الجملية الثّلاثة: "الجمل الفعلية، الجمل الاسمية، والجمل الرّابطية" في اللّغة العربية طبقا للبنيات الموقعية»[2].

وفي موضع آخر يقول: « يعتبر النّحاة العرب القدماء أنّ المكوّن المتصدّر للجمل الممثّل لها بالجملة (زَيْدٌ مَرِيضٌ) "مبتدأ" يأخذ الحالة الإعرابية الرّفع بمقتضى وظيفة الابتداء. سنثبت حين الحديث عن موقع المحور، خلافا لما يذهب إليه النّحاة العرب القدماء، أنّ المكوّن المتصدّر لهذا النّمط من البنيات مكوّن داخلي تسند إليه، بهذا الاعتبار، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ويأخذ بالتّالي حالته الإعرابية الرّفع بمقتضى الوظيفة التّركيبية الفاعل المسندة إليه»[3].

فالمتوكل يرى أنّ الوظيفة التركيبية للمتصدّر؛ أي المبتدأ، هي ما عمل الرفع فيه، وبهذا يبدو أن الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية هي بدائل للعوامل النّحوية المتعارف عليها عند النّحاة العرب قديما، وهو بهذا يعارض جمهور النّحاة القدماء ما عدا ابن مضاء وقطرب صاحبا دعوة إلغاء العامل على الرّغم مما يميّزه "العامل" من ثبوتية وظيفته

---

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 165 .

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1985م، ص.21 .

[3] المصدر نفسه، ص. 77 .

وكونه أصلا من أصول النّحو، وسعى إلى تقديم مجموعة من القواعد والضّوابط الوظيفية لتكون في مقابل العامل المعنوي الّذي نادى به النّحاة القدماء، وقدّم أنموذجه هذا من خلال شرحه "لمواقع المحور"[1].

تماشيا مع هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أنّ الطرح الذي تبناه أحمد المتوكّل ليس محاولة لتقويض أعضاء العامل؛ وإنّما قصده هو العامل المعنوي، ففي موقع آخر نجده يحدّد مواقع مكوّنات الجمل بجعل موقع الصّدارة لأدوات هي في واقع الأمر عوامل؛ فيقول: «يحتل الموقع م[1] الأدوات الصّدور ما يصطلح علي تسميته Complementizers كأداتي الاستفهام وإنْ وما النافية ...»[2].

وفق ما سبق ذكره نجد أن الفكر اللّغوي العربيّ القديم كان محطّة مفصلية وواحدا من الرّوافد المهمة التي ألهمت شخصية أحمد المتوكّل العلمية وساهمت في تطويرها، وكان أحد مصادره المعرفية. فانتماؤه إلى هذه البيئة العربية ذات الامتداد الحضاري والموروث الفكري البالغ الثّراء واطّلاعه عليه، أدّى به إلى تطوير مدركات علومه.

### 2- الخلفية الغربية:

وقفنا في المطلب السّابق على اهتمام أحمد المتوكّل بالدّراسات اللّغوية العربية القديمة، وكان هذا الأخير أحد المناهل التي ارتوى منها فكره، لكنها لم تكن المصدر الأهم والوحيد، فأحمد المتوكل يعد واحدا من أكثر اللّغويين العرب المحدثين تأثّرا بالدّرس اللّساني الغربيّ الحديث، وهذا يظهر بشكل واضح في كتاباته كما سيتضح لاحقا.

إذْ لا عجب إذا عرفنا أنّ أحمد المتوكّل حصل على الإجازة في الأدب واللّغة الغربيين، ثمّ حضّر دكتوراه السّلك الثالث في اللّغويات في نفس القسم، وكان موضوع رسالته عن " أفعال الاتجاه في اللغة الفرنسية" في إطار مقاربة سيميائية يرأسها في فرنسا

[1] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص. 78 .

[2] المصدر نفسه، ص. 82 .

اللّسانيّ "غريماس"، وبعد ذلك هيّأ داخل القسم العربي شهادة في الأدب المقارن، ثمّ حضّر دكتوراه الدّولة في اللسانيات، وكان موضوع هذه الأطروحة التي أشرف عليها غريماس "نظرية المعنى في الفكر اللّغوي العربي القديم" وطبعت الأطروحة في المغرب باللغة الفرنسية.[1]

لهذا نجد تأثير الفكر اللّغوي الغربيّ حاضرا بقوة في مسار أحمد المتوكل، على نقيض الفكر اللّغويّ العربيّ القديم الذي لا نجد تأثيره بتلك القوة بالنظر إلى ما تحمله كتاباته من بعد غربي، وغلبة الدرس اللساني الغربي على مجمل دراساته، وقد امتد هذا التّأثير إلى ما بعد مرحلة التّحصيل؛ فنجده في كلّ مؤلّفاته يعتمد على "مصادر ومراجع"[2] لأعلام الفكر اللغويّ الغربيّ، على سبيل المثال:


- Dik. Simon. C . 1985," Formal and Semantic adjustment of derived constructions" in bolkestein et al (eds )
- Dik .Simon. C. 1985 ( a paraitre ),The Theory of Fonctional grammar . 2 vol.
- Dik. Simon. C. ( ed) 1983, Advances in Functional GrammarDordrecht : Fains.
- Jackendoff. R. 1975. Morphological and semantic regularities in the lexicon .language. 51.
- Chomsky. N. 1972Studies on Semantics in Generative Grammar. La haye : mauton .


بالإضافة إلى مجموعة الكتب التي قدّمناها كمثال، تتردد في مؤلّفات أحمد المتوكّل أسماء أعلام الدّرس اللّساني الغربيّ ومنظّري هذا الفكر من التّوليديين التّحويليين، التّداوليين، والوظيفيين.

---

[1] موقع ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%84

[2] ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار، ص. 176 إلى ص. 181. وأحمد المتوكل، قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص. 191 إلى ص. 199.

وعلى عكس الفكر اللّغوي العربي القديم؛ فإنّ أحمد المتوكّل قد اتّكأ على الأفكار اللّسانية الغربية الحديثة، وهو ينسب كلّ رأي لصاحبه مصرّحا بتياره اللّغوي الّذي يستجيب لطرحه الفكري، هذا التّيار المتمثل في " نظرية النّحو الوظيفي لسيمون ديك" «الّتي اتخذها الدكتور أحمد المتوكل إطارا نظريا لأبحاثه المتعدّدة (معجمية، دلالية، تركيبية، تداولية)، منذ سنة 1985م، الّتي حاول من خلالها أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة للنّحو العربيّ، واستطاع أن يقدّم نظرية متماسكة»[1].

وقد شكّلت "نظرية النحو الوظيفي" محور أبحاث أحمد المتوكل، فطوّع فرضياتها لتتناسب واللغة العربية، فكان أحسن من مثّلها في الوطن العربي وعبّر عن أفكارها، يقول أحمد المتوكّل في أسباب اختياره لنظرية النّحو الوظيفي: «يعتبر النّحو الوظيفي Grammar Fonctional الذي اقترحه سيمون ديك في السّنوات الأخيرة، في نظرنا، النّظرية الوظيفية التّداولية الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة ولمقتضيات النّمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النظريات التّداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النّحو العلاقي)، ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية) Speech Acts Theory أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التنظير اللساني الحديث»[2].

وعليه؛ فإن نظرية النّحو الوظيفي تعكس بعدا من أبعاد التّداوليات في مجال الدراسة النحوية، وقد امتاز بتعدّد مصادره التراثية من جهة، ومن جهة أخرى المصادر الغربية الحديثة، فقد تهيّأ لهذه النّظرية ما لم يُتح لكثير من النظريات الأخرى من تراكم معرفي ومرونة منهجية تسمح باقتراض الكثير من الفرضيات من نظريات أخرى أو أفكار وآراء فلسفية.

---

[1] يحي بعيطيش، أطروحة دكتوراه "نحو نظرية وظيفية للنحو العربي"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص. 07.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار، ص. 14.

وقد لا تكون الفائدة دوما بالاقتراض من تلك الآراء والأفكار؛ وإنّما قد تكون الفائدة من ورودها في معرض حديثه –أحمد المتوكّل– الكشف عن قصور تلك الآراء والأفكار في تحليل بعض الظواهر النحوية قيد الدراسة، مثلا؛ عن الجمل الرّابطية يقدّم رأي النظرية التّوليدية التّحويلية، فيقول: «اعتيد في أدبيات النّحو التّوليدي التّحويلي الآلي على مقاربة الجمل الرّابطة كأصول للجمل التي لا تتضمن رابطا باعتبار جمل الصّنف الثاني ناتجة عن تحويل حذف يُجرى على جمل الصّنف الأول ...»[1]، فأطروحة النّحو التوليديّ التحويليّ أطروحة أثبتت جدارتها وجدّيتها في تفسير هذه الظّاهرة اللّغوية، لكن هناك «أطروحة أقلّ كلفة وأقرب إلى الحدس والكفاية النمطية، الأطروحة المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي»[2].

وما يجب التّنويه له هنا؛ أنّ أحمد المتوكّل حين يقترض من التّراث اللغوي العربي القديم يستعين بآراء سيمون ديك في معرض حديثه عن المفردات الواردة أو المفردات المشتقة؛ فيأتي بتعريف سيمون ديك «ويعرّف ديك (ديك 1980 ب: 26) القاعدة المنتجة تزامنيا بأنها القاعدة التي يمكن صوغها على أساس "طبقة مفتوحة" من المفردات. ويحدّد الطّبقة المفتوحة بأنّها طبقة لا يتسنّى عدّ عناصرها عنصرا عنصرا، وإنّما تتسم عناصرها بخاصية عامة أو مجموعة من الخصائص العامة»[3].

بالرّغم من أنّ ظاهرة الاشتقاق قد عالجها العرب من كلّ الجوانب وأسهبوا البحث فيها وحدّدوا أغلب مصطلحاتها ومفاهيمها، ولم يكن في هذا مجالَ جدالٍ أو تجاذب، إلّا أن أحمد المتوكّل يستعين بتعريف سيمون ديك .

إنّ لكلّ نظرية مجموعة مصطلحات ومفاهيم خاصة بها والتي تميّزها عن باقي الاتجاهات، وبما أنّ أحمد المتوكل يعتبر المنظّر العربيّ الأوّل لنظرية النحو الوظيفي؛ فقد

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 101.

[2] المصدر نفسه، ص. 102.

[3] أحمد المتوكل، قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص. 12.

أخذ على عاتقه تقديم مصطلحات هذه النظرية للقارئ العربي وتحديد مفاهيمها، ومن بين تلك المصطلحات التي قدّمها أحمد المتوكّل الكفاية النّمطية؛ فيقول: «من التحديدات الواردة التي تناسب ديك (ديك 1997 أ، 15) لمفهوم الكفاية النمطية التّحديد التّالي:

يزعم المنظّرون للسان الطّبيعي أنّ بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة أو في عدد من اللّغات فيما يقارب التّنميطيون اللغة مقاربة محايدة نظريا تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام»[1].

والملفت في كتابات ومؤلّفات أحمد المتوكل أنّه يتتبع إصدارات كتابات سيمون ديك في النحو الوظيفي من سبعينيات القرن الماضي إلى نهاية التسعينيات، ويستشهد بأقواله كلّما سنحت له سانحة، ومثال هذا كثير؛ نأخذ قوله عن الدّلالة والتّداول؛ حيث يقول: « بعد ظهور مؤلّف ديك (ديك 1997) اقترحت مجموعة من الدّراسات أن يتم الفصل بين الدّلالة والتّداول ...»[2].

لم يتّخذ أحمد المتوكل سيمون ديك منظرا وحيدا لنظرية النحو الوظيفي، إنّما نجده يشتق معارفه من علماء آخرين كما لاحظنا قوله: « في إطار أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي نحو الخطاب الوظيفي الذي يقترحه هنخفلد (هنخفلد 2004 أ، و2004 ب)، عدلنا عن مقاربة التّأويلية للحمولة الإنجازية إلى مقاربة بديلة»[3].

بناء على هذا؛ فسيمون ديك لم يكن المنطلق الوحيد لأحمد المتوكل في النّحو الوظيفي، إنّما نهل من كل منبع ساهم في تطوير نظرية النّحو الوظيفي والنهوض بها عبر كلّ أطوارها.

---

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 68.

[2] المصدر نفسه، ص. 121.

[3] المصدر نفسه، ص. 145.

سبق أن قلنا إنّ أحمد المتوكّل يشتق معارفه من خلال الاعتماد على أفكار رواد الدّرس اللّساني الحديث، ونجد أبرز من ذكر اسمه بعد سيمون ديك هو نعوم تشومسكي، هذا الأخير نجد اسمه يتكرر، أو يذكر اسم نظريته التوليدية التحويلية؛ هذه النظرية التي كانت أحد روافد ومصادر النحو الوظيفي، فتشومسكي «كان أوّل من نادى بضرورة مجاوزة هذا المنهج التّصنيفي إلى وضع نظرية لسانية عامّة تتضمن نحوا كلّيا تتفرع عنه أنحاء خاصّة»[1].

هذا الهدف الذي رسمه تشومسكي لنظريته التوليدية التحويلية؛ وهو بلوغ نحو كلّي يشمل كلّ الألسن، و«قد بلغت نظرية النّحو الوظيفي مبلغا معقولا في سعيها نحو إحراز كفاية التّفسير لربطها دراسة اللّغة ... بالنّحو الكلّي»[2].

وما تجدر الإشارة إليه أنّ أحمد المتوكل نهل من العديد من العلوم نحو الفلسفة، علم النفس والرياضيات، وتأثر بشخصيات لها دور مهم في هذه العلوم إضافة إلى علوم اللغة ومختلف النظريات، وما قدمناه كان مثالا عن أهم المؤثرات والعوامل التي شكلت الخلفية المعرفية والإبستيمية للفكر المتوكلي.

## 3- منهج أحمد المتوكل في دراسته:

### 3-1 المنهج الوصفي:

سنتعرض في هذا المطلب لأهم المناهج التي اعتمدها أحمد المتوكل من خلال دراساته ومؤلفاته، وبحكم أنّ أحمد المتوكل في أغلب مؤلفاته يعرض نظرية النحو الوظيفي، محاولا تقديمها للقارئ العربي واصفا في معرض تقديمه فرضياتها وقواعدها وآليات تطبيقها في اللغة العربية، فقد كانت الضرورة في الاعتماد على المنهج الوصفي،

[1] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 69.

[2] المصدر نفسه، ص. 51.

حيث «قدّم المتوكل في كتاباته وصفا وتفسيرا لمجموعة من قضايا اللغة العربية من وجهة نظر النحو الوظيفي.»[1]، ويتجلى الوصف عند المتوكل في مظهرين رئيسيين:

1- الموضوع.

2- الغاية.

فموضوع «الدرس اللساني هو وصف (القدرة التواصلية Communicative Competence) للمتكلم-المخاطب.»[2]، إذًا؛ فموضوع الدرس اللساني هو وصف تلك القدرة التي يمتلكها المتكلم التي تمكنه (مع معرفته للقواعد التركيبية والدلالية والصوتية) من تحقيق أهداف تواصلية محددة.[3]

أما الغاية التي يسعى إليها النحو الوظيفي من خلال الوصف اللغوي «الطامح إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية :

أ- الكفاية النفسية (Adequacy Psychological).

ب- الكفاية التداولية (Adequacy Pragmatic).

ت- الكفاية النمطية (Adequacy Psychologic).»[4].

يفهم من هذا أنّ النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية تصف اللغات في إطارها من وجهة نظر وظيفية؛ أي الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للّغات محدّدة (جزئيا على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها، كل هذا يهدف إلى تسهيل قراءة بحوث أحمد المتوكل في نظرية النحو الوظيفي.[5]

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة -دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته-، ص.349

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية -المقاربة المعيار-، ص. 15.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص. 16.

[4] المصدر نفسه، ص. 15.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص. 15.

من هنا، لا يبدو غريبا الاعتماد المتكرر للمنهج الوصفي في تقديم هذه النظرية، فملامح هذا المنهج نجدها في كل كتابات المتوكل، ويمكن أن نقدم أمثلة على ذلك نحو قوله: «تعتبر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي مفاهيم أولى (Primitives) بمعنى أنّها ليست مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية معينة.»[1]، وهنا يعرض المتوكل المفاهيم الأولية للنحو الوظيفي على أنها أصول وليست مشتقة عكس ما هو متعارف عليه في نماذج أخرى مثل النحو التحويلي التوليدي. وفي موضع آخر يقول: «يلاحظ أنّ المحمول لا يفرض قيود انتقائه إلا بالنسبة للحدود – الموضوعات– ويعني هذا أنّ اللواحق في الأطر المحمولية لا تحدد بالنسبة لها قيود الانتقاء.»[2].

وقد تعامل المتوكل مع قضايا اللغة العربية من منظور وظيفي معتمدا على ملاحظة هذه القضايا ووصفها وتحليلها؛ مثل «المقولات الجهية والزمانية يعبّر عنها، في اللغة العربية، بصيغة المحمول ("الصيغة الماضي"، "الصيغة المضارع") مجرّدة أو بها مضافا إليه فعل مساعد ... ومن الملاحظ أنّ وزن الفعل يسهم في التعبير عن المقولات الجهية.»[3]، فالمتوكل إذا ما أراد تقديم ظاهرة لغوية ما نجده يعرضها بالوصف والتحليل مثل ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، يقول «درج على اعتبار الاشتقاق في اللغة العربية يتم بواسطة صيغ انطلاقا من مادة صوتية تتكون من أصوات سواكن ثلاثة واعتبار أن المعنى النووي للمفردة كامن في هذه الأصوات الساكنة في حين أن المعاني الإضافية مرتبطة بالصيغة.»[4]. قياسا على هذا استعمل المتوكل المنهج الوصفي في تقديم الكثير من قضايا

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية –المقاربة المعيار–، ص. 16.

[2] المصدر نفسه، ص. 19.

[3] أحمد المتوكل، قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص. 46.

[4] المصدر نفسه، ص. 13.

اللغة العربية، فقد «عرض المتوكل بالوصف والتحليل للوظيفتين الفاعل والمفعول في اللغة العربية.»[1].

استنادا إلى ما سبق؛ فإن المنهج الوصفي هو من أبرز وأكثر المناهج استعمالا في كتابات أحمد المتوكل وكان ذلك كما أسلفنا لضرورة عرض نظرية النحو الوظيفي للقارئ العربي مع تقديم جوانب تطبيقية لمبادئ هذه النظرية على اللغة العربية ومحاولة معالجة بعض قضايا اللغة العربية وفق هذه النظرية.

### 3-2 المنهج المقارن:

لم يكن المنهج الوصفي المنهج الوحيد الذي اعتمده أحمد المتوكل، وإنّما اتّخذ مناهج أخرى كطرق وآليات تحليل من بينها المنهج المقارن؛ الذي سلك مسلكه من خلال مقارنته بين نظرية النحو الوظيفي وبين النماذج الأخرى من النظريات، مثل مقارنته بين «ما يقترح في النحو الوظيفي والاقتراحات الواردة في النظرية التوليدية التحويلية أمكننا استنتاج ما يلي:

ضمن هذا المساق، ألفينا التحليل المقترح في النحو الوظيفي والتحليل الذي يقترحه جاكندوف كلاهما المشاكل النظرية والتجريبية التي تواجه التحليل التحويلي»[2]، حيث يضع النحو الوظيفي في مقابل النحو التحويلي التوليدي في مواضع كثيرة، ففي معرض حديثه عن اشتقاق الجمل وفق قواعد النحو الوظيفي يقدم قواعد النظرية التوليدية في مقابل هذا «تشتق هذه الجملة، في منظور النماذج التوليدية ذات الطابع التحويلي عن طريق قاعدة نقل (قاعدة تحويل التصدير) من بلية المرتبة: قابلَ خالدٌ زيدًا. أما في النحو الوظيفي فإنها تشتق عن طريق تطبيق قاعدتي موقعة اثنتين...»[3].

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة –دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص. 350

[2] أحمد المتوكل، قضايا معجمية –المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية–، ص. 34.

[3] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية –المقاربة المعيار–، ص. 30.

وقد اهتم المشروع المتوكلي بالمنهج المقارن خاصة حين حاول محاورة الدرس اللساني الحديث مع الموروث اللغوي العربي القديم، فقد حاول «إعادة صياغته صياغة تقرّبه مما يقابله في الفكر اللساني الحديث، وأن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره من حيث الموضوعات المبحوث فيها، ومن حيث نمط المقارنة المعتمدة.»[1]. وهو في هذا يقوم بعقد مقارنة وموازنة بين آراء العلماء القدماء مع فرضيات وأفكار علماء اللغة المحدثين، ومثال ذلك «اقتراحات السّكّاكي (555-626هـ, 1160-1229م)، فحاول أن يوازن بينها وبين بعض الاقتراحات المعاصرة بغية تقويمها. فبعد أن عرض لاقتراح غرايس في الموضوع، واقتراح سيرل وغوردن ولاكوف، وجد أن تلك الاقتراحات تظهر أن اللغويين العرب انتبهوا لظاهرة الاستلزام التخاطبي في كلّ من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول.»[2].

ويعد مثال السّكّاكي من أبرز الأمثلة التي يجب أن نوردها هنا، ذلك أنّ أحمد المتوكل خصص فصلا كاملا من كتابه "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي" للموازنة بين ما جاء في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي وبين آراء علماء اللغة المحدثين وبعض الفلاسفة الذين اهتموا بالدراسات التداولية، فكثير من مبادئ هذه الدراسات وردت في كتاب مفتاح العلوم للسّكّاكي؛ مثل «مبدأ الخرق هذا باعتباره أساس عملية الاستلزام، يقارب بين تحليل السكاكي واقتراحات الفلاسفة وبعض اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهرة. ويظهر هذا التقارب جليا خاصة حين يقارن تحليل السكاكي باقتراحات جرايس المبنية، كما رأينا، على مبدأ خرق إحدى قواعد الحوار.»[3].

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة –دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص. 353.

[2] المرجع نفسه، ص. 367.

[3] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1986م، ط.1، ص. 100.

عطفا على ما سبق، فإنّ طبيعة المواضيع التي عالجها المتوكل استلزمت مجموعة من المناهج منها الذي قدمناه كمثال وأنموذج، وهذا لا ينفي اعتماده مناهج أخرى كلما دعت الضرورة لذلك، مثل المنهج الاستقرائي، التاريخي، الاستنباطي والتحليلي.

## 4- تصورات وجهود أحمد المتوكل في الدرس اللساني:

إنّ المتتبع للدرس اللساني الحديث يجد المتوكل واحدا من أبرز رواد هذا الدرس بما قدّمه من جهود ومحاولات للنهوض باللغة العربية عن طريق نظرية النحو الوظيفي، هذه النظرية التي استفاد منها وأفادها عن طريق جملة من الاقتراحات التي قدمها والتي ساهم في تطويرها.

إنّ المتأمل في كتابات المتوكل يجدها قد لامست العديد من القضايا سواء قضايا تمس الدرس اللغوي العربي القديم أو ما قدمه للدرس اللساني الحديث بمختلف اتجاهاته خاصة الاتجاه الوظيفي، فهو بالنسبة إلى الدرس اللغوي القديم «يهدف إلى تأسيس (نحو وظيفي للغة العربية)، نحو في إمكانه رصد كل القضايا المتعلقة بهذه اللغة، أو لنقل بتعبير أكثر دقة، القيام بمشروع للسانيات اللغة العربية في كل مستوياتها.»[1].

هذا المشروع لا يتأتى إلا بالكشف عن إشكالات اللغة العربية، والتي بقيت مستعصية على جمهور الباحثين أو بعض القضايا التي تجاوزها الزمن بفعل التراكم العلمي والمعرفي في مجال الدراسات اللغوية، ولا يكون هذا إلا بتطعيم اللغة العربية بمفاهيم الدرس اللساني الحديث وخاصة مفاهيم الدرس الوظيفي ومحاولة كشف مغاليق هذه القضايا بما توفر من آليات دراسة وتحليل في العصر الراهن، كمثال على ما سبق يقترح المتوكل «أنّ الفرضية الأكثر ملاءمة بالنسبة إلى اللغة العربية (...) هي فرضية المفعول الواحد التي لا تخرق قيد أحادية الإسناد في النحو الوظيفي، وهو القيد الذي ينص على أنّ لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه. وبذلك تعتبر فرضية المفعول

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة -دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته-، ص. 348.

الواحد كافية لرصد البنيات التعليلية والبنيات التقعيدية في اللغة العربية والإشكالات التي تطرحها.»[1]، لذا؛ فعلى عكس المتعارف عليه في النحو العربي من وجود أفعال لا تتجاوز قدرة عملها حدود الفاعل، نجد –في مقابل هذا– أفعالا تتجاوز قدرة عملها إلى مفعول أوّل ومفعول ثان، أما في النحو الوظيفي والذي يراه المتوكل أكثر ملاءمة للغة العربية فإنه لا مجال لإسناد وظيفة المفعولية لأكثر من بنية في الحمل الواحد (الجملة).

اهتم المشروع المتوكلي في تطبيقه لنظرية النحو الوظيفي على اللغة العربية بمراعاة خصائص ومميزات هذه اللغة، فقد جاء في معرض حديثه عن عناصر الجملة: «تتألف الجملة حسب النحو الوظيفي من ثلاثة مكونات: (الحمل) (المحمول وموضوعاته) والمكون المبتدأ والمكون الذيل. ونقترح أن يضاف إلى المكونات الثلاث مكون رابع: المكون المنادى، فتكون بذلك بنية الجملة كما يمثلها الشكل الآتي: منادى، مبتدأ، (حمل)، ذيل.»[2].

هذا فيما يخص محاولة إقامة مشروع للنحو الوظيفي العربي، في نفس هذا السياق يقدم أحمد المتوكل مجموعة من الاقتراحات والمراجعات لما احتواه نموذج سيمون ديك محاولة منه لتطوير هذا النموذج، ومن بين هذه الاقتراحات ما راجع فيه سيمون ديك في قضية إسناد الوظائف؛ حيث «يضع ديك بالنسبة لإسناد الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية القيد الآتي:

تسند إلى موضوعات البنية الحملية الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية شريطة أن لا يسند لكل موضوع أكثر من وظائف ثلاث: وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية.»[3].

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة –دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته–، ص. 352.

[2] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية –المقاربة المعيار–، ص. 141.

[3] المصدر نفسه، ص. 46.

يرى المتوكل أنّ هذا «القيد ناقص لأنّه لا يمنع أن تسند، في المقابل وظيفة واحدة إلى أكثر من موضوع.»[1]، لذا يقترح لإتمام المقترح الذي قدمه سيمون ديك «القيد المستوحى من قيد (أحادية الإسناد)»[2].

لم تكن مراجعات أحمد المتوكل مجرد اقتراحات وإنّما الكثير منها تمّ تبنيها في نموذج النحو الوظيفي، ف «من أهم الاقتراحات المتبنّاة في بناء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية افتراض القابلية. وقد تضمن اقتراح دك(1989) خمسة قوالب هي: القالب النحوي، القالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي ... في هذا الإطار يندرج اقتراح المتوكل إضافة (قالب شعري) وظيفته رصد الملكة الشعرية لدى مستعملي اللغة الطبيعية.»[3].

ولم تقتصر جهود المتوكل على ما سبق ذكره، إنّما امتدت رُؤاه إلى مجالات أخرى منها حقل المصطلح أين أسهم في إثراء الدرس اللساني العربي بكثير من المصطلحات، من بين المصطلحات التي استحدثها المتوكل "الترتيب المستقل" وهو صنف ثان من الخصائص لا يتدخل الاستعمال في تحديده، وهو في مقابل ما سماه ديك (الخصائص المرتبطة بالاستعمال)[4]، وإطلاقه أيضا «تسمية (الكفاية اللغوية) على مزاعم نظرية النحو الوظيفي الثلاثة: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.»[5].

ومن المسائل التي حاول معالجتها المتوكل مسألة ترجمة المصطلح، فقد استطاع أن يقدم مجموعة من المقابلات العربية لمصطلحات غربية، فهو يقترح مثلا أن «نقابل بالمصطلح (المخصص) المصطلح الغربي Specifier.»[6]. كما يقترح «مصطلح (التحاول)

---

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية –المقاربة المعيار–، ص. 46

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص. 377.

[4] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 64.

[5] المصدر نفسه، ص. 143.

[6] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية –المقاربة المعيار–، ص. 80.

مقابلا لمصطلح Coreference الدال على العلاقة القائمة بين مكونين لهما نفس الإحالة.»[1].

من بين الأهداف التي سعى إليها أحمد المتوكل هي نمذجة اللغة، لأنّ «من المطامح التي غدا التنظير اللساني يسعى في الوصول إليها كفاية إضافية هي (الكفاية الحاسوبية). دور بلوغ هذه الكفاية في الواقع دور روزي يمكّن من التأكيد من مدى صورنة الجهاز الواصف وإواليات ومدى صحتها.»[2]، وقد قدّم شروط الواجب تحققها لنمذجة النظرية وفقا لمبادئها وأهدافها.

بناءً على ما سبق يمكن القول: إنّ الدرس اللساني العربي قد عرف نظرية النحو الوظيفي من خلال ما قدّمه المتوكل أساسا في مجموعة كبيرة من المؤلفات، ولا جدال في أنّ تلك المؤلفات تعبّر عن غنى التجربة اللسانية للرجل التي زاوج فيها بين مراجعة ما قدّمه علماء اللغة العربية القدماء بمعطيات الدرس اللساني الحديث، وتقديم بعض الآراء والأفكار من الدرس اللغوي العربي القديم في محاولة لتطوير وتقويم نموذج النحو الوظيفي في بعض المرات، كل هذا تتخلله غايات وطموحات النهوض باللغة العربية وتقديم نموذج نحوي وظيفي عربي.

وقد ساعدت دراسات المتوكل الكثير من الباحثين العرب على فهم قضايا النحو الوظيفي، وأسهمت في إثراء الدرس اللساني الحديث.

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية –المقاربة المعيار–، ص. 141.

[2] أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص. 48.

# الفصل الرّابع

## النظرية الخليلية الحديثة

## –أفق تشكّل مشروع لسانيّ عربيّ معاصر–

أوّلا: الطرح البنوي عند عبد الرحمن الحاج صالح

ثانيا: الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح

ثالثا: النظرية الخليلية الحديثة

**توطئة:**

اهتم عبد الرحمن الحاج صالح* بقراءة التراث العربي النحوي ومحاولة إعادة بعثه، وتناوله برؤية الناقد الحصيف، ونظرة المتروي المعتدل، فاطّلع على ما فيه وعلى الدرس اللساني الغربي الحديث و ما انتجه من نظريات في اللغة وحاول فهمه واستيعابه، فأخذ منه ما قدّر أنه يفيد في الدرس اللغوي العربي وفي قراءة التراث سواء من حيث المقاربة أو التأصيل أو حتى قراءة جديدة وفق آليات الدرس اللساني الغربي.

وعلى عكس الكثير من الدارسين والمهتمين بالفكر اللساني الغربي، الذين كانت لهم محاولات العناية به والتأليف فيه، ركنت أكثر مؤلفاتهم إلى تسليط الضوء على النظريات الغربية بكتابات شارحة أو مبسطة ، متجاوزين الغوص في منطلقات هذا الفكر متغافلين مسألة التثبيت في مدى جاهزيته للتطبيق على العربية، ولا يلتفتون «إلى النقائص والأخطاء التي احتوت عليها الآراء والنظريات الأوروبية –القديمة منها والحديثة– إذ قد تكون الأخطاء القديمة صعبة الزوال»[2] وههنا، نلفي عبد الرحمن الحاج صالح يخوض في الجوهر الفكري والفلسفي لهذه النظريات وكيفية نشأتها، ومن ثمة إدراك مفاهيم هذه الأفكار و خلفياتها الايديولوجية و الابستيمولوجية، فعلى الباحث والمؤلف في هذا العلم الإلمام «لا بأصول هذا العلم وجزئياته فحسب بل حتى بالمشاكل التي يطرحها وبالحلول التي يقترحها علماؤه»[3].

* ولد بمدينة وهران، درس في مصر وفي بوردو وباريس، تحصل على التبريز من باريس ودكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة باريس –السوربون– كان استاذا بجامعة الرباط سنة 1961 م إلى سنة 1962م، و بجامعة الجزائر بعد ذلك، وصار مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر، ثم مدير مركز البحوث العلمية لترقية اللغة اللغة العربية، وعيّنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م وهو عضو في المجامع الآتية: دمشق والقاهرة وبغداد وعمان، ويشرف على مشروع الذخيرة الدولي./ من الغلاف الخارجي لكتاب عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 09.

[3] المصدر نفسه، ص. 09.

## أولا– الطرح البنوي عند عبد الرحمن الحاج صالح:

لقد تطرّق عبد الرحمن الحاج صالح للطرح البنوي وفق مداخل أهمها:

### 1- المنطلقات الفكرية والفلسفية للفكر البنوي:

يشدد الحاج صالح على وجوب المعرفة والاطّلاع على الخلفيات والأُسس العلمية لمختلف النظريات، ومن الخطأ الجسيم عدم البحث عن الأصول الفلسفية والمرتكزات الفكرية ،وكذا الأسس العلمية والتاريخية والتصورات الرائجة، ومن ثم الجهل بأهم شيء يعتمد عليه في إقناع الفرد وهو تلك الخلفيات العلمية والتاريخية التي يجب أن يبحث عنها كل باحث ذي شأن لا يتعصب لمذهب من المذاهب.

فالبنوية، على غرار أيّ تصور آخر، سبقتها ظروف هيأت وبلورت هذا التصور الجديد ومن بين هاته الدواعي حضوة المنهج التاريخي الذي كان سائدا، وتشدد أصحابه في صدارة حضوره، فـ:«تصلب الفيلولوجية المحدثة (هذه الـ L'inguistics نفسها) وعدم تنازل أصحابها عن قولهم بأن: لا علم إلا في المنهج التاريخي»[1]، وبهذا حاولوا إقصاء كل المحاولات والاجتهادات وفق المناهج الأخرى المستحدثة، وهذا ما أدى إلى ظهور «حوالي سنة 1890 اتجاهات جديدة في التعليل العلمي ... بما ظهر في أواسط القرن التاسع عشر من آراء فلسفية ومنهجية، وأهم هذه الآراء هي فكرة تقدم المجتمع على أفراده في الوجود أي سبقه الشخص لأن الشخص كعنصر نفساني اجتماعي هو وليد الاجتماع والعمران»[2].

تتطلب سيرورة العلم بعض المرونة في تقبل النقد والتعديل، إلّا أنّ أصحاب الدراسات التاريخية انغلقوا على منهجهم وتعصبوا له، فكان نتيجة ذلك ثورة على هذا المنهج، فلابد من وجود فكرة تقوم على هنات المنهج التاريخي وأخطائه وتكون مقابلا وبديلا له، حيث

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 140.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 146.

إنّ «هذه الفكرة قديمة أيضا تعرض لها أمثال فون شليجل وفون هومبولت وقبلهما هردير وأسبقهم ابن خلدون، والذي وضحها واحتج لها وجعلهما ركنا أساسيا من أركان علم الاجتماع هو أوكوست كونت»[1].

هذه الأفكار، ما لبثت أن انتقلت إلى مجال البحث اللغوي واهتم بها وتبناها مجموعة من الباحثين، ففي بداية الأمر كانت هذه الأفكار مجرد آراء فلسفية، تبناها فيما بعد علماء الاجتماع، وعلماء اللغة؛ من بينهم مَن «شذت أفكاره عن أغراض معاصريه في القرن التاسع عشر هو اللغوي الأمريكي وليام دي ويتني William D. Whithney: 1827–1894، لم يكن ويتني مثل هومبولت في عمق التفكير وسعة الاطلاع، فالفرق بينهما من هذه الحيثية كبير، غير أننا نقدر أهميته بالنسبة للسانيات البنوية والحديثة لأنه ألهمهم بما نشره من آراء عملاقين من عمالقة هذه اللسانيات وهما فرديناند دي سوسير السويسري وبلومفيلد الأمريكي»[2].

لذا فالمتتبع للمنطلق البنوي، والخلفية التي نشأت عليها، يجدها تتراوح بين فكر فلسفي يمتد إلى الفلسفة اليونانية القديمة، ومجموعة أفكار في علم الاجتماع، إضافة إلى ما تلقاه دي سوسير من خلال احتكاكه بالعلماء الألمان، كل هذا شكّل تفاعلا لإنتاج تصور حديث فصل فيه الحاج صالح وعرضه تسلسلا وأصّل له، وما قدمناه هو مجرد لمحة عن ذلك لأن المقام ليس مقام تفصيل.

### 1-1 اللسانيات البنوية:

ذكرنا في ما سبق؛ أنه إثر تعصب التاريخيين لمذهبهم ورفضهم لكل نقد أو دراسة أخرى نشأت مجموعة من الأفكار والتصورات الرافضة، وكان «أول من وضّح وحدّد ونظّم

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 146.

[2] المصدر نفسه ، ص. 136.

هذه الأفكار الجديدة (بالنسبة إلى اللسانيات التاريخية) هو فرديناند دي سوسور اللغوي السويسري Ferdinand De Saussure (1857-1913) .. ونستطيع أن نقول إنه أوّل من أظهر للناس – من دروسه– أهمية الدراسة البنوية...»[1].

وعلى عكس الكثير من المهتمين بالدرس اللساني؛ فإن الحاج صالح ينسب تنظيم هذه الأفكار وتوضيحها فقط لدو سوسور، أما الريادة لهذا العلم فلعالم آخر هو بودوان دي كورتوني، لأنّ «الأفكار التي استوحى رسمها الأولي من معاصريه من أصحاب النزعة الجديدة»[2]. ودي كورتوني أحد هؤلاء «هو أول من أثبت حقيقة الحروف الفونولوجية وسبق بذلك سوسور وتروباتسكوي، ... ويعتبر بودوان رائد اللسانيات البنوية»[3]. هذه الأفكار التي بلورت نظرية دو سوسور اشتملت على عدد من المبادئ والاعتبارات استخرجها من مشاهدته وتحليلاته لظاهرة التخاطب اللغوي. وقد حصر الحاج صالح أصالة هذه المبادئ في:[4]

1- كيفية تحديده للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الأذهان والأعيان وبنائه بذلك الدليل اللغوي.

2- تمييزه الصريح بين اللسان (Langue) (أو مجموعة منتظمة من الرموز) تصطلح عليه الجماعة ويشترك في استعماله جميع أفرادها وبين الكلام (Parole) كتأدية فردية للسان.

3– تحديده لموضوع اللسانيات: هو اللسان لا الكلام في ذاته وإن كان اللسان لا يظهر ولا يمكن مشاهدته إلا من خلال الكلام، أي من تأدية كل فرد له ومن كيفية استعمال مجموع الأفراد له.

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 152.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص. 154 إلى ص. 156.

– توضيحه لمعنى الارتباط في قول العلماء ... إن اللسان نظام (Systéme) ترتبط فيه جميع أجزائه بعضها ببعض ورؤيته للوحدات اللغوية بمنزلة العملة أو قطعة النقود فكل وحدة من هاته الوحدات لها كيانها وهو القيمة (Valeur) وهذا أن لكل لفظة مجموعة من الصفات تقابل بها كل واحدة من الألفاظ الأخرى.

– تمييزه الفاصل بين نوعين من الدراسة: الزمانية والآنية؛ بين ما كان من الدراسات التاريخية وبين اللغة في وقت معين.

هذه المبادئ والمفاهيم أصبحت أساسا بنيت عليه اللسانيات، وتأثير المفاهيم السوسورية على الدراسات اللغوية لم يحض به فكر أو تصور لغوي آخر وذلك لاعتبارات هي:[1]

1- نظرية تمس ذات اللغة وأوضاعها، وكان اللغويون في زمانه لا يعرفون إلا جزئياتها ولا يهتمون إلا بتطور هذه الجزئيات.

2– موافقتها لتطلعات الجيل الجديد من الباحثين في بداية القرن العشرين.

3– تأييد العلوم الأخرى لهذه النظرية وعدم مناقضتها.

ما سبق ذكره لا يؤدي إلى كمال هذه النظرية وتمامها، وإنما كانت عبر السنين محط نقد وإضافة وتصحيح؛ ذلك أنها كغيرها من النظريات تبقى دائما قاصرة ومحدودة وقابلة للتطور بتطور العلوم، وكذا كلما تعمّق فيها الباحثون وكشفوا مكامن ضعفها، لكن تبقى من أرسخ النظريات اللغوية الحديثة.

### 2-1 المقاربة البنوية التراثية العربية:

في كثير من المواطن يحاول الحاج صالح في تقديمه وعرضه للدراسات الغربية، أن يعود بالقارئ إلى الدراسات العربية فيقدّم المقابل العربي للمصطلح أو المفهوم أو الفكرة، وهذا

[1] ينظر: عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. ص. 165-166.

ليس إنقاصا من جهود الغرب ولا تأصيلا لما عرفه الغرب، وإنّما لإبراز مدى عبقرية العرب القدامى ونباهتهم في تقصيهم لحقائق وأسئلة اللغة.

فمن خلال معالجته لفكرة التطور في اللغة عبر الدراسة اللسانية المقارنة؛ نلفيه يعود إلى الخليل ويقدمه كنموذج عربي تطرق إليها أيضا: «أما فكرة التطور كتحول يعتري اللغات عبر الزمان فنجدها عند النحاة الأولين من طبقة الخليل ومن جاء بعده.»[1].

وبخصوص نظرة دو سوسور إلى اللغة والعقل؛ كونهما لا يحدثان ولا يتشكلان إلا بالأشكال التي يمكن أن تنسجم، ونستطيع أن ننظر إلى اللغة عن طريق الملاحظة على أنها تعبير خارجي لذهنية الأمم،[2] وهذا يحيلنا إلى كتاب المزهر الذي سبقت أفكاره دو سوسور في هذا الطرح، يقول السيوطي: «إن اللّفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو مع قطع النظر عن كونه ذهنيا أو خارجيا، فإن حصول المعنى في الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى»[3].

ونجد هذا النوع من المقابلات يتكرر مما لا يسع ذكره كاملا، فعند تعريف اللسان وتفريقه عن الكلام يحيلنا إلى أنّ النحاة العرب قد عبّروا بقولهم: "الوضع والاستعمال" في مقابل ثنائية (لسان/كلام)،[4] ولم يدع الحاج صالح زاوية من زوايا البنوية إلا وطرقها بالتحليل والتفسير، ما يترك انطباعا لدى القارئ أنّ هذا اللساني الفذّ قد تمكن من هذا العلم والإحاطة بكل جوانبه.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 118.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 134.

[3] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى بك، محمّد أبو الفضل إبراهيم، محمّد البجاوي، دار التراث، القاهرة، مصر، ط. 3، 2008م، ج.1، ص. 42.

[4] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.ص. 154-155.

### 3-1 المدرسة الفونولوجية؛ المسماة حلقة براغ:

تطرق عبد الرحمن الحاج صالح إلى الدرس اللساني الغربي، بخاصة ما أنتجه هذا الدرس في بداية القرن العشرين إلى النصف الأخير من هذا القرن، وقدّم نظرياتها التي ظهرت في هذه الفترة من منظور الناقد والعالم العارف بأصول البحث والدراسة العلمية.

ونلفيه قد قسّم المدارس التي كانت امتدادا لفكر سوسور وظهرت على إثره وبينت توجهها على أسسه، سواء من خلال موافقة هذا الفكر أو معارضته، إلى قسمين اثنين:[1]

1- المدارس المنبثقة من مذهب سوسور مباشرة ومن نزعات أخرى؛ نحو حلقة براغ.

2- المدارس التي لم تنبثق عن السوسورية إلا أن بعضها تأثرت بها فيما بعد؛ نحو المدرسة البنوية الأمريكية.

تمثل المدرسة الفونولوجية أو ما يعرف بحلقة براغ أو الوظيفية إحدى مدارس القسم الأول، إذ تعتبر هذه المدرسة إحدى أهم المدارس اللسانية التي عرفت أفكارها رواجا كبيرا بين الباحثين لما جاءت به من مستجدات في الدرس اللغوي خاصة في مستواه الصوتي، هذا المذهب كان له الفضل الأكبر في ظهور وانتشار أفكار دو سوسور على الرغم من «العدد الكثير من اللغويين عرفوا الكتاب واطلعوا على ما فيه بمجرد ما صدر»[2]. ويقصد بالكتاب "محاضرات في اللسانيات العامة" الذي جمعه تلامذة دو سوسور بعد موته من مجموع محاضراته التي كان يلقيها عليهم.

ومن بين هؤلاء العلماء الذين اطّلعوا على كتاب سوسور نجد العالم الفرنسي أنطوان ميي الذي نشر «تعليقا عليه وفعل ذلك أيضا جرامون ويسبرسن في سنة 1917م وماروزو في

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 167 إلى ص. 172.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 153.

سنة 1923م وبلومفيلد سنة 1924م»[1].يعد هؤلاء من رواد الدرس اللساني الغربي، ولا يزال الاهتمام بآثارهم قائما إلى يومنا.

ويرجع عبد الرحمن الحاج صالح عدم انتشار أفكار سوسور في السنوات التي تلت صدور كتابه إلى التعليقات السلبية التي علقها هؤلاء العلماء وكانت سببا في خمول هذه النظرية خلال هذه الفترة، لكن من حظ هذا الكتاب وهذه النظرية أن وقعت فيما بعد بين أيدي رواد المدرسة الوظيفية وأحد أهم الدارسين اللغويين في العصر الحديث: «الروسيان نيكولاي تروباتسكوي (1938/1890) ورومان ياكبسون»[2]. فلا أحد ينكر جهود هذين العالمين في المجال اللساني والصوتي خصوصا، وقد يرجع هذا لاستعدادهما الفكري لتلقي تصور سوسور، فكان لهما الدور البارز في أن: «لفتوا نظر اللغويين الغربيين إلى خطورة أفكار دي سوسور وذلك في أول مؤتمر دولي عقده اللغويون في لاهاي سنة 1928، وكانوا قد تبنوا نظرية جديدة في أسرار النظام الصوتي سموها الفونولوجيا»[3].

تبنت هذه المدرسة أفكار سوسور ،وكانت إحدى أهم الفروع التي تفرعت من طروحه اللغوية، حيث أخذت منحى أكثر تطورا وأكثر إجرائية، في تناولها لمفهوم العنصر اللغوي وبنيته ووظيفته؛ فكان «أخص شيء تمتاز به هذه المدرسة عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على الوظيفة (أو الدور) الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ، ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية) بالوظيفية (Fonctionnelle) وبذلك تخالف المدرسة البنوية الأمريكية»[4]. فهي بهذا أعطت لكل عنصر من عناصر التحليل اللساني

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 153.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص. 154.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 168.

وظيفة، وأضافت للغة وظيفة التبليغ وبهذا كانت إضافة مهمة للنظرية البنوية أدّت إلى تطور واضح في هذا الدرس.

والحاج صالح من خلال مقارنته بين التراث والمنهج البنوي أو النظرية البنوية ككل، يقيم المقارنة أساسا بين النحو العربي والمدرسة الوظيفية فيحدد مواضع الاتفاق ومواضع الاختلاف بين هذين الفكرين.

ومن بعض ما اتفقا فيه:[1]

1– من حيث المنهج؛ دراسة اللغة ووظيفة اللغة من حيث كونها أداة للتبليغ والتعبير.

2- دورة التخاطب The Process of Communication وظواهرها:

وظيفة التبليغ هي أهم وظائف اللغة، ومن هذا المبدأ يحاول البنويون فهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأ الاقتصاد والفرق، وهو نفسه المبدأ الذي لجأ إليه النحاة القدامى – مبدأ الاستخفاف– في تفسير الظواهر؛ نحو: الحذف، الإدغام، الاختلاس.

والاقتصاد اللغوي عامل مهم في كلا الدراستين، فهو يكسب اللغة المرونة بحيث يقلل على المتكلم الجهود العضلية عن طريق استعمال أقل عدد من البنيات اللسانية التي تؤدي وظيفة التبليغ والإفادة دون أن توقع المتلقي في اللبس أو الإبهام.

ومن بعض ما اختلفا فيه:[2]

– اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب عن ذلك من اختلاف في المناهج:

أ– الوظيفة الأساسية للغة عند البنويين هي وظيفة التبليغ، وكل عنصر من عناصر اللغة يؤدي وظيفة محددة تسهم في إتمام وظيفية التبليغ، وهذا ما تلتف إليه الفونولوجيا

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 24 إلى ص. 26.

[2] ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 26 إلى ص. 37.

بالدراسة. لكن مقابل هذا، فإنه لا يمكن أن نحصر وظيفة اللغة في التبليغ، فهناك وظائف غيرها؛ كوظيفة التحليل للواقع منها تحليل اللغة نفسها وما يحدث من كلام في النفس.

ب– النظرة الضيقة والتحليل غير المكتمل للمستوى الصوتي، فالفونيم أو الوحدة الصوتية هو مجموعة من الصفات المميزة، فالنظام كله وليد الوظيفة التمييزية، وهذا فيه مغالاة ومبالغة. أما العرب القدامى فكان عندهم البحث أساسا عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد ليس بالاعتماد على صفاتها المميزة فقط؛ بل بالنظر إلى هيئتها وزنتها، والاختلاف هنا بين النحاة واللغويين الغربيين لا يتعلق بأن يكشفوا عن هوية الجزء وجنسه فقط بل مكانته ودوره من المجموعة.

**1–4 النظرية التوليدية التحويلية:**

عرف النصف الثاني من القرن العشرين توجها جديداً في الدراسات اللغوية وتحديدا سنة 1957م مع اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي، الذي شغلت بحوثه حيزا كبيرا من اهتمامات عبد الرحمن الحاج صالح، حيث كان اسم تشومسكي الأكثر ترددا مقارنة بعلماء اللغة المحدثين سواء عربا أو غربا، ومرد الاهتمام به يرجع إلى أهمية الأفكار التي جاء بها، وانبثقت من التوجه التوليدي التحويلي، خاصة جملة الأفكار التي طرحها تشومكسي في تشكل اللغة ووظيفها والتي كان لها بالغ الأثر في الدراسات اللغوية الحديثة.

لذا ارتأينا هنا أن نستخلص آراء عبد الرحمن الحاج صالح المتعلقة بهذه النظرية ونظرته إليها من حيث منطلقاتها وتقاطعها مع النحو العربي والرجوع بها إلى أصلها.

فالحاج صالح يسمي المدرسة التي ينتمي إليها تشومسكي بالبنوية الأمريكية، وهي فرع من فروع البنوية السوسورية ولو لم تنبثق عنها مباشرة إلا أنها تأثرت بأفكار سوسور،[1] إما

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 170.

موافقة أو اعتراضا، فالعصر الذي أذاع فيه تشومسكي أفكاره كان عصر البنيوية وازدهارها، يقول الحاج صالح: «وفي زمان سؤدد البنوية وطغيان النزعة الوصفية (في الخمسينات) حاول تشومسكي اللغوي الأمريكي المعروف أن يعيد الاعتبار لجانب الضبط الوضعي في النحو التوليدي أو التحويلي»[1]. فلما كانت ثورة البنيويين على النزعة التاريخية وحضوتها كان لأصحاب المنهج الوصفي تعصبهم لمنهج دراستهم.

ووِفق مبدإ تطور العلوم وتجددها كان لرواد التيار البنوي مجموعة المعارضين والاعتراضات أهمها اعتراضات نوام تشومسكي؛ حيث نقضهم نقضا، فأرجع الاعتبار لكثير من المفاهيم النظرية والمنهجية التي نبذتها وأخرجتها اللسانيات "الإيجابية" من نطاق البحث، مثل مفهوم القاعدة النحوية وبالتالي مفهومي الصواب والخطأ.[2] فتشومسكي اهتم بما أغفله البنويون ، لكن لم يقصِ كل الدراسات البنوية؛ فقد اهتم بالمنهج الوصفي وأضاف له تفسيرا وطرحا متجددا، كما آخذ «أصحاب المذهب السلوكي وأصحاب المذهب البنوي في نفي بعض المظاهر للنشاط العقلي»[3].

ويربط الحاج صالح تشومسكي بهاريس ونلفيه يسميه بشيخه؛ نحو قوله: «وتشبه التعاريف إلى حد ما يسميه تشومسكي (في أول كتاب له عن نظريته) وشيخه (هاريس) خاصةTransformation»[4]. ولم يربط الحاج صالح بين هاريس وتشومسكي عبثا، وإنما كان لهاريس التأثير الواضح في أبرز أفكار تشومسكي أهمها التشجير؛ ذلك أنّ «أوّل من حاول صياغة هذه النظرية هو: ز.هاريس (Z.Hazris) اللساني الأمريكي المشهور ... وكان هذا

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016م، ص. 06.

[2] ينظر :عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 245.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص. 25.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 14.

الذي ذكرناه في محاولة الصياغة للنظريات اللغوية القابلة لذلك المنطلق الذي انطلق منه تشومسكي في بناء نظريته المسماة بالنحو التوليدي»[1].

ويشترك تشومسكي وشيخه في أنّ كليهما قد تأثرا بالدراسات العربية، يقول الحاج صالح: «أما فيما يخص نظرية تشومسكي فلا بدّ أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات كما لابدّ أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنّه عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العبري...»[2]. هذا فيما يخص تشومسكي، أمّا شيخه هاريس «يشير في كتابه إلى النحاة العرب وتقسيمهم الكلم إلى ثلاثة أقسام، وقد أخذ الكثير من المفاهيم من هؤلاء النحاة.»[3]. فكلاهما كان التأثير العربي بارز في دراساتهما، ولعل ما سنقدمه لاحقا سيبين حجم هذا التأثير.

### 1-4-1 تقاطع أفكار تشومسكي مع دراسات النحاة القدامى:

يعدّ (العامل) من أهم المفاهيم والأسس التي يعتمد عليها النحو العربي في تفسير الظواهر النحوية وقد اعتبره الحاج صالح أحد مبادئ النظرية الخليلية الحديثة، وفهم هذه النظرية منوط بفهم هذا المبدأ، هذا المفهوم لم يجهله تشومسكي، وقد أدخل في نظريته مفهوم العامل بعد وضعه لمفهوم الأثر(Trace)[4].

كما أن النحاة القدامى لا ينظرون إلى اللسان في ذاته وإنما يولون الاهتمام كذلك بالناطق وأداءات هذا المتكلم للسان و«ينظرون أيضا إلى تصرف الناطق بمبانيه وتفريعه فيه

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 234.

[2] المصدر نفسه، ج.1، ص. 215.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 55.

[4] ينظر :عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 240.

الفروع عن الأصول، فاللسان لا يهمهم بقدر ما يهمهم ما يفعل به مستعمله وكيف يتوصل إلى أن يعبر بالمتناهي من الألفاظ عن اللامتناهي من المعاني كما يقول اللغوي الأمريكي تشومسكي»[1]، فكلاهما لا يكتفيان بالنظرة الوصفية للسان وإنما تمتد نظرتهما لأداءات مستعمل هذا اللسان.

هذه النظرة إلى اللسان، تحيلنا إلى طريقة تحليل التوليديين إلى الجملة ومنطلق تحليلهم لها، حيث «إنّ التوليديين من اللسانيين ينطلقون في تحليل الجملة مما يسمونه Verb phrase و Nom phrase أي المركب الاسمي والمركب الفعلي وهو كما سبق أن قلناه شبيه بالتحليل العربي إلى مسند ومسند إليه»[2].هذا التقاطع في تحليل الجملة هو في جانبه الوظيفي للإفادة، وهناك بنية أخرى وتحليل آخر يعتمده العرب القدامى وهو القياس وحمل شيء على شيء والذي يكون أساسا بحسب الموقع.

**1-4-2 أهم الاختلافات بين النحو العربي والتوليدية التحويلية:**

التحويل هو أحد أهم الأفكار التي جاء بها تشومسكي ،وجعل منه ثورة على البنوية المحايثة، فعلى مستوى تراكيب الكلام صاغ تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية وتظهر على صورة شجرة أيضا تمثل فروعها انتماء الجزء (اندراجه بالتالي) إلى ما فوقه.[3] وهذا التحليل كان للتوليديين الفضل في إدخاله على الدراسات اللغوية «إلّا أنّها لم تهتم إلا بنوع واحد من التحويلات وهي التحويلات التقديرية»[4].

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 20.

[2] المصدر نفسه، ص. 309.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 211.

[4] المصدر نفسه، ص. 212.

وبالرغم من أهمية هذا طرح إلا أنه يبقى غير ناضج، فـ«الدراسة العلمية لهذه الأوضاع لا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر لأجزاء اللغة بالنظر إلى وظائفها فقط»[1].

هذا الحكم من الحاج صالح صادر من منطلق اطّلاعه على دراسات النحاة العرب القدماء وإبداعهم في التحليل اللغوي، والذي يعتبر أكثر كمالا ونضجا مما أنتجته التوليدية التحويلية؛ لأنّه كان أوسع وأشمل بحسب ما ذهب إليه «فالنحو العربي الخليلي لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل، أي باكتشاف الصفات المميزة وبالتالي لا يكتفي بالاشتمال بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر...»[2].

**1-4-3 انتقادات عبد الرحمان الحاج صالح للتوليدية التحويلية:**

عارض الحاج صالح التوليدية التحويلية في مسألة التفريع والشكل البدائي الذي قدّم به أصحاب هذا التيار هذه المسألة، ووجّه لهم نقدا فيما ذهبوا إليه، مؤداه أن التفريع غير قادر على حل الكثير من الأمثلة عن طريق التحليل أو التفريع التوليدي، فهو «عاجز أن يثبت العلاقات البنوية التي توجد في عبارة وأخرى، فالجملة التي فعلها مبني للمفعول لا يشك المتكلم والسامع أنها متفرعة عن التي فعلها مبني للفاعل وهذا لا سبيل إلى بيانه بالتحليل إلى مكونات قريبة ...»[3]، ويقصد بالجملة التي فعلها مبني للمفعول الجملة المبنية للمجهول. فالتوليدية عاجزة في تحليل هذه القضية وفق آلية التشجير، مقارنة بالنحاة العرب القدماء الذين اعتبروا اللغة كلها أصول وفروع، والفرع هو أصل بزيادة.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 67.

[2] المصدر نفسه، ص. 212.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 237.

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أن دراسة تشومسكي الأولى وأفكاره التي بعثها في 1957م أكثر أهمية، وأن تغير «نظرته هذه في كتابه (مظاهر من النظرية التركيبة) هي خسارة للعلم»[1]؛ فهذا التغيير أبقى معه العجز عن معالجة «النمط الخاص بالمكونات القريبة على بيان اللبس الذي يعتري الكلام وذلك مثل: ضربُ الرجلِ، معناه مضاف ومضاف إليه، فهل الرجل ضارب أم مضروب؟ فالتحليل إلى مكونات قريبة يكتفي ببيان أن لفظتي "ضربُ" و"الرجل" مكونان قريبان على المكون الأكبر "ضرب الرجل"»[2].

ومما اعترض به الحاج صالح على التوليديين عدم اهتمامهم وإهمالهم للاستعمال ومصير المعنى وهذا ما ولّد رداً شديداً من اللسانيين، وأقبلوا على البحث في ميدان التخاطب.[3] كانت تلك، أهم الانتقادات التي سجّلها الحاج صالح ووقف عندها، وهي انتقادات لا يريد بها إنقاصا من حق هذه النظرية، فهو في كثير من المواضع يشيد بها وبصاحبها ويسميه العالم الفذ وفي كثير من المرات يذكر أو يشير إلى أن هذه النظرية هي الأقرب إلى النحو العربي من بين كل النظريات الغربية من حيث إجرائيتها ومبادئها، ولكن هو حال كل النظريات لا يمكن أن تخلو من ناقص.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 237.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 06.

## ثانيا– الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح

اتسم الدرس اللغوي العربيّ المعاصر بالاتساع والارتِقاء والانفتاح على الوافد الغربي، إضافة إلى إرث تراثي عربي كبير، ما جعل الدارسين العرب منقسمين إلى فرق؛ فمنهم من قرأ التراث وتأثّر به أيّما تأثر، فكانت النتيجة أن تمسك به وتعصب له، ولم يقبل بغيره بديلا، ومنهم من انبهر بالدرس اللساني الغربي، بحكم أنّ هذا الدرس وليد مناهج علمية صارمة، ووصل إلى نتائج باهرة، فلا فائدة في غيره إذا كان قديما ونتائجه كانت بوسائل محدودة، وفريق آخر وقف موقف الاعتدال، وأخذ موقفا وسطاً بين هذين الاتجاهين؛ حيث اهتم بالتراث واطّلع على ما أنتجه الغرب وانتفع به إما في دراسة التراث والتأصيل له أو بعث التراث في حلّة حداثية وفي كل فريق من هذه الفرق تميّز علماء قدّموا الحجج والبراهين لترجيح آرائهم، وأبرز علماء الفريق التأصيلي :عبدالرحمن الحاج صالح.

في بداية طرحه، يحاول الحاج صالح تبيّن واقع الدراسات اللسانية في الوطن العربي وتأثير اللسانيات الغربية الحديثة على الباحث العربي، وهو في هذا الشأن يطرح سؤالا أكثر عمقا مما يتبادر للكثير من المهتمين بهذا الشأن؛ وهو: «ما شأن العلوم اللغوية في الآونة الأخيرة؟ وهل تأثيرها على المثقفين العرب يعتبر مساً بالأصالة؟»[1]، لأن أصل المسألة هو تلقي اللسانيات في الوطن العربي وكيف تبناها الباحثون العرب في مقابل الموروث اللغوي العربي.

وقبل أن نستغرق في هذا البحث يجب أن نقدم مفهوما للأصالة، وتعريفها العام لغة واصطلاحا ليكون لدينا مقابل نرتكز عليه في فهم الأصالة عند عبدالرحمن الحاج صالح. فلقد ورد في لسان العرب في مادة [أصل]: الأصل: أسفل كل شيء وجمعه أصول. ويقال

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.11.

استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها ... وأخذ الشيء بأصلة وأصيلة أي بجميعه لم يدع منه شيئا.[1] فالأصل هو بداية الشيء وشموله، والأصالة هي التأسيس دون الرجوع أو الاعتماد على مقابل آخر.

والنحو العربي أصيل على الأقل في بدايته، وهذا بإقرار الكثير من علماء اللغة؛ ففي كتاب الأصول يقول تمام حسان: «لم أخفِ إعجابي بأصالة التفكير لدى نحاتنا القدماء ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جردوه تجريدا من المسموع.»[2].

لقد اهتم عبد الرحمن الحاج صالح بالأصالة وأفرد لها مقالا موسوما بـ: "الأصالة والبحوث اللغوية"؛ حاول فيه إعطاء مفهوم دقيق لمصطلح الأصالة الذي لطالما ربطه المثقفون وكان مقابلا للحداثة أو المعاصرة؛ لأنّ «الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيّا كان المقلّد المحتذى به سواء كان من العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين، إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره»[3]، فالأساس في الأصالة هو الابتعاد عن التقليد والأصيل هو المبدع؛ أي الإتيان بالجديد الذي لم يسبق إليه غيره سواء قديما أو حديثا، فكما يمكن أن يكون في القديم تقليد يمكن أن يكون في عصرنا الحديث أصالة؛ فمناط الأصالة هو الإبداع والابتكار لا التقليد والنسخ.

والمعروف أنّ كل نسخة هي أقل جودة وقيمة من الأصل ولا يمكن لنسخة أن تحمل جديدا أو أن تتميز عن أصلها، فعلم الخليل بن أحمد الفراهيدي واجتهاداته في تحديد البحور الشعرية عن طريق دوائر رياضية هو أصيل، وقد أصّل للعروض وما جاء بعده هو

---

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص. ص. 89-90.

[2] سميرة رفاس، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية –تحليل وتعليل–، دار أم الكتاب، مستغانم، الجزائر، ط. 1، 2014م، ص.09.

[3] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.11.

نسخ لأفكاره والسير على نهجه. وقيل قديما عن بعض العقلاء: «لا يسمّى العالم بعلم ما عالما بذلك العلم على الإطلاق، حتى تتوفر فيه أربعة شروط: أحدها: أن يكون قد أحاط علماً بأصول ذلك العلم على الكمال. والثاني: أن تكون له قدرة على العبارة عن ذلك العلم. والثالث: أن يكون عارفا بما يلزم عنه. والرابع: أن تكون له قدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم.»[1].

يقول الحاج صالح: «والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع عن تقليد الغربيين خاصة. هذا ولا أقصد من لفظ التقليد أكثر مما قصده علماؤنا قديما فهو اتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقدا الحقيقة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل.»[2]، فالطبيعة البشرية السوية تأبى هذا التقليد الأعمى، وبلوغ المعرفة الحقّة في البحث العلمي خاصة تقتضي التقصي والبحث لا التسليم.

ولا حرج أن يأخذ الفرد من أفكار الآخرين أو أن يبني بالاعتماد على ما صنعه الآخرون فالإنسان بطبعه اجتماعي، و«هذا لا يعني أن الإنسان مجبر على ابتكار جميع ما عنده ... فإن هذا مستحيل كما يستحيل أن يعيش الإنسان بالاعتماد على ما يصنعه هو وحده أو يرقى به العلم دون أن يراعي ما ابتكره الآخرون»[3]، إذ يمكن للفكرة أن تتطور، ولا يمكن حدوث ذلك إن تمّ نقلها كما هي ونسخها، وإذا أمكن تطويرها وتنميتها إلى نسخة أفضل من الأصلية، فذلك تأصيل كذلك، وهذه سنّة من سنن هذا الكون أن نبدأ من

[1] أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي الأندلسي، الإفادات والإنشادات، تح.: مُحَمَّد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط.1، بيروت، لبنان، 1983، ص. 107.

[2] عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص. 11.

[3] المصدر نفسه، ص. 12.

حيث انتهى الآخرون، فهناك أفكار تُبدع لأوّل مرة، وهناك أفكار تنشأ على إثر أخرى وتكون غاية في التأصيل.

فالإنسان كما يملك ميزة الابتكار يملك ميزة التطوير التي تسمح له بتطوير ما ابتكره الآخرون فالأصل في العلوم التراكم المعرفي والانطلاق مما انتهى إليه سابقه، فيكون «العلم بهذا الاعتبار أحوج الأشياء إلى التفاعل والتداخل والأخذ بما يأتي به الآخرون»[1]، وهذا من شأنه تطوير العلوم والارتقاء بها، فالعلوم تتكامل إمّا بالتداخل فيما بينها، أو بتمرير ما وصلت إليه من نتائج إلى الأجيال اللاحقة فتكمل ناقصا، لهذا يجب الأخذ مما وصل إليه الآخرون ولكن مع مبدإ عدم الاطمئنان مقدما والتسليم لهذا الوافد، وإنما وجب النظر فيه والتمحيص إلى حين تقبله.

ويقدم لنا عبد الرحمن الحاج صالح نظرته إلى علّة الأخطاء التي وقع فيها الباحثون اللغويون العرب أو التي وقعت في أبحاثهم على التراث:[2]

1- التبين بدون نظر سابق لما جاءنا من الغرب من الأقوال والمذاهب اللغوية بدعوى أن هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث وأن الباحثين العرب لم يبلغوا بعد مستوى الاجتهاد.

هذه الفئة من الباحثين العرب تعتقد أن جميع ما وصلهم من أفكارٍ من العلماء الغربيين هي حقائق علمية مسلّمة بالرغم من أن الدّراسات أثبت أن معظم هذه الأفكار وجدت في الحضارة اليونانية، وتبقى مجرد أفكار ووجهة نظر؛ إذ قد يكون لغير الغربيين تصور ووجهة نظر أخرى غير هذه، وقد نلقى الكثير من هذه الأبحاث لاقت انتقادات لاذعة، وضربت في الكثير من فرضياتها، سواء من حيث المنهج أو الموضوع أو التطبيق وفي

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 12.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص. 12 إلى ص. 14.

بعض المرات حتى في نتائجها، ولا نكاد نجد نظرية من النظريات لم يتم نقدها ونقضها لتقوم أخرى مكانها، فالوصفية هوجمت لمغالاتها في انتهاج المنهج الوصفي، والوظيفية لعدم اهتمامها الكافي بالاستعمال، وهكذا هي العلوم تستفيد مما سُلِّط عليه الضوء لتقويمه وتطويره، لذا كان على باحثينا عدم الاستسلام للدرس الغربي، والتسليم على أنه كامل غير قابل للنقد أو الإضافة.

2- التعصب لمذهب غربي واحد، لكون هذا الباحث تخرج على يد ذاك العالم الغربي صاحب المذهب المعين به فلا يريد به بديلا، ويعتقد أن كل ما يقول به غيره باطل. وهذا مردُّه القصور وقلّة الإلمام بكلِّ ما تجبُ به العلوم، به وأخطر من كل ذلك هو عدم البحث عن الأسس العلمية والتاريخية للمفاهيم والتصورات الرائجة، ومن ثم الجهل بأهم شيء يعتمد عليه في الإقناع وإيصال فكره للمتلقي، وهو تلك الخلفيات العلمية والتاريخية التي يجب أن يبحث عنها كل باحث، عن مصادر هذا العلم وأصوله الإبستيمية، إضافة إلى الجهل بالتطورات التي أصابت هذا المذهب، أو ما نتج عن أفكاره.

3– تجاهل بعض الباحثين للأصيل من التراث العلمي العربي القديم في ميدان دراسة اللغة، وهذا التجاهل ناتج عن جهل لجوهر المفاهيم والتصورات العربية أولا، وثانيا أنّ ما أنتجه العرب ولم يثبته الغرب هو بلا قيمة علمية في نظر دعاة الحداثة، فلا حاجة في نظرهم إلى العودة للقديم المؤسس وفق مبادئ تقليدية بالية، الذي وُجد لمرحلة زمنية بعيدة نسبيا عن هذا العصر من أجل قضايا غير القضايا الراهنة، في ظل وجود علوم حديثة، كانت نتيجة عقود من الدراسة والتطوير، إضافة إلى كمّ هائل من التراكم المعرفي.

إذا كانت هذه نقائص وهنات بعض الباحثين؛ فيجب أن يكون في مقابل هذا ما يصحح ويُقوِّم البحث، لهذا يقدم لنا عبد الرحمن الحاج صالح مجموعة قواعد وقوانين لابد للباحث أن يسير على هديها:[1]

1- لابد من التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية، قبل أن نبني عليه نظرية كاملة، فعدم التحرج وعدم التشدد في انتقاء الصحيح وطرح الضعيف قد يجعله يبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب ... كفكرة بناء النحو العربي من أوله أو ابتداءً من الخليل على المنطق اليوناني.

وقد يستشهد صاحب هذه الدّعوى بقول القفطي أن الخليل رحمه الله كان يلتقي ويتحدث مع حنين بن إسحاق ناسيا أن الخليل توفي قبل ولادة حنين بعشر سنوات، وهذا حرج لا يجب على الباحث الوقوع فيه فتاريخ وفاة كلا الرجلين معروف، لذا من الواجب على الباحث التحرّي والتدقيق في صحة الخبر.

2- عدم الشمولية في إعداد البحوث، والاكتفاء بالعدد القليل من البحوث في بناء نظرية كاملة، كأن يقتصر الباحث على تصور معين، أو فكر معين دون غيره من التصورات التي عاصرته أو ظهرت على إثره، أو دون الرجوع إلى المصادر الأولى التي كانت منطلقا لهذه التصورات، ومنه يكون هذا البحث قاصرا، ولم يحط بكل جوانب النظرية.

3- الابتعاد عن ذكر القول مَرْويًا على لسان غيره، وإنّما البحث عن ذكر القول من صاحبه مباشرة، إذ يعمد الباحث إلى أخذ المعلومة عن طريق مصدر وسيط، بالرغم من توفر المصدر الأصلي، فلا يكلّف الباحث نفسه عناء البحث، وهذا يترتب عنه أخذ الفكرة بفهم هذا الوسيط في أغلب الأحيان.

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 15.

4- يجب على الباحث أن يتجرد من كل فكرة أو نظرة مسبقة عندما يحاول أن يفهم مقصود القدامى في نص من نصوصهم، إذ يجب عليه أن يتخلص من الأحكام المسبقة، لا على أنّه منتهى التفكير بحيث يعجز أن يؤتى بمثله، ولا على أنّه فكر بالٍ عفى الزمن عنه، بل يجب أن يُقرأ النص كما هو بظروفه وسياقات إنتاجه.

5- يجب انتهاج نهج علمي صحيح في تحليل النصوص، وينحصر هذا الأمر في شيئين اثنين:

أ- المسح الكامل الشامل للنص المراد تحليله.

ب- الاكتفاء بهذا النص في التحليل وحده إذا كان طوله يسمح بذلك.

## 1- أصالة النظرية الخليلة:

إضافة إلى أبي الأسود الدؤلي وأبي عمرو بن العلاء والخليل، والرعيل الأوّل من علماء العربية «كان من حظ العربية أن وجد من حافظ على كتاب سيبويه، وأَقرأَ من جاء بعده ما يحتوي عليه، وهو سعيد بن مسعدة الأخفش والخليل المازني والجرمي وأبو العباس المبرد.»[1]، ذلك أنّ كتاب سيبويه بالأخص كان خلاصة ما وصل إليه الخليل وسيبويه وعلماء القرن الثاني الهجري، وكان منطلقا لتلامذتهما ومسارا للبحث والتطوير، فسيبويه شيخ النحاة وإمامهم، إضافة إلى فطنته وذكائه وعلمه بالعربية كان قد تتلمذ وأخذ على جهبذ علوم اللغة العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي ومجموعة من علماء الصف الأول في اللغة العربية وعلومها.

ولأنّ هذا الكتاب أيضا شمل كل الدراسات اللغوية التي سبقته وليس النحو فحسب، كانت تصوراته جامعة لكافة مجالات الدرس اللغوي التي تطرّق إليها اللغويون القدامى قبل

[1] عبدالرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 24.

القرن الرابع الهجري من صوتيات ونحو وصرف، فكان "الكتاب" و"معجم العين" إضافة إلى مجموعة المؤلفات التي كتبت في هذه الفترة –قبل القرن الرابع الهجري– نتيجة لأهم ما توصل إليه علماء ذلك العصر، وهي نتائج أغلبها صادق عليها العلم الحديث.

## 1-1 أصالة منهج التصور الخليلي وآلية التحليل فيه:

لم يبرع النحاة القدامى في بعث تصور لغوي جديد، وإنما كان إبداعا في طرق وآليات التحليل اللغوي التي كانت سائدة في كل العلوم ولم تختص باللغة فقط، إذ نجد أنّ «...النزعة العلمية والاتجاه المنهجي الذي نجده عند الخليل وسيبويه هو الذي نجده عند الشافعي في أصول الفقه.»[1]، ذلك لأنّ معظم هذه العلوم وُجدت لدراسة وفهم القرآن الكريم، فكان منهجها ونزعتها واحدة «فالخليل وسيبويه لا ينطلقان في تحليلهما للكلام من أي افتراض بل من الواقع المحسوس.»[2]، فكان منطلق الخليل وسيبويه في تحليلهم من الواقع لا من التجريد وهما يمثلان على التوالي الاستقراء والاستنباط. فالنحاة الأوّلون لا يعيرون اهتماما بالقاعدة كالفاعل مرفوع؛ وإنما اهتموا بكونهم يتكلمون على منوال هذه القاعدة التي تجعل كل متكلم يبدع بتراكيب لغرض واحد.

والجدير بالذكر أنّ «لفظة استقراء لم تظهر كمصطلح في الثقافة العربية والنحو خاصة إلا في وقت متأخر»[3]، فكان ابن السراج أول من استعمل مصطلح استقراء، أما النحاة القدامى فقد استعملوا لفظة "إحصاء"؛ فكلمة «"إحصاء" التي استعملها سيبويه وغيره من النحاة القدامى، فكانت تدل على مفهوم هو أقرب إلى العلوم التجريبية الحديثة، وأبعد ما

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح ، النظرية الخليلية الحديثة ،مجلة النحو والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها الجزائر،ع. 10، ديسمبر 1996م، ص. 86.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص. 20.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 237.

يكون من النظرة الفلسفية التأملية.»[1]. وبهذا كانت لفظة "إحصاء" أكثر دقة من "استقراء". فبالاضافة إلى استقراء المادة، يقوم الباحث بإحصاء كثرة الشيء وكثرة حدوثه واتساعه بالنسبة إلى غيره ممن ينتمون إلى نفس مجاله.

وتكمن أصالة المنهج في الدراسات النحوية القديمة في «الميزة التي تميّز بَيْن هذا المنهج في الدراسة للبنى وغيره من المناهج في البحث اللساني الحديث هو أن النحو العربي كان يجمع في زمان سيبويه ... مراعاة لحقيقة موضوعية لا يلتفت إليها أكثر الباحثين في زماننا.»[2]. هذا الفرق وهذا التميّز يكمن أساسا في نظرتهم إلى اللغة وتصورهم لها: بين النظر للغة كظواهر لغوية أي الجانب الاستعمالي والاجتماعي للغة، ومن حيث هي أصوات ذات مخارج ولغات متنوعة أي الأداءات المختلفة لهذه الأصوات، وبين النظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو توليد) الوحدات اللغوية فيما سموه بالحدود وهي ضوابط العربية.[3]

فقد «اتخذ علماء اللغة العربية في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصيح، والشعر العربي القديم، أصلا تبدأ منه عملية الاستقراء، وصولا إلى تفكيك عناصر النصوص اللغوية، لتتوضح طبيعة هذه العناصر، وأشكال تعالقها، معينهم في هذه الدراسات المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة والتتبع والاستنباط، فتوصلوا إلى وضع علم النحو بمنهج علمي، أدواته مقومات المنطق الرياضي.»[4].

كانت الحاجة إلى فهم القرآن الكريم، وكلام العرب، وكشف نظام التراكيب والعلاقات التي تربط بينها ومحاولة تفسيرها لا تتم إلا بآليات وإجراءات علمية موضوعية،

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص. 237.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية والعربية، ص. 04.

[3] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] مها خيربك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي – التأسيس والتأصيل–، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط. 2، 2014م، ص. 09.

وكان كل هذا يرتكز أساسا على مقومات المنطق الرياضي. ذلك أن المنطق الرياضي يقوم بدور أساسي في البحث العلمي، فهو يستخدم الطرق والمفاهيم الرياضية البحتة في تحليل العبارات والعمليات الاستدلالية.[1]

ومن هنا، فالإحصاء قد يكون هو المصطلح الأنسب مكان الاستقراء في تأصيل التصور الخليلي، ذلك أن هذا المصطلح أصبح شائعا وكثير الاستعمال في ميدان الرياضيات، والخليل وأتباعه كانوا من أصحاب هذه النزعة الرياضية، فالرجل «فريد من نوعه في ميدان خاص أو استعماله لبعض الوسائل العقلية، وهذا ينطبق على الخليل: لم ير مثله قط في استعماله للوسائل العقلية الرياضية في ميدان اللغة، فالخليل أصيل بهذا المعنى ...»[2].

هذه النزعة تظهر في إبداع الخليل للدوائر العروضية وقسمة التراكيب للحروف ونظام التقليبات الذي أسس عليه معجم العين، وهي كلها صيغ وطرائق رياضية لم نعهدها في في كتب الدارسين اللغويين سواء الذين عاصروا الخليل أو ممن سبقوه اللغوية؛ «لهذا فمنطق الخليل هو أقرب منطق لما وضعه الرياضيون في زماننا هذا في أحدث صورة.»[3]. هذا بالإضافة إلى القياس الرياضي الذي اعتمده الخليل لاستنباط القواعد وتصنيفها أو حتى وصفها وهو يختلف كليا عن المنطق الأرسطي، وتداخل هذين العلمين النحو والرياضيات جعل من قرأ كتاب الخوارزمي (الجبر والمقابلة) «يلاحظ أن الكثير من المصطلحات الجبرية التي يستعملها هي مصطلحات تكثر على ألسنة النحاة مثل باب.»[4].

---

[1] ينظر: كريم متّى، المنطق الرياضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1979م، ص. 03.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة ، ص. 86.

[3] المصدر نفسه، ص. 88.

[4] المصدر نفسه، ص. 89.

قد يتبادر إلى الذهن مما سبق أنّ النحو استعار من الجبر بعضا من المصطلحات، لكن يبدو أن هذا الرأي غير مرجح، بخاصة إذا علمنا أن الخوارزمي بينه وبين وفاة سيبويه خمس وعشرون سنة، إضافة إلى أن كتاب "الجبر والمقابلة" احتوى مصطلحات خاصة بالنحو العربي، نحو "القياس" في قوله: «فقياسه أن تجعل وصية كل واحد منهما شيئا»[1]، و"الجذر" في قوله: «فخذ جذرها ثمانية...»[2]. كما قسّم الخوارزمي كتابه إلى أبواب مثلما فعل سيبويه، إذ نلفيه يقول: «باب الجمع والنقصان»[3]، «باب المسائل الست»[4]، «باب آخر من الوصايا»[5].

**2-1 أصالة النحو العربي:**

من بين القضايا التي شغلت بال الكثير من الباحثين ولم تقف على رأي ثابت بالقطع، هي مسألة أصالة النحو العربي وجذور نشوئه وتشكله، وهل تأثر بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، أو جاء مثل ما يرجح نتيجة الملاحظة التي مردها الفطنة والبديهة عند مؤسسيه في نحو أبي الأسود الدؤلي وعلي بن أبي طالب، وغيرهم، ففريق رأى أنّ النحو العربي استقى فرضياته من الفلسفة اليونانية واستفاد من القواعد المنطقية، التي يزعم أنّ العرب عرفوها ووعوها في هذا العصر، ومن بين العلماء الذين جزموا بنشأة النحو العربي في ظل الأفكار الفلسفية اليونانية والمنطق الأرسطي، تمام حسان. كما نلفي فريقا آخر من العلماء من نافح عن النحو العربي، ونشأته العربية الأصيلة على الأقل في بداياته، وتدرج إلى مراحل

---

[1] مُحَمَّد بن موسى الخوارزمي، الجبر والمقابلة، تق. علي مصطفى مشرفة ومُحَمَّد مرسي أحمد، مطبعة بول باربيه، مصر، 1937م، ص.96.

[2] المرجع نفسه، ص. 65

[3] المرجع نفسه، ص. 30.

[4] المرجع نفسه، ص. 34.

[5] المرجع نفسه، ص. 68

متقدمة في ظل أفكار عربية خالصة، نجد على رأسهم عبد الرحمن الحاج صالح الذي دافع عن عربية الدراسات النحوية القديمة.

## 2- التصور الخليلي والمنطق الأرسطي:

إن المتأمل في الدراسات اللسانية المعاصرة، يجد الكثير من الفرضيات والأحكام الجاهزة في نشأة النحو العربي، فمن قائل إنه يوناني وآخر سرياني، وفي مرات أنه كان نتيجة الاحتكاك الفارسي، وقد تصدى لهذا الكثير من العلماء ممّن ألموا بالتراث وكشفوا أصالته، وأزاحوا عنه شبهة التقليد على الأقل في بداياته المتعلقة بالتصور الخليلي بالأخص، وأبرز من تصدوا لهذه الشبهات اللساني عبد الرحمن الحاج صالح، وتتمحور ردوده في سرد سؤالين يطرحهما هما: « هل تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني؟ ومتى وقع ذلك؟»[1].

ويقسم الحاج صالح أدلته إلى عقلية وتاريخية، وتتمثل أساسا في الفرق بين نظرة النحاة وتصورهم للغة، إضافة إلى المفاهيم والأغراض التي تعالجها ونظرة المنطق الأرسطي لها، مع تحديد الفترة الزمانية، وبداية تأثر الدراسات العربية بالمنطق الأرسطي، وهذا كله يستند إلى أدلة وحجج وبراهين يقدمها عبد الرحمن الحاج صالح لدحض فكرة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي التي ترمي إلى عدم أصالته، وجعله نسخة لغيره، ولا دليل علمي قاطع للمشككين في أصالة النحو العربي ونسبته إلى اليونان، والملاحِظ لهذه الادعاءات يجدها تفتقد إلى الدليل العلمي القاطع الذي يثبتها، بيد «أنّ جمهور الباحثين والمؤرخين قد قنعوا بوجود تأثير يوناني في نشأة النحو العربي، ولم يأت أي واحد منهم بدليل قاطع»[2].

يختلف منهج النحاة العرب في دراسة اللغة عن المنطق الأرسطي، فأهم أغراض النحاة الأولين من دراسة اللغة هو: «دراسة البنى المتعارف عليها وتمييزها عن غير المتعارف عليها

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص42.

[2] المصدر نفسه، ص 47

(المنتمية إلى كلامهم وغيره) مع كيفية تأديتها للمعاني»[1]، وهذا الاختلاف يمتد إلى التقسيم الثلاثي للكلام، فالنحاة القدامى نظروا لهذا التقسيم "اسم– فعل– حرف" نظرة لغوية عكس أرسطو الذي يرى فيما يسميه الموضوع المحمول والمجموع حكما عقليا، ولا يهتم بالجانب اللغوي لهما.[2]

ومنشأ فكرة تأثر النحو بالمنطق ومنطلقها الدراسات الاستشراقية، إذ كان المستشرقون أوّل من أثار هذا الموضوع ليتبناه فيما بعد جملة من الباحثين، سواء من المهتمين الغرب أو من الدارسين العرب المعاصرين، وهذه النزعة التي نزعها هؤلاء المستشرقون مردها أساساً إلى أنّ الوَاصِفَ لِلُغةٍ مجهولةٍ لديه، يميل بطبعه إلى أن يتخيل فيها مفاهيم ومراتب ومجاري يستمدها من لغته الخاصة، أو من مذهب نظري يختص به.[3]

أحد أهم هؤلاء المستشرقين والذي أفاض في هذا الموضوع، وسعى في ذلك بتقديم أدلة وعقد محاولات ومقارنات وبراهين على أصالة النحو العربي هو أدالبير مركس، وقد أجمل عبد الرحمن الحاج صالح مجموع ما قدمه مركس في ادعائه تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في ثلاثة افتراضات جعلها مسلمات استأنس بها كل من أراد التطرق إلى هذا الموضوع؛ والمتمثلة في:[4]

1– ضرورة مرور زمان طويل تتكون فيه المقاييس النحوية ومثال هذا الفكر اليوناني الذي احتاج إلى قرون من العمل والجهد.

---

[1] المصدر نفسه، ص42.

[2] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 48.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص. 45.

2–ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية، فأول نشأة النحو العربي كان موقوفا على المنطق والعلم بالفلسفة وتقسيم العلوم وتصاريفه والأجزاء التي تتكون منها الجملة نتيجة تحليل فلسفي.

3– ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غربية عنهم، وجعلها من بين أصل ومصادر أبحاثهم ومعلوماتهم.

وقد رد الحاج صالح هذه الآراء وأحسن الطعن فيها؛[1] فيرد على الرأي الأول بأن هذا الشرط ليس ضروريا وممكن الحدوث، فالظاهرة النحوية عند العرب غير مألوفة لكنّها خارقة للعادة (سنة الكون)، وقد نشأت هذه الظاهرة بفعل ظاهرة أسمى قلبت أوضاع العالم القديم وهي ثورة الإسلام وتفسير ظاهرة النحو من تفسير ظاهرة الإسلام؛ فهما أمران متلازمان، فظاهرة النحو من ظاهرة الإسلام، كلاهما خارق للعادة.

أما القضية الثانية القاضية بضرورة بناء النحو على المنطق فهو قول تجاوزه العلماء اليوم، وليس من اللازم أبدا أن يؤسس النحو على المنطق، فالنحو للغة والمنطق يهتم بالفكر، وبين اللغة والفكر فوارق جوهرية، أي إنّ الأقوال التي جاء بها أرسطو فسّرت المنطق، أما تقسيمات النحاة فقد فسّرت الجملة ومن ثم كان النحو، والمراد عند مركس ليس استعمال إجراءات المنطق وآليات التحليل المنطقية وإنما استعارة تقسيمات أرسطو في النحو. فهناك فرق بين النظر العقلي فهو عام على الإطلاق وبين المنطق اليوناني.

أما القضية الثالثة فإن إثبات صحتها لا يتم إلا بشروط أهمها:

1– أن يثبت التاريخ ذلك وهذا ما لا سبيل إليه، إذ لم يذكر أحد أن النحاة القدماء العرب أخذوا من اليونان ولو كان وقع وحصل لكان ذكر، إذ يذكر عن علي بن عيسى

[1] ينظر: المصدر نفسه ص–48.49.

الرماني أنه أول من مزج النحو بالمنطق، ذكروه وهم أحرص الناس على رصد متغيرات الوضع العربي، فإن كان وقع قبل الرماني كان العلماء العرب وأصحاب السير قد سجلوا ما هو أدنى من هذا منزلة واستحقاقاً.

2- وجود إشارة ولو خاطفة إلى المصادر الأجنبية في كتب النحاة الأقدمين، وكتاب سيبويه أقدم كتاب في النّحو، نقرأ فيه أسماء كل شخص أدلى برأي في مفردة أو تركيب أو باب من أبواب النحو، ولا نعثر على اسم عالم من السريان أو اليونان ولو على سبيل الإشارة.

ثم ينطلق عبد الرحمان الحاج صالح في باب تفسير المقارنات التي قام بها مركس في النحو والمنطق وكيف أخذ النحاة تقسيماتهم للكلام وأجزاء الجملة، فينفي الحاج صالح هذه المقاربة ويبين الفروق الجوهرية بين تصورات النحاة والمنطق الأرسطي، وكيف أن تقسيمات النحاة وتصوراتهم لأجزاء الجملة والأغراض التي تؤديها إضافة إلى أنّ الحدود والمفاهيم تختلف تماما عما وجد في المنطق الأرسطي.

أجزاء الجملة عند النحاة العرب القدامى مستنبطة من مدار كلام العرب، فقد لاحظ العلماء العرب أن كلام العرب لا يخرج عن ثلاثة أصناف، لذا «كان الكلام ثلاثة لا غير لأنّ العبارة على حسب المعبّر عنه، لا يخلو أن يكون ذاتا كزيد وعمرو، أو حدثا من ذات كقام وقعد، أو واسطة بين الذات وحدثها ...»[1]، هذا التقسيم الثلاثي هو إذا أولى المحاولات التنظيمية للغة العربية، وكان أحد النتائج التي توصل إليها علماء العربية في العصور الأولى من أبحاثهم، أما التقسيم الأرسطي فمنطلقه الفكر أي من واقع افتراضي فلسفي بالأساس.

[1] طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسِبة، تح. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د. ط.، د.ت.، ج.1، ص. 92.

ووفق هذا المسلك من البرهنة، يؤكد الحاج صالح على ثبوتية تصورات الخليل وأصالتها وبعدها عن الوافد الخارجي وأنه النموذج الأول الذي لم يكن نسخة لغيره، سواء في بنائه أو وضع مصطلحاته أو مفاهيمه، فقد تناول الحاج صالح كل الشبهات التي جاء بها المستشرقون في محاولة المقاربة بين أصول النحو العربي والفكر اليوناني مبيّنا بطلانها، مرجحاً أصالة ما جاء به الخليل مبرزا مجموعة من الفروق أثبتت أصالة فكر الخليل وأتباعه.

وينتهي الحاج صالح ملخِّصا لطرحه المؤكد على أصالة النحو العربي بقوله: «كيف يمكن أن يوضع النقط الذي يميز بين الرفع والنصب والجر، وبالتالي بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، دون أي وعي وأي شعور ولو بسيط بهذه المفاهيم النحوية؟»[1].

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.17.

**ثالثا – النّظرية الخليلية الحديثة:**

اهتم الحاج صالح بما أنتجه العرب من نظريات ودراسات في علوم اللّغة، لكنّ اهتمامه الأكبر كان بدراسته للتّراث والتّنقيب فيه والبحث عن اجتهادات اللّغويين القدماء، فقد حاول منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن يحلّل «ما وصل إلينا من التّراث في ميدان اللّغة، خاصّة ما خلّفه سيبويه وأتباعه ممّن ينتمون إلى المدرسة الخليلية»[1]، ممّا جعل الحاج صالح يبلور مجموعة من التّصورات أُصطلح على تسميتها "النّظرية الخليلية"؛ حيث يقول عنها الحاج صالح: «أمّا ما أُطلق عليها بالنّظرية الخليلية الحديثة فهي نظرية على نظرية وتشرّفت بعرضها لأوّل مرّة عام 1979»[2]، إذن هي نظرية لغوية تستمد وتستقي شرعيتها من نظرية تراثية أسّسها الخليل وأتباعه، حاول من خلالها الحاج صالح الإمساك بمجموعة الخيوط الّتي نسجها القدماء، وأضاءها علماء القرن الرّابع وما بعده وجعلها امتدادا أو بحثا جديدا، وفق ما يتطلّبه العلم الحديث من مصطلحات وفرضيات وآليات تطبيقية، فتكون بذلك نظرية قائمة بذاتها.

أخذت النّظرية ذات النّزعة الخليلية اتجاها توافقيا وسطا بين الّدراسات اللغوية التّراثية والدّراسات الحديثة، فهي تتوسّط في اعتقادنا بين اتّجاهين: اتجاه يتجاهل تماما أو إلى حدّ

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 208.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بعيد اللّسانيات الحديثة ويعتمد أساسا على المقاصد اللغوية التي تبلورت عند المتأخرين كما قلنا، ويقصد أصحابه بين المفاهيم العربية الأصلية، ومفاهيم هؤلاء المتأخرين، واتجاه آخر يتجاهل تماما أو إلى حدّ ما التّراث العربي أو يجعل مثل الاتجاه الأول كلّ التّراث واحدا.[1]

ومن هنا، فإن النّظرية الخليلة هي إعادة بعث لتصوّرات وأفكار بدأت مع أبي الأسود الدؤلي، واستمرت مع الخليل وسيبويه، وتوقّفت عند الأستربادي، فكانت رؤية واضحة شارحة مفسّرة وفق قراءة حديثة تتحلّى بالموضوعية والعلمية، فمن خلال ما اكتسبه الحاج صالح من اطّلاعه على إنتاجات العلم الحديثة حصل لدينا نوع من التّحديث لنظرية الخليل؛ إذ تُرجمت إلى لغة العلوم الحديثة بالعربية وباللّغات الأخرى، وتُستحسن تسميتها بالحديثة لأنّها نظرية على نظرية سابقة {Meta Theorie}[2].

لقد انتهينا إلى أن النظرية الخليلية هي قراءة شاملة كاملة للتراث اللّغوي العربي، قبل القرن الرّابع الهجري، وبما أنّنا قلنا إنّها نظرية؛ فإنّ لكل نظرية منهج استندت عليه. فإضافة إلى المنهج التّأصيلي الذي حاول من خلاله الحاج صالح تأصيل مبادئ هذه النظرية للخليل وأتباعه، فإن المنهج الوصفي غالب في النظرية الخليلية؛ ذلك أنّ هذه المبادئ والمفاهيم التي استقاها من التراث العربي القديم نابعة أساسا من تصورات وُجدت لمعالجة قضايا اللغة العربية، أثبتت نجاعتها وفعاليتها في وصف عديد قضايا اللغة العربية، أمّا كنظرية و«إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل، أوّلا لأنّنا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى أُستخرجت من النّظر في اللغة العربية، أو على الأقل اعتدّت اعتدادا كبيرا بها»[3].

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص. 288

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص. 82

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 226

نستشف من خلال ما سبق أنّ هذه النظرية نتجت عن جهود متواصلة من الدّراسة والتّمعن والملاحظة فيما تركه النّحاة القدماء.

لقد أراد الحاج صالح عبر ما تطاوله النظرية، موافقة متطلبات الدّرس اللّغوي الحديث الذي دخلت فيه الحوسبة والآلة، فأصبحت أنجح النّظريات هي التي تكون قابلة للتّطبيق على هذا النظام الجديد؛ لذا يقول الحاج صالح: «في هذا اختيارنا لها عند صوغنا لها صياغة رياضية، وهي أطوع نظرية في اعتمادنا لهذا النوع من الصياغة، ومن ثم تشكيلها بالشّكل الخوارزمي حتى يمكن استعمالها على الرتّاب {الحاسب الإلكتروني}، ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتّركيبية»[1]، هذا البعد يستوجب تحقيقه دقة علمية ومنهجا رياضيا دقيقا لصياغتها وفق ما يتطلبه التطبيق الآلي للغات، وهذه الأبعاد توفرت في النظرية الخليلية الحديثة، بحيث أصبحت من أطوع النظريات للتشكيل الخوارزمي الرياضي.

أهم ما يجب التنويه إليه هو تركيز النظرية الخليلية الحديثة على تحقيق التوازن بين الدراسة النظرية والجانب التطبيقي العملي، فإضافة إلى الاهتمام بالجانب التفاعلي للغة وكيفية تحقيق أغراض المتحدثين هناك جانب تجريدي يمكن تكييفه وصياغته رياضيا ليتوافق مع لغة الآلة، هذه الموازنة هي ما حاولت النظرية الخليلية الحديثة الوصول إليها بمجموعة من المبادئ والمفاهيم.

## 1- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية:

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 226

تقوم أركان كلّ نظرية على إطار فكري ومنهج يحدد نطاق دراستها ،يستوجب تحقيق هذا إطار مفاهيمي يكون أساسا لها ونظامها الأساسي الذي يقوم عليه فهم وتفسير هذه النظرية، بحيث يكون موجهاً للباحثين ويساعد في تحديد نطاق الظواهر المدروسة وفهمها، والنظرية الخليلية الحديثة لا تستثنى من هذا.

اعتمد عبد الرحمن الحاج صالح في النظرية الخليلية على مجموعة من المفاهيم التي لم تخرج عن تلك التي اعتمدها علماء العربية من الرعيل الأوّل في مقدمتهم الخليل وسيبويه وبرزت هذه المبادئ بأهميتها في تطوير الدرس اللغوي القديم؛ إذ شكّلت أساسا لفهم اللغة وساهمت بشكل فعال في تقدم الدراسات اللغوية العربية القديمة.

وأهم المفاهيم والمبادئ التي اعتمد عليها الخليل وأتباعه في تحليلهم للغة:[1]

- الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التعريف المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ، وبين ما هو خاص بالمعنى.
- مفهوم الانفراد في التّحليل وما يتفرّع عن هذا المفهوم.
- مفهوما الموضع والعلامة العدمية.
- مفهوما اللفظة والعامل.

**1-1 الاستقامة وما إليها:**

يقتبس عبد الرحمن الحاج صالح قول سيبويه: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: آتيك غدا، وسآتيك

[1] ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 217 .

أمس، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه ...»[1]، يشير نص سيبويه إلى تقسيمات الكلام بناءً على صحة اللفظ وتركيبه، وعلاقة هذا بالمعاني، فقد ميّز بين السّلامة الراجعة إلى اللّفظ وتركيبه {المستقيم ، الحسن ، القبيح}، والسّلامة التي تعود للمعنى {المستقيم المحال}، ثمّ ميّز أيضا بين السّلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للنّاطقين {وهذا معنى الاستحسان، واستحسان النّاطقين أنفسهم، مستقيم / حسن.[2] فهو يميّز هنا بين أربعة أنواع من السّلامة تتمثل في:[3]

- السلامة من حيث اللّفظ.
- السّلامة الخاصّة بالمعنى.
- السّلامة التي يفرضها القياس.
- السّلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للنّاطقين.

إذا أردنا مقاربة أو إسقاط مصطلحي اللسان والكلام في اللسانيات الحديثة مع ما عرفه النحاة العرب القدماء فسنجده يقابل مصطلحي الوضع والاستعمال، فتمييز سيبويه هنا ينظر إلى "السلامة" بالنسبة لاعتبارين هما الوضع والاستعمال، فهو لا ينظر إلى سلامة اللفظ وحده، وفق الضوابط المتعارف عليها والتي هي مجموع القواعد النحوية والصرفية التي يجيب التقيد بها، وإنّما يركز أيضا على الكلام والاستعمال وكيف يحقق هذا أغراض الناطقين باستعمال الألفاظ والقواعد النحوية، وبموجب هذا يُظهر الناطقون قدرة هذه الملكة على تحقيق العملية التواصلية إلى ما يتم تداوله ويحقق أغراض الناطقين وفق هذه الألفاظ وهذه

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م، ج.1، ص. 25

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 218

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص. 218

القواعد النحوية، وهذا رد على اللغويين والنحاة المتأخرين الّذين ادّعوا أن النّحاة القدامى أهملوا المعنى واهتموا فقط باللّفظ.

### 2-1 الانفراد وحد اللّفظة:

بدأ الحاج صالح في شرح هذا المبدأ، الذي يستند إلى قول الخليل الذي ورد في كتاب سيبويه،[1] في سياق قوله إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء، ولا يلحق به شيء. إذن فاللّفظة {Lexie} عند الحاج صالح هي أقل ما يُنطق به، وهي الاسم المفرد، وهي نواة وأصل لأشياء أخرى تتفرع عنها، هذه اللفظة لها خاصّية الانفصال والابتداء، وهذا الأخير الهدف منه استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، فالباحث لا يحتاج إلى أي اعتراض على التّوليديين الذين ينطلقون من الجملة قبل تحديدها، في نفس الوقت يكون هذا المنطلق:[2]

. وحدة لفظية لا يحددها إلّا ما يرجع فقط إلى اللّفظ وهو الانفعال، والابتداء.

. وحدة إفادية لأنّها يمكن أن تكوّن جملة مفيدة.

وهو ما ميّز بين وحدات يمكن الوقوف عندها دون الحاجة إلى وحدات أخرى {الاسم للمظهرين: النواة / اللفظة} ووحدات أخرى تسمّى بالزّوائد تلحق بالنّواة أو الأصل، فيصبح «لكل جزء من اللّفظة موضع خاص، فأداة التعريف لا تظهر إلّا على الموضع الأوّل على يمين الأصل وبعدها حرف الجر، فالوظيفة النّحوية تحدد لنا بكيفية صورية، ثمّ إن الموضع لا يلتبس لما يمكن أن يكون فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه»[3]، ومثال هذا : بَحْر، في البحر. البحر ،بحر واسع.

---

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2007م، ص. 32

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية ، ج1،ص219

[3] عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1 ص 249 .

المثال الذي قدمناه يوضّح القابلية للزيادة سواء القبلية أوالبعدية، ويُمكن إضافة عناصر لغوية قد تكون كلمة أو حرفا، فإضافة صفة الواسع للبحر لتوضيح حجم البحر وشساعته. وهذه الزيادة خاضعة لسياق معين، وهذا السياق يُظهر مدى ثراء ومرونة اللغة العربية في تكوين المعاني وتوسيع النطاق الدلالي للكلمات.

هذه القابلية للزيادة القبلية والبعدية أُطلق عليها: "التّمكن"[1]، ولهذا المنطلق درجات:

– اسم الجنس المتصرّف وهو المتمكّن الأمكن، هي الأسماء القابلة للتصريف، مثال "التلميذ"، "الذكي"، إذا كنا نتحدث عن جنس الذكر نقول "التلميذ الذكي"، إذا نتحدث عن جنس الأنثى نقول "التلميذة الذكية".

– الممنوع من الصّرف وهو المتمكن غير الأمكن، هي الأسماء التي لا يجوز تغييرها أو تصريفها وفق القواعد اللغوية المعروفة، مثل الكلمات: "سميّة"، "مريم"، والأسماء المركبة تركيبا مزجيا مثل: "حضرموت".

– المبني؛ وهو غير متمكن ولا أمكن، مثل الأسماء الموصولة : "الّذي، الّتي" وأسماء الإشارة "ذا، ذلك"، أسماء الشرط "إذا، مَن".

وقد مثّل الحاج صالح في مخطط توضيحي "حدّ الاسم" والزيادات الإجرائية القبلية والبعدية وفق الشكل الآتي:[2]

[1] عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1 ص 249.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 220

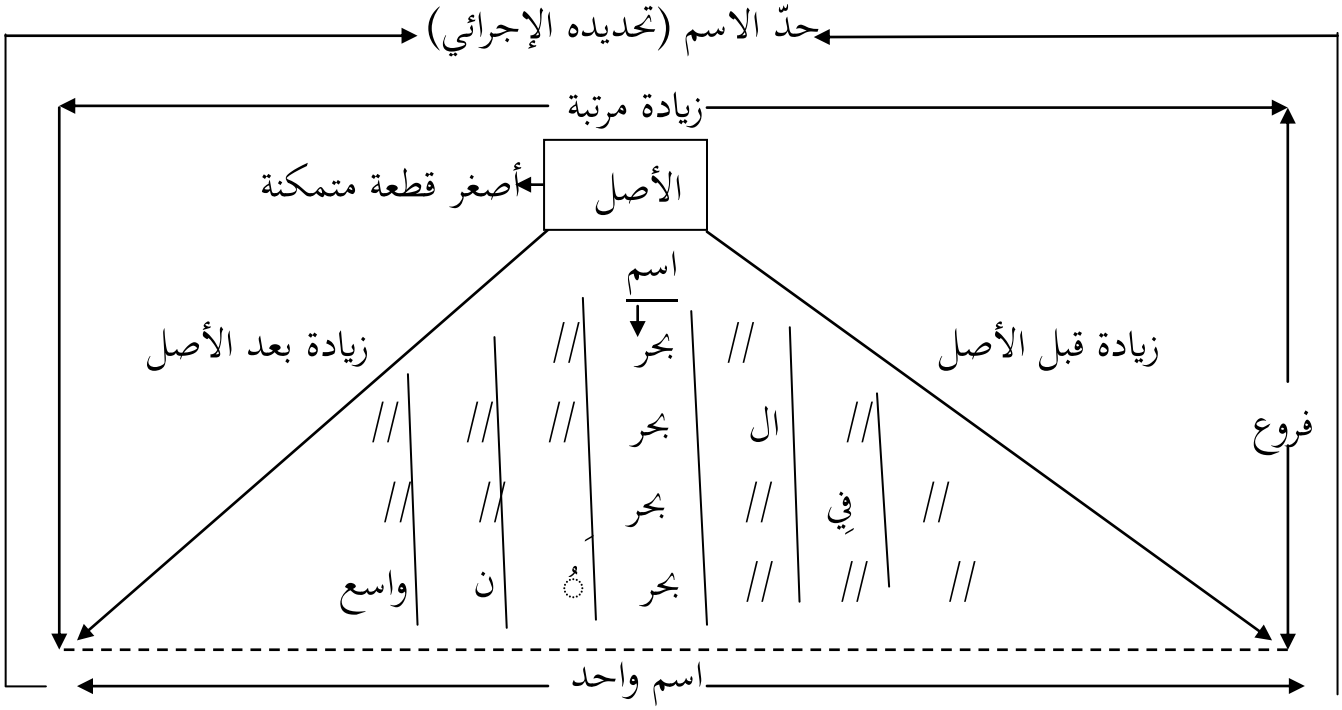


عطفا على ما سبق ، يمكننا التوضيح أكثر من خلال المثال الآتي:

إذا سألنا أحدا: ماذا تقرأ؟ فيجيب: كتاباً، أو كتابًا مفيداً، أو كتابَ زيدٍ المفيدَ. ما يلاحظ هنا أن هذه الإجابات المنطلقة من الأصل أو النّواة "كتاب" القابلة للتمكّن تخضع للوضع من حيث الزيادة؛ أي تكون الزيادة وفق القوانين اللغوية الخاصة بالاستعمال، أي ما يحتاجه المستمع من سياقات لغوية لفهم قصد المتكلم، فالمتكلم يضيف العناصر اللغوية بقدر الحاجة إليها في السّياق الاستعمالي.

**1-3 الموضع والعلامة العدمية:**

الموضع في النظرية الخليلية الحديثة هو موقع تقديري، فالموضع «تُعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف للمعاني، أي أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها "مسلكها وأحوالها" مثل مجراها وحكمها هذا كما يقولون حدّ الكلام وأصله، وقد يكون للعنصر

الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه حسب الموضع فيجري مجرى الباب الّذي ينتمي إلى ذلك الموضع»[1].

من هنا يمكننا القول أن المواضع في النظرية الخليلية الحديثة، تندرج في محور التراتيب، مثل الجملة الفعلية ( فعل +فاعل + مفعول به)،كلّها مواضع تقبل وحدات من أجناس معينة، فموضع الفعل محوره الاختياري الذي يوافقه ويتم الإسقاط منه على موضع الفعل الذي يجب أن يكون مكونا من جنس الأفعال، وموضع الفاعل محوره الاختياري الذي يكون موافقا له يجب أن يكون من الأسماء:

رأى الولدُ السّيارةَ.

أبصرَ الولدُ النّورَ.

شاهدَ الولدُ البحرَ.

هذا المثال يوضح تغير البنى اللغوية التي تشغل مواضع الجملة، فالوحدات اللغوية: "رأى، أبصر، شاهد" كلها شغلت نفس الموضع الخاص بالفعل؛ فما يميّز هذه البنى أنّها تنتمي إلى جنس الفعل، لذا كان لزاما أن تتموضع في موضع الفعل فقط، وهذا حال موضع الفاعل لا يقبل إلا جنس الأسماء.

في المثال السّابق للفظة الاسمية "كتاب"، إدخال الوحدة اللغوية الدالة على التّعريف "ال" يكون قبل النّواة "كتاب"، وإذا أردنا إدخال حرف الجر يكون قبل أداة التّعريف والنّواة "بالكتابِ"، أمّا على يسار النّواة أو بعدها يمكن إضافة الجار والمجرور على سبيل المثال، نحو: الكتابُ في الدّار.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 10

كلّ هذه الزوائد تتموضع في مواضع محددة، و«بهذا يتّضح أنّ الموضع هو موقع تقديري واعتباري أي مجرّد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب، وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللّفظ المسموع ...، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلّا أنّ مواضعها موجودة متصوّرة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها وقياسها، وما يقال عن الموضع هاهنا يمكن أن يقال عن الموضع في مستويات أدنى منها».[1]

ومثال الجملة مثل المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، قولنا: ما هذا؟ فيجيب السامع "كتابٌ"، فـ "كتاب" جملة اسمية مثالها "مبتدأ وخبر"، والمبتدأ هنا محذوف تقديره "هذا"؛ فالموضع حاضر تقديريا ولو خلا من العنصر الذي يشغله، هذا ما قصده عبد الرحمن الحاج صالح بالعلامة العدمية.

أما "المستويات الدّنيا"[2]؛ فما كان على مستوى الكلمة، فاللفظة المفردة لها مثالها ووزنها، ولكل حرف من الكلمة موضع، ومثال ذلك:

كَتَب، كَاتِبٌ، مَكْتَبٌ، مكْتُوبٌ.

فَعَلَ، فَاعِلٌ، مفْعَلٌ ، مفْعُولٌ.

يعتبر الموضع اعتباريا كذلك، لأنّ موضع الفاء أو العين أو اللّام قد يكون خاليا، مثل: "فِ" في صيغة الأمر من "وقّ"؛ فموضع الفاء وموضع اللّام خاليان.[3]

هذا المفهوم "الموضع/ المثال" يعتبر خصيصة للغة العربية والدراسات النحوية العربية نفتقدها في اللسانيات الغربية فلا يوجد ما يقابلها، وهي طريقة فعالة في التحليل اللغوي العربي، لذا اعتبرت من أهم المبادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها النّظرية الخليلية الحديثة.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج.2، ص. 12

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.ص. 14-15

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 15

### 4-1 مفهوم العامل:

يعتبر العامل واحدا من أهم الأسس ليس في النّظرية الخليلية فحسب إنّما في النّحو العربي، فكثير من كتب النحو التي عنيت به تعتبر العامل أصلا من أصول النّحو، و«من مظاهر تطور النحو، في مرحلة النشوء والنمو تثبيت أصول نظرية العامل على يد الخليل بن أحمد الذي مدّ فروعها وأحكمها إحكاماً إلى أن أخذت شكلها النهائي الثابت على مد الدهور»[1].

والعامل في النظرية الخليلية هو وحدة صغرى يتركّب منها مستوى التّراكيب،[2] إلّا أنّه ليس اللّفظة بحد ذاتها؛ بل هو جنس آخر يتسم بالتجريد، فقد لاحظ النّحاة أنّ بعض الزوائد على اليمين يمكن أن تغير شكل اللفظ وبالتالي المعنى، وتعمل في باقي التّركيب كالتّأثير الذي يظهر في أواخر الكلم "الإعراب".

يمكن التّمثيل لما سبق بالجدول التالي:

| | | |
|---|---|---|
| Ø | زيدٌ | قائمٌ |
| إنّ | زيداً | قائمٌ |
| كانَ | زيداً | قائمًا |
| حسبْتُ | زيداً | قائمًا |
| أعلمْتُ محمدًا | زيدًا | قائمًا |
| 1 | 2 | 3 |

[1] أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة، بيروت، لبنان، د. ط.، 1997م، ص. 86

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.ص. 222-223

ما يمكن استنتاجه من الجدول[1] هو أنّ في العمود الأوّل يندرج عنصر يُمكن أن يكون كلمة أو لفظة أو حتى تركيباً، هذا العنصر له تأثير على باقي التركيب ويعمل فيه، لهذا سمي هذا العنصر بـ "العامل".

لاحظ النحاة العرب أنّ العمود الثاني المكون من (المعمول الأول م$^1$) ،لا يتقدم على العامل بأي حال من الأحوال، والوحدة (عامل + معمول أوّل) تشكّل زوجاً مرتّبا.

أما العمود الثالث الممثل لـ ( المعمول الثاني م$^2$)، يمكن أن يتقدم على كل العناصر، إلا في حالة جمود العامل مثل (إنّ)، أي إذا كان ظرفاً أو جارا مجرورا مثل: إنّ في الدار زيداً.

قد يشغل عنصر أو تركيب موضع العامل وقد يخلو من العنصر الملفوظ (خلو العلامة أو العلامة العدمية"∅") وهو الذي سماه النحاة " الابتداء"، وهو عدم التبعية التركيبية.

وقد صاغ عبد الرحمن الحاج صالح كل هذا ومثّل للعلاقات القائمة بين وحدات التركيب بالصيغة الرياضية على شكل معادلة:[2]

[(ع–م$^1$) + –م$^2$]+–خ

حيث: ع: عامل

م$^1$: معمول أوّل. م$^2$ معمول ثاني

خ زوائد مخصصة "كالمفاعيل الأخرى والحال".

هذه الصيغة الرياضية تستند إلى شروط العامل والعلاقات التي تربط بين أركانه، حيث يظل الزوج المرتب (عامل +معمول أوّل) حاضرا بشكل دائم بهذا الترتيب، عكس المعمول الثاني الذي يعدّ وحدة منفصلة عن الزوج يمكن يظهر في التركيب كما يمكن أن يتقدم كل العناصر.

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.ص. 223–224.

[2] ينظر: عبد الرحمن، الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 311.

وفق ما سبق تقديمه يمكن أن نستخلص:

أن النظرية الخليلية الحديثة التي قدّمها وطوّرها عبد الرحمن الحاج صالح تشكّل إطارا نظريا متقدما في الدراسات اللغوية الحديثة بما قدّمته من مبادئ ومفاهيم، فهي بالإضافة إلى أنّها تأسست على مفاهيم ومبادئ تقليدية ترجع إلى بداية نشأة الدرس اللغوي العربي القديم؛ إلّا أنّها صيغت صياغة حديثة وأعيد تطوير مفاهيم الدرس النحوي العربي القديم مستنداً على الدرس اللساني الغربي الحديث، مما أضاف صبغة علمية وموضوعية على نظريته بما أصبحت عليه من وضوح في المنهج والموضوع والمفاهيم.

تعتبر النظرية الخليلية الحديثة إسهاما وإضافة فريدة في الدرس اللساني الحديث، جمعت بين التراث اللغوي العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة بما شكّل تكاملا أفرز إطارا نظريا شاملا.

## 2– الذّخيرة اللّغوية:

يعتبر القرن العشرين عصر نهضة في الدّراسات اللغوية، التي بدأت تنفتح وتستفيد من التطور التكنولوجي والابتكارات المخبرية خاصة في مجال الرقميات وعلوم الحاسوب، وقد دخل علم الحاسوب بقوة في الدراسات اللغوية خاصة الدراسات الصوتية، مع محاولة الاستفادة من الآلة والحاسوب في مجالات أخرى من اللغة كان من بينها التخزين والقيام بعمليات بحث عن المفردات وغيرها لما توفره الآلة من جهد ووقت في الكتابة والتصفح، هذا النوع من العمليات قلّة من علماء اللغة الغرب من تفطّن إلى أهميته، والعدد كان أقل بكثير في الأقطار العربية، إلّا أنّ هناك من تفطن لأهمية هذا النّوع من البحوث ونادى إلى اعتمادها والاهتمام بها، فكان عبد الرحمن الحاج صالح من أوائل من اهتم بهذا العلم وأبرز من أبدعوا؛ إذ أنّه صاحب مشروع الذخيرة اللغوية.

### 2–1 الذّخيرة اللغوية، النّشأة والمفهوم:

تمثل الذخيرة العربية «اقتراحا حضاريا يعد إضافة علمية نوعية تسهم في نقد العلم، ويرسم إستراتيجياته المستقبلة»[1]، وكانت بداية هذه الاقتراح من الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الذي عرضها على مؤتمر التّعريب الذي انعقد بعمان في 1986،[2] ولأهمية هذا المشروع الكبيرة وجِدَّته تبنته الدولة الجزائرية بعرضها إيّاه على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، في ديسمبر 1988، فوافق أعضاؤها على تبنّيه في حدود إمكانيات المنظمة.[3]

ومن هنا، تحوّل هذا المشروع من مجرّد فكرة إلى مشروع علمي حضاري قومي يتعدّى طاقة الفرد الواحدة أو الجماعة الواحدة، أو الدّولة الواحدة، وهو مشروع جماعي تتعاضد على إنجازه مؤسسات علمية عربية عديدة،[4] وقد كانت الانطلاقة الفعلية في تجسيد هذا المشروع الّذي أصبح له بعد إقليمي بعد أن سارعت معظم الدّول العربية إلى تبنّيه والإشادة به وعقد النّدوات حوله.

### 2-1-1 المفهوم:

مشروع الذّخيرة اللغوية العربية هو بنك آلي من النّصوص العربية القديمة والحديثة ممّا أنتجه الفكر العربي، فهو "ديوان العرب" في عصرنا، سيكون آليا أي محسوبا وعلى شبكة الأنترنت.[5] وعلى هذا الأساس فالذخيرة اللغوية العربية هي قاعدة بيانات، لكن

---

[1] بشير إبرير، الذخيرة العربية مشروع علمي حضاري، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2006م، ص.35

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعادها اللغوية والعلمية والتطبيقية، مجلة الآداب، قسنطينة، الجزائر، العدد 3، ص. 06

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعادها اللغوية والعلمية والتطبيقية، ص. 6

[4] بشير إبرير، الذخيرة العربية مشروع علمي حضاري، ص. 36

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، من أخبار مشروع الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد1، ديسمبر 2005، ص. 269

ليست مجرد CD ROM قرص مضغوط كما يذكرون، وإنما هي مجموعة من النصوص أنتجت على الطريقة الحاسوبية حتى يتمكن الحاسوب من مسحها كاملة أو جزئيا.[1]

وقد حدد عبد الرحمن الحاج صالح هذه النّصوص التي يجب أن تدمج على الطريقة الحاسوبية في اللغة العربية المستعملة بالفعل، وهي متضمنة في أمهات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والثقافية وغيرها، ومن الإنتاج الفكري العربي المعاصر في أهم صوره، بالإضافة إلى العدد الكبير من الخطابات والمحاورات الفكرية بالفصحى في شتى الميادين،[2] فالذخيرة اللغوية بالإضافة إلى اعتمادها على المستعمل الفعلي من العربية، هي بنك من النصوص من اللغة الحيّة أو المنطوقة لا بنك من المفردات المنفصلة، هدف هذا البنك هو المحافظة على الاستعمال الذي يخزّن على شكل نصوص، كما ورد في ذاكرة الحاسوب هو استعمال العربية طوال خمسة عشر قرنا في أروع صورة، ثم يعطي الوصف العربي أجمعه في خير ما يمثله في هذا الإنتاج الفكري.[3] وعلى هذا وجب إعداد هذا المشروع والاهتمام بالمستعمَل من اللغة على أن يمكّن كل الأمصار الناطقة باللغة العربية وعبر حيّز زمني يمتد من أولى الاستعمالات الرّاقية التي وصلتنا من شعر جاهلي وخطابات إلى يومنا هذا.

وقدّم عبد الرحمن الحاج صالح وصفا لما ستكون عليه الذخيرة اللغوية العربية والصّورة التي يريدها لها، فالذّخيرة اللغوية هي عبارة عن قاموس جامع للألفاظ العربية ويفارق هذا القاموس غيره من القواميس الحديثة بالنصوص في الصفات الأساسية التالية:

«شكل تسجيل في ذاكرة الرتاب {الحاسوب}.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص 288

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 396

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 397

شكل جذاذية عادية من جهة، ومصغرة (ميكروفيشات تحتوي كل واحدة على 60 صفحة) من جهة أخرى.

شكل كتاب عادي {موسوعة لغوية}»[1].

كما أنه من الأساسي التفريق بين الذخيرة اللغوية والقواميس اللغوية ذلك أن مشروع الذخيرة أوسع وأضخم بكثير مما هو معروف عن القواميس.

مما سبق يمكن القول إنّ القاموس قد يشكل مجرد جزء من الذخيرة اللغوية ونتيجة من نتائج هذا المشروع الضخم.

**2-2 آليات وكيفية إنجاز الذخيرة اللغوية:**

العربية من أرقى اللّغات، ليس لأنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدّين فقط وإنّما لغنى معجمها من حيث غزارة الألفاظ والمفردات والمعاني التي تحتملها هذه المفردات مع القدرة الكبيرة على التعبير حال التّركيب، ضف إلى هذا إرث لغوي كبير يمتد إلى خمسة عشر قرنا من المؤلّفات والأعمال التي اهتمت بشتى العلوم، ومن هنا كانت الحاجة إلى مشروع يحصر هذه الأعمال من مفردات وتراكيب ونصوص وطريقة استعمال، كل هذا بالاستعانة بالكمبيوتر وما يوفره من مزايا السرعة في معالجة المعطيات وسعة التخزين.

هذا المشروع يستوجب آليات ومراحل لإعداده؛ أبرزها:[2]

- القيام بمسح تدويني كامل شامل لكلّ ما يجري استعماله بالتخاطب الكتابي والشفهي في جميع المؤسسات العلمية.
- القيام باختيار عيّنة كبيرة من الكتب العلمية والتقنية والبحوث والمعاجم وغيرها القديمة والحديثة.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة اللغوية العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العدد 30، 1986م، ص. 56

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية، وأبعاده العلمية والتطبيقية، ص.ص. 61-62

– القيام بتدوين كل هذه المعلومات بتخزينها في الرتاب.

وجهة النظر هذه تركز بشكل أساسي على الاهتمام بدراسة الاستعمال اللغوي، وتحليله والتركيز على المستعمَل من المفردات والتراكيب وأن ينظر في أسرار الاستعمال والامتداد بقوانينه وأجزاء الدّراسات الواسعة لهذا الغرض.

وعلى المستوى العملي والتّجسيد يتوجب أن تكون التّحديات على الشّكل التالي:[1]

1. يوفد فوج من الباحثين إلى كل بلد عربي، أو تخصص حكومة هذا البلد جماعة من الباحثين للقيام بعملية المسح.

2. مهمة هذا الفوج جرد لكل الكتب التقنية والعلمية التي صدرت في السنوات العشر الأخيرة.

3. يقوم أيضا في عين المكان باستنطاق العدد الكبير من الأخصائيين في العلوم أو الفنون، وذلك بملء المستنطقات مكتوبة، أو الإجابة عن أسئلة شفهية منظمة ويسجل كل الأجوبة بالمسجّلات.

4. تتجه هذه الأفواج إلى جمهور الناس بواسطة الصحف والإذاعة والتلفزة، لتغطية أكبر عدد من المستعملين.

5. تجمع كل هذه المعطيات وتفرغ في جذاذات مثل ما هو معمول به في مشروع الرصيد اللغوي العربي وتخزن في ذاكرة الحاسب.

6. تخزن في ذاكرة الحاسب أهم ما وصل إلينا من أمهات الكتب في جميع ميادين المعرفة والفنون وغيرها.

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. 404 إلى ص. 408

بالإضافة إلى كل هذا يجب «الرجوع إلى التراث العلمي العربي، ولا يكتفي في ذلك بالمعاجم القديمة»[1]، ومن هذا المنطلق يجب الالتفات إلى كل ما كتب في العربية أو بالعربية، وألّا تقتصر الدّراسة على القواميس والمعاجم اللغوية فقط. وتأسيسا على ما سبق نصل إلى نتيجة حصر الألفاظ واستعمالاتها ويمكن أن نحدد «أين يستعمل هذا اللفظ بالفعل؟ وبأي معنى، وفي أي مراجع قد ورد، وكم مرة، أي ما هي درجة تواتره أو انتشاره؟»[2].

وهذا ما يحيلنا مباشرة إلى طريقة ترتيب هذه الألفاظ «بحسب درجة شيوع الكلمة أي ذيوعها في البلدان العربية، أي بحسب رقعة استعمالها»[3]، فتقسيم العمل إلى أفواج تتوزع على مختلف الأقطار العربية والمؤسسات يعطي هذه النتائج أكثر موضوعية وعلمية، كما أن هذا العمل يسمح بذكر «كل السياقات التي ورد فيها اللفظ ولا يخترع الأمثلة كما تفعل القواميس الحديثة بل يثبت جميع سياقات من أمهات الكتب، والآثار الأدبية والعلمية التي ورد فيها اللفظ مع ذكر المرجع بدقة ولا يكتفي بالسياق الواحد»[4].

هذا العمل والمشروع الجبار يصبح إنجازه أقل صعوبة وفق الخطة والمداخل التي وضعها الحاج صالح عن طريق إقناع معظم الدول العربية بهذا المشروع، وإسناد معظم الأعمال إلى مؤسسات مختصة مثل الجامعات والمراكز أو المعاهد، إضافة إلى تقسيم هذا المشروع إلى أعمال مختلفة؛ حيث تُكلَّف كل أسرة أو فوج بعمل معين ليسهل تجسيد هذا العمل الهائل.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية ، ص. 53

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية، ص. 54

[3] المصدر نفسه، ص. 55

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية، ص. 55

### 2-3 أهداف المشروع:

لكل مشروع أو تصور أهداف وغايات من تحقيقه ومشروع ضخم مثل الذخيرة اللغوية العربية لابد أن يكون له أهداف وغايات كبيرة مرجوة منه؛ لعل أهمها:[1]

1 ـ الذخيرة اللغوية كبنك معلومات، أي إنّ الهدف الرئيسي لمشروع الذخيرة هو أن يمكن الباحث العربي أيا كان وأينما كان من العثور على معلومات شتى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز.

هذا البنك يضع أمام الباحث نصوصا من اللغة الحية، النصوص المحررة أو المكتوبة مختصرا للوقت والجهد.

2 ـ الذخيرة كمصدر لمختلف المعاجم والدّراسات تتيح قاعدة المعطيات النصية استخراج العديد من المعاجم؛ نذكر منها:

أ ـ المعجم الآلي الجامع للألفاظ العربية المستعملة، تحدد فيه معاني كل مفردة باستخراج هذه المعاني من السياقات التي ظهرت فيها، ثم يضاف إلى ذلك تحديدات العلماء.

ب ـ المعجم الآلي للمصطلحات العلمية التقنية المستعملة بالفعل، يجزأ هذا المعجم العام إلى معاجم متخصصة بحسب فنون المعرفة ومجالات المفاهيم.

ت ـ المعجم التاريخي للغة العربية.

ث ـ معجم الألفاظ الحضارية {القديمة والحديثة}.

وغير ذلك من المعاجم المفيدة.

[1] ينظر: عبد الرجمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.ص. 397-398

إضافة إلى هذه الأصناف هناك الكثير من الفوائد والمزايا الملموسة التي يمكن للباحثين الاستفادة منها، لتجسيد مشروع الذخيرة اللغوية العربية؛ إذ يمكن اعتمادها «في وضع المصطلحات والبحث عنها على كل المعطيات اللغوية في ميدان معين من واقع الاستعمال للغة العربية قديما كان أم حديثا»[1]، و«الاعتماد في اختيار اللفظ على مقياس الشيوع والثقة في دلالة المعنى المراد»[2].

تماشيا مع ما تقدّم، فإنّ الذخيرة اللغوية العربية تحتاج إلى جمع ما يستعمل في الخطابات العلمية في البلدان العربية، وما أنتج من نصوص وأعمال ودراسات باللغة العربية لأن هذا يتيح التحديد الدّقيق؛ أي ضمن شيوع كل لفظ في قطر معين من أقطار البلدان العربية.

3 . فائدة أخرى هي: الاعتماد على هذا البنك النصي الآلي في البحث عن التّطور النصي للألفاظ العربية، ومن ثم إمكانية وضع معجم تاريخي دقيق للغة العربية.

4 . البحث المتطور عن تطور الفكر العلمي العربي بالاعتماد على تطور دلالات الألفاظ العلمية داخل حقول دلالية عبر الزمان.[3]

حاول عبد الرحمن الحاج صالح تجاوز مرحلة الترديد لمقولات الخليل، والقفز بها إلى جملة التصورات التحليلية التي أفرزتها اللسانيات الحاسوبية، وفق رؤية تكاملية تتفاعل فيها الأطروحات التراثية مع الإفرازات الحداثية، وتتفاعل فيها مختلف الحقول المعرفية لتؤسس لنمط معرفي لساني، يتعامل مع اللغة بمنطق مغاير متجدد،[4] فلمشروع الذخيرة اللغوية العربية

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 410

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. 410

[4] بوداود إبراهيمي، حوسبة اللغة العربية في ضوء المتجدد المعلوماتي –مشروع الذخيرة اللغوية الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح أنموذجا–، مجلة جسور المعرفة، الشلف، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، مارس 2019، ص. 20

أهمية بالغة، وغاية لابد من الوصول إليها لما يتيحه من نتائج وأهداف تخدم اللغة العربية وتتصف بها، كما أنه وسيلة سهلة للوصول إلى المعلومة بدقة وموضوعية، ووسيلة تزيل الكثير من المشاكل والعراقيل؛ أهمها مشكل: تعدد المصطلح.

# خاتمة

انبرت الدراسة عبر مباحثها، إلى معالجة مجموعة من الإشكاليات التي تنهض أساسا على تكشف طبيعة المقاربات والقراءات التي خلصت إليها الدراسات اللغوية العربية الحديثة والمعاصرة، إثر انفتاحها على الرافد اللساني الغربي، والبحث في أشكال التوافقات ومواطن الاختلاف وأسبابها من حيث الموضوع والمنهج انتهاء إلى النظرية.

وعبر دراسة متأنية تنهض على مناويل المقارنة في نماذج من المقترحات والنظريات التي عرض إليها المحدثون اللغويون العرب، الذين توزعوا في مواقفهم بين منتصر للتراث العربي ورافض لكل أشكال التغيير، وبين منفتح رافض لكل أشكال التنميط، وبين وسطي حاول أن يستثمر في المتجدد والتأصيل له دون العبث بثبوتية المعيار اللغوي العربي، وهو حال ما ذهب العلامة عبد الرحمن حاج صالح، صاحب النظرية الخليلية.

وعبر هذا المقترب، سعينا في الشق التطبيقي من الدراسة، أن نسلط الضوء على الأنموذج الذي قدمه العلامة، وأن نقف على جملة المصوغات والمبررات والأدلة التي تؤسس لمشروعية أنموذجه ونظريته، وذلك عبر استقصاء لأهم المقاربات التي اقترحها والنتائج التي طاولها، استهلالا بقراءته المعمقة للآراء التي جنح إليها للدّرس اللساني الغربي الحديث، ومدى توافقها مع مرتكزات النحو العربي، ومن ثمة التصورات التي عرض لها وفق المقاربات التي أحدثها، انتهاء إلى مقترحاته التي سنها في نظريته.

وعبر هذا المأخذ من الاستقصاء والتمحيص، فقد أفضى بنا البحث إلى جملة من النتائج، نجملها في:

– بُنِيَ الدّرس اللغوي العربي القديم على أسس علمية؛ إذ تميز في معظم محطاته بسلامة المنهج وموضوعية طرحه، وهذا ما استخلصناه من دراسات الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال كتابه "العين"، وتلميذه سيبويه في مؤلفه" الكتاب"، وابن جنّي في مختلف مؤلفاته.

– الأسلوب العلمي الذي ميّز الدراسات العربية القديمة أفرز مخرجات ونتائج تبناها جمهور اللغويين العرب المحدثين وكانت أساسا ومنطلقا لعديد الدراسات.

– طابقت الكثير من نتائج البحث اللغوي العربي القديم تصورات وفرضيات الدرس اللساني الغربي الحديث؛ خاصة في المجال الصوتي، فقد كانت دراسات الخليل وسيبويه رائدة في علم الأصوات (الفونيتيك) خاصة ما تعلق بصفات الأصوات والتفريق بين الصفات الأساسية والثانوية ومخارجها ومدارجها على الرغم من اعتمادهم وسائل بسيطة تتمثل في السمع والذوق والفطنة، كما تميّز ابن جنّي في البحث في وظيفة الأصوات والصفات الثانوية، فلم تخرج معظم هذه النتائج عما توصل إليه علم الأصوات الحديث في وجود الآلة والتطور المذهل في علوم الطب والتشريح.

– في مقابل الدرس اللغوي العربي القديم هناك درس لساني غربي حديث، أثرى الساحة اللغوية، وأخذ الحيّز الكبير من الدراسات اللغوية العربية الحديثة، وهو لا يقل قيمة عن اجتهادات العلماء العرب القدامى.

– تقاطعت نتائج الدرس اللساني الغربي الحديث مع مخرجات الدرس اللغوي العربي القديم في الكثير من المواطن، كما وجدنا عديد المفاهيم والتصورات التي جاء بها علماء العصر الحديث قد سبق ورودها والتطرق لها في كتابات النحاة العرب القدامى.

– على الرغم من عدم ضبط العلماء العرب القدامى للحدود الاصطلاحية للمناهج وتصنيفاتها، إلا أن حضورها كان متجليا بوضوح في أعمالهم ومصنفاتهم اللغوية، وهذه المناهج اعتبرت في بداية القرن العشرين مظهرا من مظاهر الثورة اللسانية السوسيرية، بخاصة على المنهج التاريخي، وتبني المنهج الوصفي شكّل منعطفا في الدراسات اللسانية الحديثة، وكان من بين أهم الأدوات التي سمحت بإفراز توجهات لسانية حديثة لم تكن معهودة لدى الغرب.

– استفاد دو سوسير كما غيره من رواد الدرس اللساني الغربي من الدراسات المقارنة والتاريخية، فنجد آراء بودوان دي كورتينيه مثلا قد شكلت مرجعا مهما عند أغلب علماء اللسانيات الغربية الحديثة، إضافة إلى استثمارهم في الزخم المعرفي الحاصل وتطور العلوم الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والطب، في نحو تأثر دوسوسير بعلم الاجتماع بخاصة فكرة الارتقاء الكلّي. وتأثر جاكوبسون بنتائج البحوث في الفيزياء والبيولوجيا، انتهاء إلى استثمار تشومسكي في نتائج علم الأعصاب، وعلم النفس السلوكي.

– إن النموذج النحوي الذي قدمه تمام حسان المتمثل في نظرية تضافر القرائن هو من بين أحسن اجتهادات العلماء العرب في هذا العصر، وهو نموذج دافع عليه تمام حسان كثيرا في كتاباته ونادى إلى اعتماده كبديل لنظرية العامل في النحو العربي.

– ثمّن تمام حسان جهود النحاة العرب القدامى وطالب بضرورة البحث والاستفادة مما تركه هؤلاء، في نفس الوقت حاول تلافي ما وقع فيه بعض علماء النحو العربي القديم من أخطاء، فهو يعارض فكرة تقسيم الكلام لثلاثة أوجه ويقسمه لسبعة أقسام.

– أثرى تمام حسان المعجم اللساني العربي بمصطلحات لسانية تفرّد بها وعُدّت من ابتكاراته، ومن بين هذه المصطلحات مصطلح الطبقية (أي النطق في مخرج الطبق)، ومصطلحا التغوير والتحليق.

– تأثر العلماء العرب بالوافد الغربي والتعصب لاتجاه معين في بعض الأحيان، مع محاولة إثرائه وتطويره كما هو واقع الحال مع ميشال زكريا والاتجاه التحويلي التوليدي، ومع أحمد المتوكل والنحو الوظيفي.

– أبان البحث أنّ متابعة عبد الرحمن الحاج صالح للتطورات اللسانية في الغرب، لم تجعل منه مقلدا ولا تابعا وإنما كان ناقدا فاحصا، فقد كان موقف عبد الرحمن الحاج صالح من البنوية وباقي المدارس اللسانية الحديثة موقفا محايدا اعتمد الموضوعية والعلمية، فقد حدد

نقاط التوافق والاختلاف بين النحاة العرب القدامى واللسانيين الغربيين، فضلا عن تعرضه لنقاط قوة وضعف كل مدرسة من هذه المدارس وترجيح تصور على آخر وفق ما يراه يخدم اللغة العربية ويتوافق معها.

– لم يتقيد عبد الرحمن الحاج صالح بمنهج واحد في دراساته، بل تنوعت هذه المناهج بتنوع الموضوعات المعالجة بما يسمح له بمعالجة القضية بأسلوب سهل مباشر، فكانت لغته تميل إلى الاختصار ومحاولة الوصول إلى المتلقي بأقل تكلفة.

– يعطي الحاج صالح أهمية بالغة للموروث اللغوي العربي القديم، خاصة الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهور العلماء إلى حدود القرن الرابع الهجري، ويوصي بضرورة الرجوع والاعتماد المباشر على هذه المصادر دون واسطة، فلا يمكن فهم كتاب سيبويه إلا من خلال الكتاب نفسه دون الرجوع إلى الكتب الشارحة والمفسرة له، فالاعتماد على النصوص الأصلية يسمح للباحث باستجلاء المعاني الصحيحة التي أرادها صاحب النص.

– أكّد البحث حقيقة أصالة النظرية الخليلة الحديثة، وأنّها من أنجع الاجتهادات التنظيرية العربية، من منطلق خصوصيتها العربية المطلقة، ومبادئها مستنبطة من التراث النحوي العربي القديم، فالعامل النحوي الذي هو أحد مبادئ النظرية الخليلية الحديثة يُعد أصلا من أصول النحو العربي، كما أنّها أثبتت نجاعتها في معالجة قضايا اللغة العربية، فهي أنسب النظريات وأسهلها للنمذجة ومن ثمّ تطبيقها على المعالجة الآلية، ويمكن الاستفادة منها في تيسير النحو العربي والعملية التعليمة.

– كشف البحث أنّ عبد الرحمان الحاج صالح اعتمد المنطق الرياضي في دراسته وهو في هذا سار على نهج الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي كان أبرز علماء العرب اعتمادا عليه، عكس ما كان سائدا من اعتماد العلماء المنهج الأرسطي.

من خلال النتائج التي طاولها البحث، نخلص إلى أنه على الرغم من نجاعة النظرية الخليلية الحديثة وحجز مكانتها ضمن النظريات الحديثة إلا أنّها تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتطوير والتطبيق، كما أنّ مراجعة مشروع الذخيرة اللغوية أصبح أمرا واقعا بحكم الفاصل الزمني والتطور العلمي الهائل، هذا ما جعل بعض تصورات عبد الرحمن الحاج صالح في مشروع الذخيرة اللغوية تُكتنف بالغموض وتنجر بهدوء إلى رفوف الموروث، لهذا ننادي مرة أخرى بضرورة الالتفات لها والاشتغال على محاورها للوصول إلى الغاية والأهداف التي رسمها عبد الرحمن الحاج صالح لمشروعه.

# قائمة المصادر والمراجع

❖**القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

❖* **قائمة المصادر والمراجع:**

1. **إبراهيم أبو إسحاق الشاطبي الأندلسي**، الإفادات والإنشادات، تح.: مُحَمَّد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط.1، بيروت، لبنان، 1983.

2. **أبو بكر أحمد الشهرستاني**، الملل والنحل، تح: عبد العزيز مُحَمَّد الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاءه، القاهرة، 1968م، د.ط.، ج.1.

3. **أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن الأندلسي**، طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف، مصر، ط.2، 1984م.

4. **أبو عبد الله شمس الدين الذهبي**، سير أعلام النبلاء، تح: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن، 2004م، ج.2.

5. **أحمد جميل شامي**، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة، بيروت، لبنان، د. ط.، 1997م.

6. **أحمد حساني**، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط.2، 2013م.

7. **أحمد عمر مختار**، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط.9، 2010م.

- **أحمد المتوكل:**

8. التداولية في اللغة العربية المقاربة المعيار، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2016م.

9. قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2016م.

10. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط.1.، 1986م.

11. المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي –الأصول والامتداد–، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2006م.

12. الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1985م.

13. **أحمد مومن**، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.5، 2002م.

14. **إدريس مقبول**، سيبويه معتزليا –حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي–، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015م.

15. **بريجيته بارتشت**، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر.: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2004.

- **تمام حسّان:**

16. اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط. 1، 2007م.

17. الأصول –دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب "النحو، فقه اللغة، البلاغة"، عالم الكتب القاهرة ، د. ط.، 2009م.

18. اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط.6، 2009م.

19. اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط.4، 2000م، ص. 18.

20. مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2006م، ج. 1.

21. مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط.، 2014م.

22. **التواتي بن تواتي**، المدارس اللسانية في العصر الحديث، دار الوعي، الجزائر، 2015م.

23. **الجاحظ أبو عثمان عمرو**، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1998م.

24. **جرهارد هلبش**، تطور علم اللغة منذ 1970، تر.: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط.1، 2007م.

25. **جفري سامسون**، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر.: مُحَمَّد زياد كبة، مطابع الملك سعود، الرياض، 1997م.

26. **جلال الدين السيوطي**، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط: مُحَمَّد أحمد جاد المولى بك، مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مُحَمَّد البجاوي، دار التراث، القاهرة، مصر، ط.3، 2008م، ج.1.

27. **جمال الدين القفطي**، أنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط.1، 1986م، ج.2.

28. **جميل حمداوي**، النظرية الشكلانية في الأدب والنقد والفن جامع الكتب الإسلامية، د. ط.، د.ت.، مج. 1.

29. **جون ليونز**، نظرية تشومسكي اللغوية، تر.: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.1، 1985م.

30. **حافظ إسماعيلي علوي**، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط.1، 2009م.

31. **حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ**، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط.1، 2009م.

32. **حسام سعيد النعيمي**، ابن جني عالم العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط.1، 1990م.

33. **خديجة الحديثي**، كتاب سيبويه وشروحه، مطابع دار التضامن، بغداد، ط.1، 1967م.

34. **خليفة الميساوي**، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، 2013، ط.1.

35. **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، معجم العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د. ط.، د.ت.

36. **ر. هـ. روبنز**، موجز علم اللغة في الغرب، تر.: أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، 1997م.

37. **رمضان عبد التواب**، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط. 3، 1997م.

38. **رومان جاكوبسون وموريس هالة**، أساسيات اللغة، تر. سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط. 1، 2008م.

- **رومان جاكوبسون:**

39. قضايا الشعرية، تر. مُحَمَّد الولي ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، المغرب، ط.1، 1988م.

40. 6 محاضرات في الصوت و المعنى، تر. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، د. ط.، د. ت.

41. **سعيد الأفغاني**، أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا، 1994م.

42. **سميرة رفاس**، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية –تحليل وتعليل–، دار أم الكتاب، مستغانم، الجزائر، ط. 1، 2014م.

43. **سيبويه**، الكتاب، تح عبد السلام هارون، ط.3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج.1.

44. **شمس الدين أبو الخير بن الجزري**، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج.1، ط.1، 2006م.

45. **صلاح الدين صالح حسنين**، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، القاهرة، 1405هـ. 1984م.

46. **طاهر بن أحمد بن بابشاذ**، شرح المقدمة المحسِبة، تح. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د. ط.، د.ت.، ج.1.

- **عبد الرحمن الحاج صالح:**

47. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007م، ج.1، ج.2.

48. بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط. 2012م.

49. البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016م.

50. السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007م.

51. كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2007م.

52. منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010م.

- **عبد الرحمن حسن العارف:**

53. تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط.1، 2006م.

54. في المصطلح اللغوي عند تمام حسان، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المجلد 06، العدد 01، 2009م.

55. **عبد السلام المسدي**، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط.3، 2009م.

56. **عبد الصبور شاهين**، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1987م.

- **عثمان أبو الفتح ابن جني:**

57. الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015م، الجزء الأول.

58. سرّ صناعة الإعراب، تح: علاء حسن أبو شنب، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج.1.

59. **فاضل صالح السامرائي**، ابن جني النحوي، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط.1، 2016م.

60. **فاطمة طبال بركة**، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط.1، 1993.

- **فرديناند دو سوسير:**

61. في جوهري اللغة، تح.: سيمون بوكي ورودلف أنغلر، تر.: مختار زواوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط.1، 2019م.

62. محاضرات في علم اللسان، تر.: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط.3، 2016.

63. نصوص في اللّسانيات العامة، تح.: سيمون بوكي ورودولف أنغلر، تر. مختار زواوي، ابن النديم للنشر، الجزائر، ط.1، 2021.

64. **فصيح مقران**، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، منشورات زين، بيروت، لبنان، ط. 1، 2011م.

65. **القاضي أبو المحاسن المفضل بن مُحَمَّد المعري**، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، مكتبة مروان العطية، السعودية، د. ط.، 1981م.

66. **كارل بروكلمان**، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النّجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط.4، د.ت.، ج.2.

67. **كريم متّى**، المنطق الرياضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1979م.

68. **لويك دوبيكير**، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، تر.: ريما بركة، مكتبة الفكر الجديد، لبنان، ط.1، 2015م.

69. **مُحَمَّد إبراهيم عبادة**، النحو العربي أصوله، أسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط. 2، 2016م.

70. **مُحَمَّد بن موسى الخوارزمي**، الجبر والمقابلة، تق. علي مصطفى مشرفة، مطبعة بول باربيه، مصر، 1937م.

71. **مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة**، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط.1، 1975م.

72. **مُحَمَّد يونس علي**، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، ط.1، 2004م.

73. **محمود مصطفى**، أهدى سبيل لعلمي الخليل "العروض والقافية"، تح: سعيد مُحَمَّد اللحام، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط.1، 1996م.

74. **مسعود صحراوي**، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط.1، 2005م.

75. **مصطفى غلفان**، اللسانيات البنيوية –منهجيات واتجاهات–، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط. 1، 2013م.

76. **مها خيربك ناصر**، النحو العربي والمنطق الرياضي – التأسيس والتأصيل–، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط.2، 2014م.

77. **مهدي المخزومي**، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، العراق، د.ط.، 1960م.

78. **مولى الأنام يوسف بن عيسى الشنتري**، كتاب سيبويه ويليه: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط. 3، 1990م، ج.1.

- **ميشال زكريا**:

79. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط. 2، 1986م.

80. الألسنية التوليدية وقواعد اللّغة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط.2، لبنان، 1986م.

81. قضايا ألسنية تطبيقية –دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنه تراثية–، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط.1، 1993م.

- **نعوم تشومسكي:**

82. البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط.1، 1987م.

83. اللغة والمسؤولية، تر.: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط.2، 2005م.

84. اللغة ومشكلات المعرفة، تر.: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط.1، 1990م.

85. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر.: مُحَمَّد فتيح، دار الفكر العربي، ط.1، القاهرة، 1992م.

86. **نوزاد حسن أحمد**، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط.1، 1996م.

## المراجع الأجنبية

87. **Abderrahman Hadj–Salah**, Linguistique arabe et Linguistique générale, Enag /éditions Distribution, Alger, tom 1, 2011.

88. **Andre martinet**, Elément de linguistique générale, Armand Colin, Paris, France, 1980.

89. **Christian Aylon & Paul Fabre**, Initiation à la linguistique, édition Mehdi, Tizi-ouzou, 2eme édition, 2012.

90. **Ferdinand De Saussure**, Cours de linguistique generale, editions Talantikit- Bejaia, Algerie, 2014.

91. **Roman Jakoson**, Six lecons sur le son et le sens, Arguments les editions de minuit, Paris, France, 1976.

## الدوريات:

92. **بشير إبرير**، الذخيرة العربية مشروع علمي حضاري، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2006م.

93. **بوداود براهيمي**، حوسبة اللغة العربية في ضوء المتجدد المعلوماتي –مشروع الذخيرة اللغوية الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح أنموذجا–، مجلة جسور المعرفة، الشلف، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، مارس 2019م.

94. **خالد بسندي**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م.

- **عبد الرحمن الحاج صالح:**

95. الذخيرة اللغوية العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العدد 30، 1986م.

96. مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعادها اللغوية والعلمية والتطبيقية، مجلة الآداب، قسنطينة، الجزائر، العدد 3، 1996م.

97. من أخبار مشروع الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد1، ديسمبر 2005م.

98. النظرية الخليلية الحديثة، مجلة النحو والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها الجزائر، ع. 10، ديسمبر 1996م.

## المخطوطات

99. **بـوداود براهيمـي**، فيـزياء الحركـات العربيـة بـين تقـديرات القـدامى وقياسـات المحدثين، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2021م.

100. **يحـي بعيطـيش**، نحـو نظريـة وظيفيـة للنحـو العـربي، أطروحـة دكتـوراه، جامعـة منتوري، قسنطينة، 2006/2005م.

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات


| | |
|---|---|
| مقدمة | أ |
| الفصل الأوّل<br>الدراسات اللغوية العربية القديمة، من المنطلق إلى التصور | 07 |
| أولا– الخليل بن أحمد الفراهيدي | 08 |
| 1 منطلقات الفكر الخليلي | 09 |
| 2 منهج الخليل في تحليل اللغة | 15 |
| 3 تصورات الخليل للدرس اللغوي | 21 |
| ثانيا– سيبويه | 24 |
| 1 لمحة عن سيبويه وكتابه | 24 |
| 2 شيوخه | 25 |
| 3 المنطلق الديني لسيبويه | 26 |
| 4 مناهجه في البحث اللغوي | 30 |
| 5 التصورات | 34 |
| ثالثا– الدراسات اللغوية عند ابن جنيّ | 37 |
| 1 من هو ابن جنيّ؟ | 37 |
| 2 منطلقات الفكر اللغوي عند ابن جنّي | 39 |
| 3 مناهجه في البحث اللغوي | 43 |
| 4 التصورات الفكرية لابن جنيّ | 48 |
| الفصل الثاني: | |

| | |
|---|---|
| الدرس اللغوي الغربي | 54 |
| أولا– فيرديناند دو سوسير | 55 |
| 1– الأسس الإبستمولوجية والأصول الأنطولوجية لفكر دو سوسير | 55 |
| 2– منهج دو سوسير في دراسته | 61 |
| 3– الدرس اللساني عند دو سوسير | 64 |
| ثانيا– رومان جاكوبسون | 68 |
| 1– الخلفية الفكرية والأنطولوجية لرومان جاكوبسون | 68 |
| 2 مناهج البحث عند رومان جاكوبسون | 75 |
| 3 الدرس اللساني وتصوراته عند رومان جاكوبسون | 79 |
| ثالثا– نعوم تشومسكي | 84 |
| 1 الأسس الفكرية والإبستيمولوجية لنعوم تشومسكي | 85 |
| 2 مناهج البحث اللغوي عند تشومسكي | 92 |
| 3 الدرس اللساني عند نعوم تشومسكي | 96 |
| الفصل الثالث:<br>الدراسات العربية الحديثة، المنطلقات والمناهج. | 101 |
| أولا– تمام حسّان | 102 |
| 1 أبعاد الفكر اللغوي الغربي عند تمام حسّان | 102 |
| 2 المنطلق الغربي في فكر تمام حسّان | 109 |
| 3 مناهج البحث اللغوي عند تمّام حسّان | 113 |

| | |
|---|---|
| 4 جهود تمام حسّان في الدرس اللساني العربيّ الحديث | 118 |
| ثانيا– ميشال زكريا | 122 |
| 1 المنطلق التراثي لفكر ميشال زكريا | 122 |
| 2 المنطلق الغربي لفكر ميشال زكريا | 127 |
| 3 مناهج البحث عند ميشال زكريا | 132 |
| 4 تصورات ميشال زكريا للدرس اللساني | 135 |
| ثالثا– أحمد المتوكل | 138 |
| 1 الخلفية التراثية | 138 |
| 2 الخلفية الغربية | 144 |
| 3 منهج أحمد المتوكل في دراسته | 149 |
| 4 تصورات وجهود أحمد المتوكل في الدرس اللساني | 152 |
| الفصل الرابع:<br>النظرية الخليلية الحديثة، أفق تشكل مشروع لساني عربي معاصر | 159 |
| أوّلا– الطرح البنوي عند عبد الرحمن الحاج صالح | 159 |
| 1 المنطلقات الفكرية والفلسفية للفكر البنوي | 160 |
| 2 اللسانيات البنوية | 161 |
| 2–1 المقاربة البنوية التراثية العربية | 163 |
| 3 المدرسة الفونولوجية، المسماة حلقة براغ | 165 |
| 4 النظرية التوليدية التحويلية | 168 |
| 4–1 تقاطع أفكار تشومسكي مع دراسات النحاة القدامى | 170 |

| | |
|---|---|
| 4-2 أهم الاختلافات بين النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية | 171 |
| 4-3 انتقادات الحاج صالح للسانيات التوليدية التحويلية | 172 |
| ثانيا- الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح | 174 |
| 1 أصالة النظرية الخليلية | 180 |
| 2 أصالة منهج التصور الخليلي وآلية التحليل فيه | 181 |
| 3 أصالة النحو العربي | 183 |
| 4 التصور الخليلي والمنطق الأرسطي | 184 |
| ثالثا- النظرية الخليلية الحديثة | 188 |
| 1 المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية | 190 |
| 2 الذخيرة اللغوية، النشأة والمفهوم | 198 |
| 3 آليات وكيفية إنجاز الذخيرة اللغوية | 201 |
| 4 أهداف المشروع | 203 |
| خاتمة | 207 |
| قائمة المصادر والمراجع | 214 |
| فهرس الموضوعات | 222 |
| الملخَّص | 226 |

# الملخّص

يعرض بحث هذه الأطروحة الموسومة بـ : "مشروعية التأسيس لدرس لساني عربي معاصر عند عبد الرحمن الحاج صالح (المنطلقات والتصورات)" المحاولات الجادة لتأسيس نماذج نظريات لسانية عربية، وأهم هذه النماذج المشروع الرائد الذي قدّمه عبد الرحمن الحاج صالح، بحيث تنبري الدراسة إلى البحث في المناهج المتبعة في الدرس اللغوي، وما ذهب إليه الحاج صالح في مشروعه اللساني المعاصر الذي يعدّ من المحاولات العلمية الجادة المنبثقة من الدرس اللغوي العربي القديم المواكبة للمستجدات اللسانية الحديثة مستجيبة لشروط العلم الحديثة. وقد وقع اختيارنا على هذا النموذج في مقابل محاولات تنظيرية أخرى لكونه أقوى النماذج متانة في فرضياته وتصوراته وأقربها للتطبيق على اللغة العربية ومعالجة مشاكلها.

ومما توصلنا إليه، أنه لا يمكن الاستغناء عن الدراسات اللغوية العربية التراثية ولا تجاهل ما توصلت إليه الدراسات الغربية اليوم، ذلك أنّ الفكر التراثي ينهض على الضوابط الصارمة التي شكلت مرتكزات ومنطلقات التأسيس للمعيار اللغوي العربي، في نحو ما عرض إليه الخليل وسيبويه وابن جنيّ، في حين أنّ الدرس الغربي ينفح على رؤى وتصورات جاءت نتيجة المتغير الفكري الغربي بخاصة فيما أنتجته الفلسفة الحديثة؛ وهي بذلك تنضد دون شك لخصيصة اللغات الطبيعية الغربية، وإذا صهرنا الدرسين بما يناسب لغتنا العربية في بوتقة لسانية مركزة سنقف على أكسير متجدد يطاول أفق تشكل مشروع لغوي عربي معاصر برؤية جديدة، وهذا ما ذهب إليه اللساني العربيّ الجزائري الحاج صالح، الذي كانت دراساته واجتهاداته نتيجة نظرة معمقة ودقيقة في التراث اللغوي وتشوف لآفاق الدرس اللغوي الغربي الحديث المجانب لكل المحاذير الممكنة.

**الكلمات المفتاحية:** المنهج، التراث اللغوي، الدرس اللساني، مشروع، النظرية الخليلية.

This research presents the attempts that establish models of Arabic linguistic theories, and the most important of these models is presented by Abd al-Rahman al-Haj Saleh. So, This thesis aims to search the methods used in the The linguistic and what Haj Salih went to in his contemporary linguistic project, which is considered one of the serious scientific attempts related to the ancient Arabic linguistic course, keeping up with modern linguistic developments and respecting the conditions of modern science. We have chosen this model because it is the most robust model in its hypotheses and perceptions and the closest to be applied to the Arabic language, and resolving its problems.

What we achieved in this search that neither the traditional Arabic linguistic course, nor Occidental linguistics course today supposed to be ignored. However, the traditional thought carries with it linguistic treasures that express the maturity of the mind of the masters of the Arabic language, such as El khalil, Sibawayh and Ibn Jinni, while the Occidental study carries mechanisms which serve linguistic thought Arabic, and if we melt the two lessons in an appropriate way to our Arabic language in a focused linguistic, the contemporary Arabic linguistic project will be formed with a new and clear vision, and this is what the Algerian Arab linguist Hajj Saleh went to, carefully. His studies were the result of an in-depth outlook at the linguistic heritage and diving into the Occidental linguistics course dimensions carefully.

**Keys words:** Method, languistics heritage, linguistics course, Project, Khalilist Theory

لا خلاف أن المزية التي أسداها الكتاب المنزه على اللغة العربية، لا تضاهى، ذلك أنه جاء مميزا عن كلام المخلوقين، متعاليا عن كل لسان وعن كل خطاب، فقد أبهر البلغاء وبهت الفصحاء، بحسن تأليف، وإحكام ببنائه، وحسن تركيبه ونظمه وبلاغته وأساليبه، هذا ما كان مدعاة للبحث في هذا الكتاب بغية فهمه وإدراك معانيه، فبدأت الدراسات اللغوية في القرن الثاني للهجرة تبرز في الساحة للكشف عن أسراره اللغوية والمحافظة عليه من اللحن، مما استدعى ظهور علوم مستقلة مثل النحو والبلاغة والصرف... وغيرها. فكانت هذه الفترة عصرا ذهبيا بالنسبة للدراسات اللغوية العربية، تميّز فيها ثلّة من العلماء الذين برزوا بآرائهم وأفكارهم وبراعتهم في دراسة اللغة العربية وتفسير قضاياها.

يرى الكثير من الدارسين أنّ القرن الرابع الهجري نهاية عصر الإبداع العربي في الدراسات اللغوية، وأنّ كل الدراسات التي جاءت بعد ذلك هي دراسات شارحة ومفسرة لما كتبه علماء القرون الأولى، فدراسات هذه الفترة بدأت تنزع نحو الفلسفة والمنطق.

يمكن الإقرار أن الدراسات اللغوية العربية قد خفت بريقها بشكل ملفت، غداة القرن السادس والسابع الهجري وما تلاه، ولم تعد الأعمال والجهور اللغوية مواكبة لما سبقها، بخاصة في العناية بالقضايا اللغوية الهامة التي شغلت بال علماء العصور الأولى للدرس العربي، بالمقابل من هذا، وتساوقا مع ذات الحقبة من الزمن،أخذت علوم الفيلولوجيا والدراسات اللغوية في الغرب تسجل حضورا قويا، بخاصة في مطلع القرن التاسع عشر، توازيا مع الوثبات الفكرية والعلمية الكبرى فيما سمي بعصر النهضة الأوروبية.

ففي بداية القرن العشرين شهد حقل الدراسات اللسانية الغربية، منعرجا مهما، شكّل ثورة في الحقل اللغوي، من حيث المنهج والموضوع مع المقترحات التي ضمها مصنف "محاضرات في اللسانيات العامة" الذي ظهر سنة (1916)، حيث أدى ظهوره إلى إحداث ثورة على واقع الدراسات اللغوية التاريخية، عبر الأفكار والتصورات التي طرحها، التي نُظر

إليها بوصفها مقترحات جادةلم تعهدها الدراسات اللسانية من قبل، ذلك أنها باشرت أنموذجا جديدا لدراسة اللغة وفق آليات وطرائق ينبري إلى جعل البحث في موضوع اللغة أكثر موضوعية وعلمية.

لقد كان للأفكار التي جاء بها كتاب محاضرات في اللسانيات العامة أثرها الواسع على الدراسات اللسانية التي جاءت من بعده، حيث أدى ذلك إلى بروز مجموعة من المذاهب الاتجاهات تناولت تلك الطروح والتصورات بالبحث والنقد، وتراوحت رؤاها بين مؤيد سعى إلى إثبات نجاعتها ورافض انبرى إلى نفي صحتها وثبوتيتها.

ووفق هذا المسلك من التحول، كان من البيدهي أن يحتل الطرح البنوي صدارة المشهد التي جنحت إلى تبني الطرح المحايث والوظيفي الذي عرض إليه ديسوسير، إذ برزت أفكار حلقة براغ كواحدة من أهم الاتجاهات اللسانية الحديثة التي تمكنت من إثبات مشروعية بعض من الآراء التي نادت بها الفلسفة التحليلية ومدرسة أكسفورد، ومن ثمة اللسانيات البنوية، بخاصة في تأكيدها على ضرورة الالتفات إلى طبيعة العناصر اللغوية في آنيتها من حيث الشكل والخصائص انتهاء إلى جملة الوظائف التي تؤديها ضمن أنساق الخطابات والنصوص.

إن الوثبة المهمة التي أحدثتها لسانيات سوسير لم تقتصر حتما على التوجه المحايث في دراسة اللغة وتخليصها من القراءات الواصفة فحسب، وإنما كانت نتيجة تبيانها للفجوات الكبيرة التي كانت تعرفها مباحث اللغة التطورية التاريخية والمقارنة، ومن ثمة تبيان الفروق والاختلافات السائدة بين الاتجاهين، وهو حال الدرس اللغوي العربي الذي كان شاملا لمسائل اللغة وكانت علومه إكسيرا جامعا لفنون اللغة في نحو علوم النحو والصرف والبلاغة .

وعبر هذا المأخذ، فقد كان للتحول المنهجي الذي أحدثته الدراسات اللسانيات الغربية الأثر الواضح من خلال ظهور فرق مؤدية للتوجه الحداثي وأخرى رافضة له بالنظر إلى طبيعة اللغة العربية وخصصيتها، وفرق بينية تبنت المقاربة البينة يمكن أن نجملها في :

– اتجاه تراثي: يتبنى الدرس اللغوي العربي القديم وينظر له كمصدر وحيد للدراسة، ينظر للدراسات اللسانية الغربية كدخيل يرفض توظيف أفكارها، فهي بالنسبة لرواد هذا الاتجاه وُجدت للغة غير اللغة العربية ولقضايا تختلف عن قضايا اللغة العربية.

– اتجاه غربي: يتبنى الدرس اللساني الغربي الحديث، فهو درس نشأ وفق مناهج علمية حديثة، أثبتت كفاءتها ونجاعتها في الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، إذا يمكن تطبيق هذه الفرضيات لمعالجة قضايا اللغة العربية.

–اتجاه توافقي، يحجز موقفا وسطا بين التراث والحداثة، حيث ينظر للتراث كإرث لغوي خصب، لازال يمكن البحث فيه لاستخلاص الكثير منه، فالكثير من محرجات الدرس اللساني الغربي الحديث والكثير من تصوراته وفرضياته مبثوثة ووُجدت بشكل أو بآخر في مؤلفات اللغويين العرب القدامى، ولعل هذا الاتجاه، كان الأكثر دنوا وقربا من الموضوعية العلمية، باعتباره مسلكا يشتغل على اللغة بوصفها واقعا متغيرا قابلا للتحول والتطوير والتجديد، وبوصفها ظاهرة إنسانية واجتماعية تتساوق مع كل متغير وظيفي واستعمالي للغة.

من هنا تتجلى أهمية بحثنا هذا في الكشف عن مشروعية التأسيس لدرس لساني عربي معاصر عبر الغوص في منطلقاته ومرجعياته الفكرية، ومن ثم تصوراته، التي تمكن بعض من علماء المحدثين ممن انتصروا للنزعة الوسطية، أن يعرضوا لها، وأن يقدموا نماذجا بحثية جادة، ترقى إلى مستوى النظرية، بخاصة وأنها راعت خصوصية اللغة العربية التراثية التي تتعانق مع

القدسية التي ألزمها بها النص القرآني المنزه، يتصدرهم تمام حسان والفهري وعبد الرحمن حاج صالح.

وقد وجاءت هذه الدراسة للوقوف على مستصفى تلك النماذج والمقاربات والنظريات التي عرض إليها علماء اللغة العربية المحدثين من خلال جملة من الإشكاليات، نلخص أهمها في الآتي:

– ما هي أهم التصورات المنهجية والموضوعية التي عرض إليها الدرس اللساني الغربي الحديث؟ ما ميزه منهجيا؟

– كيف تلقى اللغويون المحدثون العرب الدرس اللساني الغربي الحديث؟ وكيف كان موقفهم منه بالتوازي مع موروث لغوي عربي نضدته أطاريح وروى جهابذة اللغة ؟

– ما هي أهم الاختلافات والأسئلة التي نزع إليها علماء اللغة العربة المحدثين؟

– كيف كان موقف عبد الرحمن الحاج صالح من اللسانيات الغربية الحديثة بمختلف تياراتها؟

– هل استطاعت جهود عبد الرحمن الحاج صالح أن تتيح للقارئ العربي تصورا لنظرية لغوية عربية خالصة؟

ولا مجانبة للحقيقة، إذا أقررت أن الدافع الذي خضت من أجله في هذا البحث كان ذاتيا في مستهله، من منطق تعصبي للفكر العربي التراثي، قبل أن أطلع على أعمال ورؤى عبد الرحمن الحاج صالح اللغوية الحداثية التي تتميز بتفرد الطرح وخصوصية التشوف، مقارنة بأعمال أخرى لمعاصريه من علماء اللغة على غرار تمام حسان وميشال زكريا، ودعتني الرغبة الملحة في توسيع أفق معارفي في هذا المجال إلى طرق باب البحث في هذا الموضوع و سبر أغواره واكتشاف كنهه. فلطالما أعجبت بهذا الدرس، وتوسمت فيه تقديم تصور واضح وعملي لدراسة اللغة العربية.

كما أن هذا المأخذ لا ينفي بالضرورة حضور الأسباب الموضوعية، يتصدرها مطلب التطلع إلى تكشف دور التراكم المعرفي الذي خلفه حقل الدراسة اللسانية في العصر الحديث وتشافعه مع الإرث اللغوي العربي القيّم الذي أسهم في توجيه فكر رؤى الحداثية وأسس لمرجعية فكرية متفردة انمازت بخصوصيتها العربية.

وللكشف عن مغاليق هذا البحث، والإجابة عن مساءلاته، انتظم البحث في أربعة فصول تتصدرها مقدمة جاءت كنافذة للبحث تقدم أهميته وإشكالياته وأسباب التطرق إليه، مع بيان أهم ما يميّزه، والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، مع أهم ما أُعتمد عليه من مصادر ومراجع.

ثم جاء الفصل الأول الذي خصصته للدراسات اللغوية العربية القديمة، لأعرض فيه جهود العلماء العرب القدامى في النهوض بالدرس اللغوي، وقد جنح اختياري إلى أعمال ثلاثة علماء اللغة المؤسسين للتراثي اللغوي العربية والذين كان لهم الأثر البارز في الدرس اللغوي العربي القديم، مركزا في هذا على أبحاث ثلاثة من علماء الرعيل الأول: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تلميذه سيبويه، انتهاء إلى ابن جنّي.

وجاء اهتمامي بدراسة هؤلاء الأعلام لأهمية الأفكار التي طرحوها، وطبيعة المواضيع التي عالجوها والقضايا التي أثاروها. ولتبين هذا، عمدت إلى مناقشة المنطلق الفكري لكل علم منهم وأثر هذا المنطلق في أفكاره وتصوراته، ثم توجهت صوب البحث عن سبل وآليات التحليل اللغوي المنتهجة عندهم ، سعيا مني مطاولة تصور كلِّ منهم في المجال الذي برع فيه، تلك التصورات، التي جعلت الدرس اللغوي العربي القديم يصمد ويبقى ثابتا أمام الهزات التي عرفتها باقي الفنون والحقول الفكرية التي جابهت الثقافة العربية على مد الأعصر والحقب.

أما الفصل الثاني الذي عني بالدرس اللساني الغربي الحديث؛ فقد جاء متكشفا لتطور الدراسة اللغوية في الغرب في القرن العشرين، والمنعرج اللساني الذي كان مع فيرديناند دو سوسير من خلال أفكاره في كتاب "محاضرات في اللسانيات العامة"، هذا المنعرج الذي شكّل فارقا بين الدرس اللساني التاريخي التقليدي واللسانيات الحديثة، لأعرض لأهم الأصول الإبستيمية والأنطولوجية التي ساهمت في التأسيس لهذا المنعطف، ثم أهم مخرجاته والتصورات التي أفرزها التحليل السوسيري للغة. على غرار نشوء المدارس اللسانية والاتجاهات اللغوية، أبرزها الاتجاه الوظيفي الذي تبناه البراغيون بريادة ماثيسيوس ورومان جاكوبسون، الذي أثرنا منطلقاته الفكرية ومرتكزات نظرياته اللغوية، والنموذج الوظيفي الذي طوّر من خلاله تصورات سلفه سوسير، .

كما سلطت الضوء على فكر لساني آخر لا يمكن تغافله، بوصفه منعرجا ثانيا في العصر الحديث، لصاحبه نعوم تشومسكي، فتوسلنا في هذه الدراسة الوصول إلى عتبات طرحه البنيوي المتجدد، والبحث في بواعث هذا الفكر،من خلال الولوج إلى نماذج التحليل التي اعتمدها مذهبه التوليدي والتحويلي في تفسير الظواهر اللغوية، ومعالجته لقضايا اللغة، انتهاء إلى رصد فرضياتيه وتكشف نظريته.

وخصصت الفصل الثالث للدرس اللساني العربي الحديث، استهلالا بتتبع بوادر نشأة البحث اللساني العربي الحديث، مبرزا للعوامل الثقافية والحضارية والتراثية، التي ساهمت في نشأته، بداءً بالأنموذج الذي عرض إليه تمام حسان، الذي لم يكن أوّل من قدّم لهذا الدرس، لكنه كان من أهم الباحثين الذين قدموا محاولات جادة في مجالات اللغة، بالارتهان إلى مبادئ الدرس اللغوي العربي القديم، لذا حاولت بيان أهم تجليات مؤديات فكر تمام حسان اللغوية، التي عكست مستوى النضج الذي بلغته اللسانيات العربية، باتصالها باللسانيات الغربية الحديثة.

عقبته، بالتطرق إلى أبحاث ميشال زكريا وارتباطه بالدرس التوليدي، إضافة إلى أهم القضايا التي حاول أن يؤصّل لها من التراث اللغوي العربي القديم، من خلال محاولة تناول نموذجه اللغوي الخاص الذي سعى فيه إلى إسقاط مقترحات تشومسكي البنوية على المدونة اللغوية العربية. كما ختمنا الفصل بالوقوف على أعمال أحمد المتوكل، بالتطرق إلى التوجه الوظيفي الذي نحاه في بحوثه، وأهم الآراء التي اقترحها في هذا المنوال، وجهوده في إرساء نموذج عربي للنحو الوظيفي.

أما الفصل الرابع؛ فقد سلط الضوء على أعمال عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية وطرائق خوضه في الدرس اللساني الغربي الحديث، وموقفه منه، وأهم الآراء التي توصل إليها في هذا المجال، فالحاج صالح على منوال العلماء العرب المحدثين، اتصل باللسانيات الغربية وخبِر أفكارها، ومن ثمة الاستثمار في مواضع تفردها وأهم الفرضيات التي يمكنها معالجة قضايا اللغة العربية الراهنة. ومن ثمة ، عرّجنا على سؤال التأصيل عند عبد الرحمن الحاج صالح من حيث المفهوم والموضوع، حيث يرجع إلى دراسات الخليل وسيبويه وابن جني كمبدعين أوائل باعتباره أوّل من أصّل للعربية، فيُبرز أهمّ ما ميّزهم وكيف صنّفت أفكارهم أبحاثا تأصيلية. لنخلص في منتهى البحث إلى أهم ما أنتجه فكر عبد الرحمن الحاج صالح وحصيلة أبحاثه: النظرية الخليلة، فأشرنا إلى خلفيتها ومرجعيتها الفكرية، من حيث هي نظرية لغوية عربية خالصة، ثم إلى أهم مبادئها التي ارتكزت عليها لتفسير قضايا اللغة العربية.

إن طبيعة البحث المقاران، لزتنا إلى توظيف عدة بحثية ترتهن إلى مناويل أجرائية متعددة الطرائق . ولئن كان المنهج التحليلي الوصفي الأكثر حضورا وتوظيف، فذلك لم يمنعنا من الاستعانة بأدوات المنهج الاستردادي التاريخي في تبريرينا لمسائل وقضايا أحاطت بنشوء الدرس اللغوي العربي كما الغربي ومراحل تطورهما.

وكانت الخاتمة حوصلة لأهم ما جاء في البحث من نتائج، وبعض التصورات التي يمكن تجلي حضورها في المباحث اللسانية العربية مستقبلا.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المبحث المقارناتي قد شدّ اهتمام الكثير من الباحثين الذين تطرقت أعمالهم إلى جهود التأسيس لدرس لساني عربي معاصر، والدراسات التي اهتمت بأصول الدرس اللغوي العربي القديم أو التي عنيت بنشأة الدرس اللساني الحديث، لكن هناك قلة منها فقط خصّت بقضايا التأسيس للدرس العربي الحديث من منطلق البحث في التراث رجوعا إلى الفكر اللساني الغربي. ومن أهم الدراسات السابقة التي تذكر في هذا الصدد، والتي استأنست بها بوصفها مصدرية بحثية تؤسس لمشروعية ما تناولته بالطرح:

- اللسانيات العربية في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، لحافظ إسماعيلي علوي.
- اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، لمصطفى غلفان.
- التفكير العلمي في النحو العربي، لحسن خميس الملخ.
- ومن الدراسات الجامعية التي اطّلعنا عليها، والتي تناولت جانبا من هذه الدراسات:
- عاشور بن لطرش: مقاربات الدارسين العرب المحدثين للنحو العربي: دراسة تحليلية نقدية لأبرز الاتجاهات المنهجية الحديثة في النحو العربي، جامعة باتنة 1، 2016م.
- معالي هاشم أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2014م.

أخيرا وليس آخرا لا يسعني في خاتمة ورقة التقديم، إلاّ أن أتفضل بجزيل الشكر ووافر العرفان للأستاذ الدكتور: براهيمي بوداود المشرف على هذا البحث، على صبره وتجلده

معي، وتشجيعي ونصحي لمواصلة البحث، كما أصل بالشكر والثناء فريق التكوين في مشرع اللسانيات العربية المقارنة، ممتنا لهم على الجهود التي بذلوها من إجل إنجاح المشروع كما أتوجه بأسمى عبرات العرفان إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء القراءة وجهد التصويب والتقويم وقبولهم مناقشة هذا البحث..